S/PV.7736

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٣٦**

الثلاثاء، ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1621428 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، غواتيمالا، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، المغرب، ملديف، النرويج، والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد ويلفرد إ. إيمفولا، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم هذه المسؤولية الهامة المتمثلة في رئاسة مجلس الأمن.

لقد عدت في أواخر الشهر الماضي من زيارتي الحادية عشر إلى إسرائيل وفلسطين، بصفتي الأمين العام. وقد تصادف ذلك أيضا مع دخول الاحتلال الإسرائيلي عامه الخمسين. وقد بعثتُ برسالة واضحة وحازمة إلى القادة في كلا الجانبين، مفادها أن الوقت قد بدأ ينفد بالفعل. وقد وردت تلك الحقيقة أيضا في صميم تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وأعلم أن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، قد قدّم إحاطة إعلامية وافية إلى مجلس الأمن في هذا الصدد. وانتقد البعض في كلا الجانبين فحوى التقرير وسعى إلى النيل من استنتاجاته وتوصياته، غير أن الرسالة الرئيسية التي حواها التقرير لا يمكن دحضها ألا وهي: كلما تنامت الاتجاهات السلبية بصورة أكثر تواترا، كلما أصبح احتمال حل الدولتين أمرا بعيد المنال.

وتوصيات التقرير الـ ١٠ تقدِّم نهجاً عملياً لإنهاء حالة الجمود السياسي، واستئناف الانتقال إلى سلطة فلسطينية أوسع في الضفة الغربية ورسم مسارٍ نحو المفاوضات لحلٍّ جميع مسائل الوضع النهائي. وإنني أحث كلا الجانبين على بدء المناقشات فوراً مع المجموعة الرباعية، بشأن تنفيذ تلك التوصيات، بينما نحن جميعاً نواصل العمل بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يشمل البلدان الإقليمية ومجلس الأمن، لاستعادة الأمل بحلٍّ سياسي. ومبعوثو المجموعة الرباعية يتخذون الآن خطوات في هذا الاتجاه.

وسيتعيَّن على الأطراف تقديم التنازلات الضرورية من أجل السلام. وفي الوقت نفسه، يجب على المنطقة والمجتمع

الدولي قاطبة ممارسة نفوذهما لتشجيع كلا الجانبين. والمساعي الفرنسية إلى السلام تُكمِل تلك الجهود. وإنني أرحب بتنسيقهم مع المجموعة الرباعية. كما أرحب بالجهود المصرية، بما يشمل زيارة وزير الخارجية المصرية مؤخراً إلى فلسطين وإسرائيل.

إنَّ عدم نجاح القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في دفع السلام قدُماً قد أوجد فراغاً. والأصوات المتطرِّفة ملأت ذلك الحيِّز. والحوادث الأخيرة تعزز المخاطر المتزايدة. والمسؤولون عن الاعتداءات الإرهابية الأخيرة يجب إخضاعهم للمساءلة. لكنَّ الإغلاقات، كتلك التي في الخليل، فضلاً عن عمليات الهدم العقابية والإلغاء الشامل للتصاريح، تعاقب آلاف الفلسطينيين الأبرياء وترقى إلى مستوى العقاب الجماعي.

وإنني مترعج للغاية أيضاً بسبب انحسار الحيِّز المتاح للمجتمع المدني في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ويساورني القلق إزاء إقرار إسرائيل ما يُسمَّى ”قانون شفافية المنظمات غير الحكومية“، الذي يُسهم في إيجاد أجواء تُترَع فيها الشرعية بشكل متزايد عن أنشطة منظمات حقوق الإنسان. ومشروع إسرائيل الاستيطاني يمضي قدُماً طوال الوقت. وبعد أيام على دعوة المجموعة الرباعية إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات وتوسيعها، أعلنت إسرائيل مخططاتها للمضيِّ ببناء نحو ٥٦٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية و ٢٤٠ وحدة إضافية في القدس الشرقية المحتلة. وذلك في تجاهل صارخ للقانون الدولي. وهذه الأعمال تشكل مناقضة لا يمكن إنكارها لدعم إسرائيل الرسمي لحل تفاوضي قائم على وجود دولتين. وإنني أحث إسرائيل على التوقف عن هذه المخططات وعكس اتجاهها فوراً.

ويجب أن نتساءل: كيف يمكن للتوسع المنهجي للمستوطنات – الاستيلاء على الأرض للاستخدام الإسرائيلي الحصري – وإنكار التنمية الفلسطينية أن يكونا رداً على العنف؟ إنَّ مثل هذه السياسات لن تجعل الحلَّ القائم على وجود دولتين أقرب إلى الواقع. وهي لن تجعل الإسرائيليين أكثر أماناً أو أمناً. وكما قال بوضوح العديد من المسؤولين العسكريين والاستخباراتيين الإسرائيليين السابقين، إنَّ هذه السياسات ستفعل العكس تماماً. وفي الحقيقة، إنَّ كل مدماك يضاف إلى صرح الاحتلال، هو مدماك آخر يؤخَذ من أساس إسرائيل بصفتها دولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للفلسطينيين الذين يحتفلون بالاعتداءات على الأبرياء ويشجعونها، أن يعلموا أنهم لا يخدمون مصالح شعبهم أو مصالح السلام. ويجب إدانة هذه الأعمال عالمياً، كما يجب القيام بالمزيد لمجابهة التحريض الذي يؤجج الإرهاب ويبرره.

وأثناء زيارتي، قمت أيضاً برحلتي الرابعة إلى غزة. والنشاط العسكري يتواصل مقوِّضاً وقف إطلاق النار الهش، ومهدِّداً باستفزاز تصعيدٍ تدميري آخر. وعلى الرغم من التقدم البارز، لا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص مشرَّدين في أعقاب صراع عام ٢٠١٤. والعائلات مرغمة على العيش بدون كهرباء لفترة ١٢ إلى ١٨ ساعة يومياً. وتبقى معدَّلات البطالة صاعقة. والأموال لإعادة بناء غزة تبقى سراباً. وإنني أحثُّ مجدداً المانحين على الوفاء بتعهداتهم التي التزموا بها في القاهرة. لكنَّ الاستقرار والاستدامة طويلَي الأمد لغزة، يعتمدان على رفع الإغلاقات التي تُصيبها بالشلل، وإعادة تشكيل سلطة فلسطينية حاكمة وحيدة مشروعة، تستند إلى مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالانتقال بإيجاز شديد إلى الجولان، أود أن أضيف أنَّ الحالة تبقى متقلبة، وأنها تواصل تقويض اتفاق فضِّ اشتباك القوات بين إسرائيل وسورية عام ١٩٧٤، معرِّضة بذلك وقف إطلاق النار بين البلدين للخطر.

وإذ نركِّز على السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، فإنه يتعين علينا أن نلقي نظرة ثاقبة إلى حيث وصل التراع. وإلى متى يمكن للأطراف والمجتمع الدولي أن يقبلا الشلل السياسي، وبأي ثمن باهظ؟ وإنني أشجع مجلس الأمن على دعم جهود

المجموعة الرباعية، للعمل مع الأطراف والمنطقة وأصحاب المصلحة المعنيين، للمضيِّ بالسلام قدُماً. فأطفال إسرائيل وفلسطين لا يستحقون شيئاً أقل من ذلك.

ولن أنسى أبداً اجتماعي المؤثر مع قادة الطلبة في مدرسة في غزة، تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في يومِي الأخير في المنطقة. وقد خلُص فتىً عمره ١٥ عاماً إلى القول،

”إنَّ القيود الصارمة تستنفد طموحات أيِّ شاب. وهكذا نرى مستقبلنا – أن نُقتَل بالنزاع أو بالإغلاق أو باليأس.“

ومن المؤكد أننا نستطيع أن نفعل ما هو أفضل لأطفال فلسطين وإسرائيل. وهم يستحقون أفقاً من الأمل بالتأكيد.

لقد حان الوقت لكي تتخذ الأطراف إجراء لبناء ذلك المستقبل. ويبقى المجتمع الدولي حاسماً في التزامه بدعم هدف مستقبلٍ هادئ للفلسطينيين والإسرائيليين كليهما، بما في ذلك من خلال التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية. وهذا ما يجعلني أشجع مجلس الأمن على دعم جهود المجموعة الرباعية – الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – للعمل مع الأطراف والمنطقة وأصحاب المصلحة المعنيين، في المضي بالسلام قدُماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ في البداية وفد اليابان على قيادته الماهرة، بصفته رئيساً لمجلس الأمن. وأعرب عن تقديري لعقْد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأشكر أيضاً معالي الأمين العام بان كي – مون على حضوره معنا اليوم، وعلى إحاطته الإعلامية القيِّمة للمجلس. لقد كان من دواعي السرور أن نراه يزور دولة فلسطين مؤخراً، ويتسلَّم أرفع وسامٍ من الرئيس عباس في رام الله. لقد كانت مناسبة مميزة، وسرَّني أنني شهدتها.

إنَّ مجلس الأمن يجتمع على خلفية حالة شديدة الاضطراب والتوتُّر ميدانياً، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجمود المستمر في الجهود لتهيئة أفق سياسي قابل للحياة، لحل هذا النزاع المميت والمدمِّر والمأساوي، حلاً نهائياً وأبدياً. وهو يجتمع أيضاً على خلفية مبادرات إقليمية ودولية مستمرة، تهدف إلى إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، وآفاق السلام، ورسم مسار تقدمي لتحقيق ذلك. بيد أنه من المؤسف، أنَّ أيّاً من تلك المبادرات لم تثمر لأسبابٍ مختلفة، وأنَّ الإرادة السياسية للتصرف بمسؤولية وجرأة – بالانسجام مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمصلحة العدالة وحقوق الإنسان، ومن أجل السلام والأمن – تبقى غائبة بصورة خطيرة.

وتبقى يد الدول العربية ممدودة للسلام، داعمة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير والاستقلال، مع بذل قصارى جهدها لفتح عهد جديد من السلام والاستقرار والأمن في منطقتنا.

ومنذ أكثر من ١٤ عاماً، أتاحت مبادرة السلام العربية مساراً جريئاً إلى الأمام، ولكن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت تتعنت وتقلل من شأن تلك المبادرة الأهم، وتمتنع عن الرد مراراً وتكراراً، وتعرقل إحياء أي أفق للتوصل إلى حل سياسي على أساسها. وترفض إسرائيل أيضاً الجهد المتعدد الأطراف المهم من أجل السلام الذي يبذل في إطار المبادرة الفرنسية بغية إنشاء فريق دعم دولي للسلام الفلسطيني – الإسرائيلي ووضع الأسس لمؤتمر دولي للسلام يرمي إلى الجمع بين الأطراف معاً لحل النزاع نهائياً.

في هذا الصدد، وإذ نشدد على أوجه القصور في البيان المشترك الصادر عن المشاركين في الاجتماع بشأن مبادرة السلام في الشرق الأوسط المعقود في ٣ حزيران/يونيه في باريس والحاجة إلى مزيد من الخطوات الجريئة التي تتناسب مع النوايا والالتزامات المعلنة والطابع الملح لهذه المسألة، فإننا نقدر ذلك البيان ونؤكد مرة أخرى على استمرار التعاون في هذا الصدد، وندعو إلى تنسيق الجهود المبذولة لدفع تلك المبادرة وآفاق السلام قدماً.

وكانت المبادرة الدولية الأخيرة هي تلك التي اتخذتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والتي أصدرت في ١ تموز/يوليه تقريراً طال انتظاره. وللأسف، فإن التقرير لا يستجيب للتوقعات، ولا يلبي الاحتياجات العاجلة في هذه المرحلة الحرجة، وللأسف، فإنه لا يقر بجسامة زهاء نصف قرن من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي لأرضنا ووجوده كمصدر رئيسي لعدم الاستقرار والعنف والانتهاكات التي نشهدها: أثره في كل جوانب حياة الفلسطينيين، ترويع وحرمان جيل تلو الآخر لعشرات السنين، وإجبارهم على العيش في حالة دائمة من القهر والبؤس والحرمان من كل حقوق الإنسان، وذلك في تعارض تام مع أي جهود للسلام تستند إلى القانون الدولي والعدالة وحل الدولتين، حسب التوافق العالمي الطويل الأمد.

وبعد قرابة ٥٠ عاماً من الاحتلال، وأكثر من ٢٠ عاماً من المفاوضات؛ وزهاء ٧٠ عاماً ظلت خلالها قضية فلسطين دون حل على جدول أعمال الأمم المتحدة، تشكل جرحاً مفتوحاً ومؤلماً يترف في جسم العالم وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، بعد كل ذلك كنا نتوقع من المجموعة الرباعية ما هو أكثر وقد وُعِدنا بذلك. والصبر الذي تحلت به فلسطين وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين كان يستند بوضوح إلى الاعتقاد بأن المجموعة الرباعية سترقى هذه المرة إلى مستوى المسؤوليات التي تحملتها على عاتقها وتتقدم بتوصيات جريئة من أجل مواجهة التحديات الرئيسية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، بغية وضع حد أخير ونهائي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والذي بدأ في حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتحقيق حل الدولتين: دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د- ٣).

للأسف، لم يحدث شيء من ذلك. والقيادة الفلسطينية أعربت بوضوح عن خيبة أمل واستياء عميقين إزاء التقرير والطريقة التي يتعامل بها مع المسائل الهامة والحساسة، أو عدم تطرقه إليها. وذلك يشمل عدم تعامل التقرير بالشكل المناسب مع الأعمال الإجرامية الحالية والإجراءات غير القانونية والاستفزازات المستمرة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد شعبنا وأرضنا. ويشمل ذلك أيضاً المحاولات غير الملائمة والمتكررة من أجل وضع السلطة القائمة بالاحتلال والشعب الرازح تحت الاحتلال على قدم المساواة، وكذلك المساواة بين أعمال العنف الفردية والسياسات المتعمدة والمسؤولة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وهي مصدر ذلك النزاع وكل آثامه. وفضلاً عن ذلك، يمثل التقرير محاولة أخرى لإدارة النزاع، عوضاً عن التأكيد مرة أخرى على مبادئ ومعايير الحل النهائي والعادل وتحديد سبل الوصول إلى ذلك الهدف في غضون إطار زمني محدد وفي ظل الدعم الدولي والضمانات الدولية الضرورية.

إن توصيف التقرير لكل عمل إسرائيلي تقريباً بأنه مجرد رد على أعمال فلسطينية، عوضاً عن اعتباره جزءاً من سياسات وممارسات ممنهجة ومتعمدة ومستمرة منذ عقود، هو أمر غير مقبول وبغيض. ويسري ذلك أيضاً على مسألة

استخدام الاحتجاز الإداري ضد الفلسطينيين وهدم المنازل بشكل عقابي والإغلاق والاستفزاز واقتحام الحرم الشريف وقتل المدنيين الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الغارات العسكرية أو المظاهرات. ولا يقل عن ذلك سوءاً تجاهل التقرير للإيحاء بأن الأمن حاجة وحق لإسرائيل وحدها، في حين أن ذلك حق للشعب الفلسطيني، إلى جانب حاجته وحقه في الحماية كشعب يرزح تحت الاحتلال.

إن عجز تقرير المجموعة الرباعية عن وصف أعمال العنف والتدمير والترويع والهمجية المستمرة من جانب بعض المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين بالإرهاب، بما في ذلك حرق شباب إحدى الأسر حتى الموت وهم نيام في منزلهم، في حين يصف الأعمال الفلسطينية بذلك مراراً وبكل سخاء، هو أمر ينبئ بطريقة السرد المعتمدة. وفي هذا الصدد، وعلى غرار ما فعله واضعو التقرير في حالة واحدة، فإننا نلفت الانتباه إلى تعقيبات وتصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين – عسكريين وسياسيين على السواء – مشيرين إلى أن هذه الأعمال هي من قبيل الإرهاب ومحذرين من المخاطر الجسيمة التي يشكلها أولئك الأفراد وتلك المجموعات على السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي وعلى المجتمع الإسرائيلي نفسه.

ولا أقل من التحريض على العنف والكراهية الوحشية والتطرف العنصري الذي يثيره المستوطنون الإسرائيليون والمتطرفون اليهود بصورة روتينية ضد الشعب الفلسطيني، وغالباً ما يروج له كذلك العديد من المسؤولين والزعماء الدينيين الإسرائيليين الذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة الإسرائيلية ويواصلون تحريضهم الخبيث ضد الشعب الفلسطيني وقيادته. والشعب الفلسطيني يعاني كل المعاناة من ذلك الخطاب التحريضي والعنصري، الذي ما فتئ يغذي الإرهاب وجرائم الكراهية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء.

ولكن، بدلاً من التطرق إلى المزيد من التفاصيل في سياق هذا النقاش حول مدى انتشار هذا التطرف الإسرائيلي وأثره، فإننا نشير إلى البيانات العديدة التي أدلى بها في هذا الصدد مؤخراً بعض القادة الإسرائيليين أنفسهم، ممن يتصدون بشكل مباشر لتلك الظاهرة والآفة الخطيرة.

إننا نحيط علماً بإقرار المجموعة الرباعية للطابع المدمر الذي ينطوي عليه بناء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تخصيصها للأراضي الفلسطينية المحتلة للاستخدام الإسرائيلي حصراً، سواء لأغراض عسكرية أو للاستيطان، ومصادرتها للممتلكات الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين، وحرمان الفلسطينيين من التنمية هو جزء لا يتجزأ من حملة الاستيطان غير القانونية. وفضلاً عن ذلك، فإن استمرار تلك السياسات والممارسات غير القانونية يثير بالتأكيد تساؤلات خطيرة حول نوايا إسرائيل على المدى الطويل، كما أشار التقرير. ومما يؤكد تلك النوايا تصريحات بعض الوزراء الإسرائيليين، ومنهم رئيس الوزراء نفسه، الذي قال ”ينبغي ألا يكون هناك دولة فلسطينية أبداً“، وذلك على النقيض من البيانات المضللة التي يرددها ممثل السلطة القائمة بالاحتلال على مسامعنا في هذه القاعة.

ومن بخس القول إنه من خلال تلك الشبكة غير القانونية من المستعمرات والبنى التحتية، فإن إسرائيل ترسخ احتلالها يوماً بعد يوم، وتدق مسماراً تلو الآخر في نعش حل الدولتين. ولئن كان التقرير قد خلص عن حق إلى أن كل ذلك يقوض صلاحية حل الدولتين، فقد امتنع عن التأكيد على أن إسرائيل في حالة انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانونين الإنساني والجنائي، وذلك تنفيذاً لمخططاتها الاستيطانية ومحاولاتها المستمرة لضم الأرض الفلسطينية بحكم الأمر الواقع.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بما ورد في التقرير من أنه ٧٠ في المائة على الأقل مما يسمى ”المنطقة جيم“، التي تضم

٦٠ في المائة من الضفة الغربية فعلياً، قد صودرت للاستخدام الإسرائيلي حصرا. وثمة قرابة ٣٠ في المائة من كل ما تبقى، وهناك قسم كبير منها ممتلكات فلسطينية خاصة، هي كما يذكر التقرير،

”بالفعل خارج حدود التنمية الفلسطينية لأنها تقتضي تصاريح من السلطات العسكرية الإسرائيلية التي لا تمنحها على الإطلاق تقريبا“.

وهذه الحقيقة وحدها تبيّن النوايا الحقيقية للإسرائيليين في فلسطين المحتلة، حيث يتجاوز عدد المستوطنين الإسرائيليين الآن نصف مليون مستوطن، ويستمر تشييد المستوطنات والبنية التحتية ذات الصلة في كل يوم.

والواقع أن الرد الفوري على تقرير المجموعة الرباعية جاء من الحكومة الإسرائيلية التي وافقت استباقيا على تشييد ٨٠٠ وحدة سكنية أخرى ومستوطنات غير شرعية في القدس الشرقية المحتلة وحولها. وهذا دليل آخر على أن الفشل في مساءلة إسرائيل إزاء انتهاكاتها واتخاذ تدابير جريئة لتحقيق السلام، بدلاً من التوصية بتدابير جزئية لبناء الثقة، هو نهج خاطئ وعقيم لا يواجَه سوى بالمزيد من الازدراء والغطرسة الإسرائيليَّين.

أمّا بالنسبة إلى الوضع في قطاع غزة، حيث يستمر الحصار اللاإنساني وغير القانوني الذي تفرضه إسرائيل، وتزداد الكارثة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان حدة، فإن التقرير يغفل عن معالجة المسائل الأساسية والانتهاكات الصارخة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال والتي تعاقب جميع السكان المدنيين الفلسطينيين هناك بشكل جماعي. وفي هذا الصدد، على الرغم من الانقسام السياسي المؤسف والجهود الجارية لتحقيق المصالحة والوحدة على الصعيد الفلسطيني كمسألة وطنية عاجلة، لا يمكن استخدام الإخفاق في سد تلك الفجوة كذريعة لمواصلة اعتقال حوالى مليوني شخص، وإجبارهم على العيش وسط أنقاض الحرب والحرمان الشامل.

وفي هذا السياق، أود أن أختتم بياني بالإعراب لأعضاء المجلس عن الشعور بعميق اليأس والقنوط والدمار البشري جراء الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا منذ عقود. وهذه من الأبعاد التي نعتقد أن تقرير المجموعة الرباعية لم يبيّنها بشكل صحيح، أو بحس مرهف، أو بكل احترام. ولكنني أمل أن يُصغَى إلى هذه المسائل اليوم ويُحَسّ بها وتُتخذ إجراءات مسؤولة بشأنها بينما أقرأ لكم مقتطفات من رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي من فلسطيني هو رأفت بدران، والد الصبي الفلسطيني محمود بدران الذي اغتيل بوحشية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في ٢١ حزيران/يونيه. وبالمناسبة، عندما كان الأمين العام في رام الله، التقى الأب وزوجته وأسرته. وهذه هي كلماته:

”يوم الجمعة الماضي، زوجتي أمل وأنا عشنا أفظع كابوس عندما قمنا بدفن ابننا الغالي محمود. كان عمره ١٥ عاماً.

”قبل بضعة أيام، كان يعيش أمسية طبيعية نسبيا، الأمر الذي يندر جدا في حياة أي طفل فلسطيني. كان ذلك في شهر رمضان المبارك، وبعد أن أمضى وقتا للاحتفال مع أسرتنا، خرج محمود بصحبة أصدقائه وأبناء أعمامه إلى بركة سباحة محلية في القرية. وبعد ممارسة السباحة لعدة ساعات، استقلت هذه المجموعة السيارة للعودة إلى المترل، وهم فرحون ومرهقون، عقب التخفيف بعض الشيء من حدة الظروف القائمة والقاسية نتيجة الاحتلال العسكري الإسرائيلي. ثم فجأة أطلق الجنود الإسرائيليون وابلا من الرصاص على السيارة التي كان محمود يستقلها، فأصابوا عددا من الأولاد الذين كانوا فيها. أربعة منهم ما فتئوا يتعافون من جراحهم. أمّا محمود فقد قُتل.

”كان محمود ولدا لطيفا يركز على دراسته. كان لديه طموحان كبيران: أن يصبح طبيبا ويساعد الآخرين،

وأن يلعب كرة القدم في ناديه المفضل، ريال مدريد. خطط بذكاء للالتحاق بمعهد الطب في إسبانيا كي يتسنى له تحقيق هذين الحلمين في وقت واحد. لقد غادرنا الآن، والفراغ المفاجئ الذي خلّفه في حياتنا لا يمكن ملؤه أبداً. لا يزال يستحيل علينا أن ندرك ما حصل. وليس لنا سوى أن نسأل لماذا حصل ذلك.

”إن قوات الاحتلال تدّعي أنها كانت ترد على الرشق بالحجارة. وتعتبر إسرائيل أنه من المقبول الرد على أطفال الحجارة بنيران المدافع الرشاشة، وهي سياسة لاإنسانية ومتطرفة بحد ذاتها. ولكن محمود والفتيان الآخرين ما كانوا يرشقون الحجارة. كانوا يجلسون في سيارة ويتجهون إلى المترل، تلفّهم المناشف وهم في ملابس السباحة، ولم يشكلوا خطرا على أي شخص عندما تعرضوا لكمين من قوات الاحتلال.

”هذا النوع من المأساة ليس جديداً على الفلسطينيين. فلقد عشت عقودا تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وأولادي ولدوا في ظل هذا الواقع الفظيع ولم يعرفوا أي حياة أخرى. وبصفتي الوالد، كنت أناضل كل يوم لتوفير الحرية لأولادي وبعض مظاهر الحياة الطبيعية في ظل ظروف غير طبيعية وقاسية... زوجتي وأنا سلكنا هذا المسار، وكنا نأمل في تحقيق الأفضل، أمّا الآن فتنتابنا أسوأ مشاعر الألم التي يمكن تخيلها...

”إن المدنيين الفلسطينيين – الأطفال والنساء والرجال – يتعرضون للقتل مرارا برصاص الجنود الإسرائيليين أثناء الحالات التي تكون فيها القوة الفتاكة غير مبررة على الإطلاق. ولقد شاهد العالم مؤخرا جنديا إسرائيليا يعدم فلسطينياً بإطلاق النار عليه في الرأس بينما كان جريحا ملقى على الأرض ومحاطا من جميع الجوانب. وعلى الرغم من أن هذه الجريمة الوحشية التقطتها آلات التصوير وخلّفت الجدل في إسرائيل، احتشد العديدون لدعم الجندي القاتل، بمن فيهم السياسي الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، الذي عُيّن بعد ذلك بفترة قصيرة وزيرا للدفاع، وهو مسؤول الآن عن الإشراف على الاحتلال العسكري.

”وفي إسرائيل، يسود اليوم مناخ يتصف بالتطرف، ولم تكن حياة الفلسطينيين رخيصة بهذا الشكل من قبل. فأجسادنا، وعقولنا، وعواطفنا، وأرواحنا بالذات واستطراداً، أمواتنا، كلها تُعتبر أقل قدرا، ولا شيء يجعل هذا الأمر أكثر وضوحاً لنا مما يُرتكب من أعمال القتل المتكررة على أيدي الجيش الإسرائيلي، ومن ثم حرماننا من العدالة. والمهم التذكير بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة وفقا للقانون الدولي بكفالة رفاه السكان المدنيين – أي نحن الفلسطينيون. بدلاً من ذلك، نشهد المعاملة الوحشية المستمرة والمكثفة للهيئات الفلسطينية إلى درجة أن أرواحنا تعامَل وكأنها عرضة للقضاء عليها تماما.

”نحن الفلسطينيين نريد حياة ملؤها السلام، والحرية، والعدالة، والمساواة. ونريد الكرامة الإنسانية الأساسية التي تتمثل في عدم القضاء على أرواحنا بشكل تعسفي. ونريد أن نكون قادرين على معرفة ما إذا ترك أولادنا المترل للقيام بأشياء يفعلوها عادة، مثل الذهاب إلى المدرسة، ولعب كرة القدم، والتوجه إلى بركة السباحة، فإن أرواحهم لن تكون في خطر.

”إن آباء وأمهات عديدين جدا من الفلسطينيين فقدوا أولادهم بالرصاص الإسرائيلي الذي أطلق عليهم من أجل الحفاظ على نظام ظالم للاحتلال العسكري، وحرمان أمة بأسرها من حقوق الإنسان. ومحمود ليس

سوى آخر ضحية بريئة. أكتب لكم اليوم كوالد حزين لأنه بإمكانكم، أنتم المجتمع الدولي، الذين تسمحون لإسرائيل بإدامة احتلالها الوحشي في عامه الخمسين، أن تساعدوا على التأكيد أن يكون محمود من بين أواخر الأرواح التي تزهق. وأطلب تحقيق المساءلة من جانب الحكومة الإسرائيلية ومن جانبكم، وتلبية الدعوات إلى تحقيق الحرية، والعدالة، والسلام ''.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أقف أمام المجلس اليوم في فترة تتسم بالاضطراب الشديد بالنسبة لبلدي. فعلى مدار الأسابيع القليلة الماضية، ذُبح إسرائيليون كانوا يجلسون في مطعم أثناء تناول وجبة العشاء وطُعنت فتاة حتى الموت في سريرها، وقُتل أب ودفنه أطفاله العشرة بعد أن أُردي قتيلا بينما كان يقود سيارته باتجاه مترله عائدا من صلوات السبت مع عائلته. ولم تأت هذه الأعمال الإرهابية الوحشية من فراغ. بل إنها نتيجة مباشرة لأعمال التحريض الفلسطينية المتواصلة.

وفي الأسبوع الماضي، بينما كان الفلسطينيون يشرعون في هذه الموجة الأخيرة الدامية من الإرهاب، أصدرت المجموعة الرباعية تقريرها عن التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها تحقيق السلام عن طريق التفاوض. وقد علمنا من تقريرها أن مسؤولي السلطة الفلسطينية لم يدينوا الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين. وأقتبس '' لقد أُطلقت أسماء فلسطينيين ارتكبوا أعمالا إرهابية على شوارع وساحات ومدارس''. وأشار التقرير أيضا إلى أن مسؤولين في حركة فتح التي يتزعمها عباس يشيرون إلى هؤلاء الإرهابيين باعتبارهم ''أبطالا وتاجا على رأس كل فلسطيني''. وهناك صلة مباشرة بين التحريض على الكراهية الذي تنشره السلطة الفلسطينية بزعامة عباس وأعمال الإرهاب البغيضة التي تجري في إسرائيل.

إن خطاب الكراهية من جانب القيادة الفلسطينية يبدأ في قمة الهرم. وقد كرر عباس بنفسه، في خطابه الذي ألقاه مؤخرا أمام البرلمان الأوروبي، فرية شنيعة مفادها أن إسرائيل تسعى إلى تسميم موارد المياه الفلسطينية. وقال ''إن بعض الحاخامات في إسرائيل قد طلبوا بكل وضوح من حكومتهم تسميم مياهنا للقضاء على الفلسطينيين''. وهذه الافتراءات الخبيثة تستمد جذورها من اتهامات ملفقة تلصق باليهود منذ قرون بتسميم آبار المياه. وهي محض تشهير كاذب على غرار الفرية القديمة ضد اليهود باستعمال دم غير اليهود في تحضير خبز عيد الفصح اليهودي، أو ما يُعرف بـ ''تهمة الدم''. ولا يمكن لأي بيان صحفي إصلاح هذا الضرر أو إلغاء الدعوة إلى العنف التي تنطوي عليها هذه الكلمات البغيضة.

وفي نفس الخطاب، ذهب عباس إلى حد لوم إسرائيل على كل أعمال الإرهاب في الشرق الأوسط – بل وكل أعمال الإرهاب في العالم – قائلا ''حالما ينتهي الاحتلال، سيختفي الإرهاب؛ ولن يكون هناك المزيد من الإرهاب في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر من العالم''. وعلى ما يبدو، فإنه لولا لإسرائيل، لما قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقطع رؤوس الأبرياء في سورية أو قتل عشرات الأشخاص في اسطنبول وبغداد، وما كان إرهابي ليذبح ٥٠ شخصا في ملهى ليلي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في أورلاندو. وفي ظل هذا التحريض المتواصل من قبل القيادة الفلسطينية، لا غرو أن تُترجم كلمات الكراهية هذه إلى أعمال عنف ضد الإسرائيليين.

وقد شهد الإسرائيليون قبل أقل من أسبوعين عملا وحشيا وخسيسا للغاية من أعمال الإرهاب. ففي الصباح الباكر، اقتحم فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاما مترل عائلة أرئيل وأغلق الباب وطعن هاليل ذات الثلاثة عشر عاما حتى الموت. وقُتلت هاليل، وهي فتاة بريئة كانت نائمة في وقت

متأخر بعد عودتها من حفل راقص في الليلة السابقة، في المكان الذي ينبغي أن يكون أكثر الأماكن أمانا في مخيلة أي طفل – وهو غرفة نومها، وسريرها الخاص.

ما الذي يمكن أن يدفع صبيا صغيرا لأن يحمل سكينا ويطعن طفلة في الثالثة عشرة من العمر مرارا وتكرارا وهي تنام في سريرها؟ إن العمل البغيض الذي قام به هذا الإرهابي البالغ من العمر سبعة عشر عاما هو نتيجة مباشرة لسنوات من التلقين في مدارس السلطة الفلسطينية وبث خطاب الكراهية في التلفزيون الرسمي للسلطة الفلسطينية، وفي الآونة الأخيرة، الدعوات إلى قتل اليهود من خلال المشاركات عبر الفيسبوك وتويتر. وكما يشير تقرير المجموعة الرباعية الأخير، وبحق، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة إلى القيادة الفلسطينية وهي: وقف التحريض وبدء المحادثات. إن الإسرائيليين يريدون السلام ويصلون من أجله، ولكننا لن نتمكن من إحراز أي تقدم ما لم يضع الفلسطينيون حدا للإرهاب والتحريض وأن يوافقوا أخيرا على إجراء مفاوضات مباشرة وجها لوجه.

ولكن القيادة الفلسطينية تفشل، المرة تلو الأخرى، في كلا الأمرين. وقد قال رئيس الوزراء نتنياهو مرارا وتكرارا، بما في ذلك قبل يومين فقط، إنه على استعداد لأن يلتقي مع الرئيس عباس في أي وقت للعمل من أجل إنهاء النزاع. ومع ذلك، فقد أوضح عباس أنه ليس لديه وقت لإجراء محادثات سلام. وبالتالي، ليس من المستغرب أنه عندما دعا رئيس البرلمان الأوروبي عباس إلى لقاء رئيس إسرائيل، رؤوفين ريفلين، في بروكسل الشهر الماضي، رفض عباس هذه الفرصة. فالكلام عن السلام مع رئيس إسرائيل لم يكن مدرجا في جدول أعمال زيارة عباس إلى أوروبا. فقد كان مشغولا بنشر الأكاذيب المشينة وحياكة المؤامرات المعادية للسامية.

وللأسف، فإن رفض عباس التفاوض نابع من تحفيز البعض في المجتمع الدولي. إن الخطط الخاصة بالمبادرات الدولية التي تسعى إلى فرض حل على الجانبين تبعث بالرسالة الخاطئة تماما. فهي تقول للفلسطينيين إن بوسعهم تحقيق جميع أهدافهم مع مواصلة تشجيع الإرهاب ورفض حتى الكلام مع إسرائيل. وأود أن أكون واضحا: إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة هو عن طريق وضع أساس قوي. ويجب أن يشتمل هذا الأساس على ثلاث ركائز: وضع حد لجميع أوجه الإرهاب والتحريض، وإنهاء الرفض الفلسطيني للاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي، واستعداد الفلسطينيين للتفاوض المباشر مع إسرائيل. وأي محاولة ترمي إلى الالتفاف على المحادثات المباشرة لن تؤدي إلا إلى تشجيع الفلسطينيين على مواصلة تجنب المفاوضات الحقيقية.

ومن دواعي القلق أن تقرير المجموعة الرباعية قد كرر الخرافة المتمثلة في أن أعمال البناء الإسرائيلية في يهودا والسامرة تشكل عقبة أمام تحقيق السلام. وعندما جمدت إسرائيل البناء في هاتين المنطقتين اليهوديتين، فإنها لم تحصل على السلام. وعندما اقتلعت إسرائيل كل البلدات والقرى اليهودية في غزة، قبل ١١ عاما، فإنها لم تحصل على السلام؛ وإنما حصلت على الحرب. وقد يحاول البعض اليوم أن يوازن انتقاده للإرهاب الفلسطيني بإدانة أعمال البناء الإسرائيلية. وربما ينتقد البعض أعمال البناء، مع تجاهل الإرهاب الفلسطيني. إن إسرائيل ترفض بشدة أي محاولة للمساواة من المنظور الأخلاقي بين البناء والإرهاب.

لقد اجتمعنا لمناقشة الشرق الأوسط. ويقتضي ذلك منا اليوم مناقشة واحد من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والفوضى في المنطقة – أنشطة منظمة حزب الله المعترف بها دوليا بأنها إرهابية. فقبل ١٠ سنوات بالضبط، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، شنت جماعة حزب الله الإرهابية، وهي جماعة تقاتل بالوكالة عن إيران، هجوما مخططا بعناية على إسرائيل. ونشبت بسبب هذا الهجوم غير المبرر حرب امتدت ٣٤ يوما.

وعلى مدى ٣٤ يوما، أُجبر مواطنو إسرائيل على الفرار لينجوا بحياتهم عند سماع أصوات صفارات الإنذار وقضوا لياليهم نائمين في المخابىء الواقية من القنابل.

وعندما انتهت الحرب، تعهد المجلس، في هذه القاعة، بألا يُسمح لحزب الله بتهديد إسرائيل أو بجعل الشعب اللبناني رهينة بعد الآن. وطالب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ”بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها“.

واليوم، لدي مهمة مؤسفة تتمثل في إبلاغ المجلس بأن الحالة، بعد عشر سنوات، قد آلت من سيئ إلى أسوأ. فلم يتم قط تنفيذ تلك الشروط الهامة للغاية في القرار. ولم توقف الحكومة اللبنانية حزب الله قط ولم يتوقف حزب الله مطلقا عن تعزيز قوته العسكرية.

وعلاوة على ذلك، توقف العالم ببساطة عن الاهتمام. فعندما اتخذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كان لدى حزب الله ٠٠٠ ٧ صاروخ. أما اليوم، فلديه أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ صاروخ وقذيفة. وهذه الترسانة أكبر من ترسانة جميع البلدان الأوروبية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مجتمعة. وبعبارات بسيطة، هناك مزيد من القذائف مخبأة تحت الأرض في لبنان البالغ مساحته ٠٠٠ ١٠ كيلومتر مربع أكثر مما يوجد فوق الأرض من قذائف على أكثر من مساحة ٤ ملايين كيلومتر مربع، هي مساحة بلدان جميع الحلفاء الأوروبيين في الناتو مجتمعين.

طوال سنوات، وفي خطاب تلو آخر ورسالة تلو أخرى، حذرت إسرائيل المجلس من مخاطر التهريب غير المشروع واستمرار التعزيزات في جنوب لبنان، ولكن هذه التحذيرات لم تجد آذاناً صاغية. والنتائج واضحة يراها الجميع. لقد حول حزب الله قرى جنوب لبنان إلى بؤر للإرهاب، واضعاً قاذفات الصواريخ بجانب المدارس والمستشفيات ومخزّناً القذائف في غرف المعيشة.

وقد قررنا أن نشاطر المجلس أحدث معلومات الاستخبارات لدينا عن أنشطة حزب الله. أود أن أطلب إلى أعضاء المجلس توجيه اهتمامهم إلى آخر صفحة في النشرة التي تم توزيعها في القاعة. وهي تتضمن صورة جوية لقرية شقرا في جنوب لبنان، على بعد بضعة كيلومترات فقط من الحدود مع إسرائيل. شقرا قرية يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٤ نسمة، وتتألف من أكثر من ١٠٠ ١ من المباني. لقد تم تحويل واحد من كل ثلاثة مبانٍ في شقرا على يد إرهابيي حزب الله إلى موقع عسكري. وأطلب إلى الممثلين أن ينظروا إلى المثال المشار إليه برقم ”واحد“ باللون الأصفر. وهو يظهر قاذفة صواريخ وموقعاً للمشاة ومستودعات للذخيرة تابعة لحزب الله. لقد اختار الإرهابيون إخفاء مواقعهم بين المنازل ووضعها على بعد بضعة أمتار من المدارس الثلاث المبينة باللون الأزرق. وفي المثال المشار إليه بـ ”اثنين“ باللون الأصفر، يمكن للممثلين مرة أخرى أن يروا قاذفة صواريخ ومستودعات للأسلحة وموقعاً للمشاة. ويمثّل المربع الأزرق الذي تحاذيه أسلحة الحرب هذه مسجداً – وهو بيت مقدس للصلاة. ويمكن لأعضاء المجلس أن يروه بأم أعينهم. هذه صور فعلية التقطت في الآونة الأخيرة.

وهذا هو بالضبط ما نعنيه عندما نقول إن حزب الله يرتكب جريمة حرب مزدوجة. إنه لا يهاجم المدنيين الإسرائيليين وحسب، ولكنه يستخدم المدنيين اللبنانيين دروعاً بشرية للدفاع عن نشاطه الإرهابي. نحن نتعامل مع جماعة إرهابية تعمل بوصفها دولة داخل دولة. يشكل حزب الله تهديداً لإسرائيل ولبنان والمنطقة بأسرها. وهذا ليس تقييم دولة إسرائيل وحدها. إنه الموقف الرسمي للأمين العام. كما حذر الأمين العام في تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦):

> ”وإذا تسببتْ، في نشوب نزاع، حيازةُ حزب الله للأسلحة أو محاولتُه الحصول على أسلحة متطورة، فمن المحتمل أن تكون لذلك عواقبُ وخيمةٌ جداً على لبنانَ والمنطقة“ (S/2016/189، الفقرة ٦٦).

لقد انقضت عشر سنوات على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، و لم يفعل حزب الله سوى تعزيز قدراته العسكرية. فكلما طال تجاهل المجلس لهذا التهديد، كلما أصبح أكثر خطورة على المنطقة بأسرها. إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية قد أدانت أنشطة حزب الله الإرهابية. وحان الوقت لكي يصنّف المجلس حزب الله بوصفه منظمة إرهابية فتاكة وأن يبدأ في العمل وفقاً لذلك.

هناك قوة إقليمية واحدة تدعم حزب الله علناً. إن شريان حياة حزب الله يتدفق مباشرة من طهران. وقد اعترف نصر الله الأمين العام لحزب الله مؤخراً بهذه الحقيقة بقوله:

”موازنة حزب الله ومعاشاته ومصاريفه وأكله وشربه وسلاحه وصواريخه من الجمهورية الإسلامية في إيران ... وكما وصلت إلينا صواريخنا التي نهدد بها إسرائيل يصل إلينا مالنا“.

وحزب الله ليس المنظمة الإرهابية الوحيدة المدرجة على كشف المرتّبات لدى إيران. في الواقع، إن ما يزيد على ٦٠ في المائة من ميزانية الأجنحة العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي تأتي أيضاً من إيران. ومن الواضح أن إيران تبقى القوة الدافعة للعداء التي تختبئ وراء ابتسامات آية الله والمحرك لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

وأود أن أتكلم بوضوح. إذا أخطأ حزب الله، وكيل إيران، في حساباته كما فعل قبل ١٠ سنوات في عام ٢٠٠٦، فستكون إسرائيل على أهبة الاستعداد للدفاع عن مواطنيها بأقوى وأشد طريقة ممكنة. وتوخياً لنزاهة هذه المؤسسة ومصداقيتها، ولأجل الاستقرار في المنطقة، فإننا نتوقع من المجلس أن يطالب حكومة لبنان بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإبعاد إرهابيي حزب الله من جنوب لبنان. ولن يكون القيام بذلك هو الصواب فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يبعد احتمالات الحرب ويزيد من فرص تحقيق الاستقرار الدائم في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الواقعية.

نرى في جميع أنحاء الشرق الأوسط ميلاً للتحرك في الاتجاه الخاطئ – من تزايد العنف، وتفضيل القادة السياسيين للنزاع على السلام، والأبرياء الذين يدفعون الثمن فيما تتفاقم النزاعات. سأناقش اليوم تلك الاتجاهات في السياقات الإسرائيلية والفلسطينية واللبنانية والسورية، وما يمكننا أن نفعل للمساعدة في عكس هذه الاتجاهات. وأودّ أن أبدأ بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إننا نشاطر الأمين العام قلقه البالغ إزاء الحالة على أرض الواقع، ولا سيما العنف ضد المدنيين الأبرياء. وليس هناك أي مبرر للإرهاب أو لإزهاق الأرواح البريئة. وهذا هو السبب في أننا ندين بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي معدوم الضمير في الأسبوع الماضي في الضفة الغربية، حيث طعنت هاليل أرييل، الفتاة البالغة ١٣ عاماً من العمر، حتى الموت في بيتها أثناء نومها. وفي الشهور الأخيرة، كان هناك موجة مستمرة من العنف على جانبي النزاع. وفي ٢١ حزيران/يونيه، كما سمعنا، قُتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاماً، واسمه محمود بدران، أثناء عودته إلى مترله بعد ليلة قضاها في متنزه مائي بالضفة الغربية، فيما قال الجيش الإسرائيلي أنه حادث إطلاق نار غير مقصود. وبعد ذلك بوقت قصير، اندلعت اشتباكات في الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال شهر رمضان. ونتقدم بخالص التعازي لأسرتي هاليل ومحمود، ولجميع ضحايا أعمال العنف الطائشة.

وأعلنت إسرائيل للتو المضي في بناء المئات من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وإذا ما نفذ ذلك، فسيكون الخطوة الأحدث في ما يبدو عملية منهجية للاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية التي تقوض أساساً آفاق الحل القائم على وجود دولتين. وكما يوضح تقرير المجموعة الرباعية، فإن هذا الأمر لا يقتصر على بناء المستوطنات. إنها عملية أوسع نطاقاً تشمل عدم منح تصاريح للتنمية الفلسطينية وهدم المنازل والبنى الفلسطينية. كما يخلص التقرير إلى أن عدد سكان المستوطنات زاد إلى أكثر من الضعف منذ بداية عملية أوسلو في عام ١٩٩٣. يتعارض النشاط الاستيطاني مع الحل القائم على وجود دولتين وله نتائج عكسية على قضية السلام. إن التقرير واضح من حيث أنه ينبغي لإسرائيل أن تكف عن سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها وتحديد الأراضي للاستخدام الإسرائيلي الحصري، ومنع التنمية الفلسطينية.

ويعكس تقرير المجموعة الرباعية قلقنا إزاء الاتجاهات على أرض الواقع التي تعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين، مثل العنف والإرهاب والتحريض على العنف، وبناء المستوطنات وتوسيعها، والحالة السياسية والإنسانية في غزة. ويساورنا القلق من أن استمرار المسار الحالي سيجعل آفاق حل الدولتين بعيد المنال على نحو متزايد ويهدد بتكريس واقع الدولة الواحدة. إن الهدف الرئيسي من تقرير المجموعة الرباعية يتمثل في توفير سبل المضي قدماً من أجل تحقيق الغاية التي يتشاطرها جميع أعضاء المجلس – حل الدولتين عن طريق التفاوض. ويتطلب هذا السبيل للمضي قدماً من كلا الجانبين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع العنف وحماية أرواح وممتلكات السكان المدنيين جميعاً. وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تتصرف بشكل حاسم لوقف التحريض على العنف والإدانة بصورة واضحة لجميع أعمال الإرهاب، ويجب على كلا الطرفين الامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية.

وأخيراً، يُسلّم التقرير بحق بالحالة الصعبة في غزة وما يشكله ذلك من خطر على الحل القائم على وجود دولتين. ويشمل ذلك تراكم الأسلحة غير المشروعة وأنشطة المسلحين في غزة، والتي يجب إنهاؤها. ويعرض التقرير أيضاً بالتفصيل الحالة الإنسانية المزرية للغاية في غزة، مع وجود ١,٣ مليون من سكان غزة في حاجة إلى مساعدات إنسانية مستمرة. ويجب على المجتمع الدولي الإسراع في إعادة إعمار غزة ومساعدتها. ويشدد التقرير على الحاجة الملحة إلى خطوات إيجابية لعكس مسار كل من هذه الاتجاهات ويدعو الطرفين إلى أن يظهر كل منهما على حدة الالتزام الحقيقي بالحل القائم على وجود دولتين من خلال السياسات والإجراءات. وبعبارة أخرى، ينبغي للطرفين أن يتخذا الخطوات الآن للتحرك نحو إيجاد واقع سلمي للدولتين على أرض الواقع. ويوفر تقرير المجموعة الرباعية مساراً بناءً إلى الأمام للمساعدة على تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات مجدية.

وفي لبنان، يجب أن يُظهر سياسيو البلد القيادة والمرونة بانتخاب رئيس وفقاً لدستور لبنان والميثاق الوطني.

فقد عرقل عامان من حالة الجمود الرئاسي الحكومة في وقت يواجه فيه البلد مخاطر أمنية كبيرة، كما يتبين من الهجمات الانتحارية التي وقعت مؤخرا في قرية القاع. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في بناء القدرات اللازمة لمكافحة التطرف العنيف وحماية الشعب اللبناني، وهو جهد أساسي ينبغي أن تدعمه المزيد من الحكومات.

وفي سورية، يواصل نظام الأسد مهاجمة المدنيين ومحاصرة المدن ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى من تتوقف حياتهم عليها. وحتى عندما التزم النظام والمعارضة بالامتناع عن شن الهجمات أثناء عيد الفطر، انتهك نظام الأسد هذا الالتزام بشن هجمات مستمرة على داريا، خارج دمشق، وكذلك على حلب وحمص. وتبين الهجمات التي شنها نظام الأسد

خلال الأسبوع الماضي هدفها المتمثل في تطويق ومنع الوصول إلى السوريين في الجزء الشرقي من مدينة حلب، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب مدمرة. إن حصار الجزء الشرقي لمدينة حلب سيمثل أكبر تجمع سكاني في ظل هذه الظروف في البلد، مع عزل مئات الآلاف من السوريين الإضافيين من إمكانية الحصول على المعونة العادية. فينبغي لروسيا، بوصفها راعية مشاركة لوقف الأعمال القتالية، أن تستخدم نفوذها على النظام للمساعدة في وقف هذه الهجمات.

وعلى الجبهة الإنسانية، لا يزال أكثر من ٥٩٠ ٠٠٠ شخص محجوزين في ١٨ من المناطق المحاصرة. وفي معظم تلك الحالات، يواصل النظام وحلفاؤه عن عمد إعاقة الوصول إلى السوريين الذين يحتاجون إلى الأغذية والأدوية الأساسية حاجة ماسة. ويعمل النظام بانتظام على تحدي الأمم المتحدة بشأن عدد المستفيدين الذين يحتاجون إلى المساعدة في هذه المواقع المحاصرة، محاولا الدخول في جدال بأن الأمم المتحدة يجب أن ترسل كميات أقل من المعونة في قوافلها.

وتبقى تحديات الوصول إلى هذه المناطق المحاصرة هائلة. ولنأخذ مثالا واحدا هو: بلدة مضايا قرب دمشق، التي يحاصرها نظام الأسد. إن أهالي مضايا يعتمدون على الإمدادات الإنسانية من أجل البقاء. وإلا، فإنهم سيعرضون حياتهم لخطر كبير إذا ما حاولوا مغادرة البلدة للحصول على الأغذية والأدوية وغيرها من اللوازم الأساسية. ووفقا لتقرير أطباء من أجل حقوق الإنسان والجمعية الطبية السورية الأمريكية، الذي صدر اليوم لتوه، فإن مضايا محاطة بحوالي ٦٥ نقطة تفتيش. ويوضح التقرير أن نقاط التفتيش تلك يمكن أن تشمل أفراد عسكريين وقناصة وأسلحة ثقيلة. ويمضي التقرير إلى الإشارة إلى أن ما يصل إلى ١٢ ٠٠٠ لغم أرضي وشبكة من الأكوام الترابية والخنادق بين المدينة ونقاط التفتيش تبقي سكان المدينة محاصرين. أي أن هناك لغم لكل ثلاثة من السكان.

وغني عن القول أن هذه الظروف لا تشجع على استئناف المفاوضات السورية – السورية. وقد أعرب مجلس الأمن بالإجماع، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عن تأييده القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الخاص ببدء عملية سياسية بقيادة سورية تنشئ حكما يتسم بالمصداقية وشاملا وغير طائفي. إن العودة إلى وقف جدي للأعمال العدائية أمر حاسم لبلوغ هذه الغاية. والشعب السوري بحاجة ماسة إلى تخفيف حدة العنف وإلى ما يكفي من المعونة الإنسانية.

وفي داريا، وهي مدينة أخرى خارج دمشق محاصرة من قبل نظام الأسد، أبلغت فاطمة لحام مؤخرا مراسلا عن ابنتها مرام ذات السبع سنين. لقد بدأت مرام تفقد سمعها. فبينما يهرع الآخرون نحو الملاجئ عندما تقترب طائرات النظام من البلدة، فإن مرام لا تسمع صوتها وهي قادمة. وقد لاحظت أمها فاطمة أنه عندما تنفد البطاريات في أجهزة تقوية السمع الخاصة بمرام، فإنها لا تخرجها من أذنها. وتقول فاطمة إن مرام تقول: ”لا، فهي قد تساعدني على السمع“. وعلى الرغم من أن قافلة المساعدات الأخيرة قد مكنتها من الحصول على بطاريات جديدة، يساور فاطمة قلق بالغ إزاء ما سيحدث لابنتها عندما تنفد مرة أخرى في غضون بضعة أسابيع. والآن، عندما ترسم مرام الصغيرة صوراً للناس وهم يركضون بعيداً هربا من القنابل، فإن فاطمة ترى أن هناك فتاة صغيرة لا تركض بعيداً، نظراً لأنها لا تستطيع أن تسمع. تلك هي العواقب على أسرة واحدة فقط جراء حصار نظام الأسد. ومن المروع أن نفكر ماذا سيحدث إذا استمرت الضربات الجوية السورية والروسية وتمكنت من أن تجبر ٣٠٠ ٠٠٠ شخصا إضافيين في حلب وما حولها على مقاساة نفس المصير.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أهنئكم باسم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأشكر فرنسا على قيادة أعمالنا خلال

شهر حزيران/يونيه. كما نشكركم على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وكذلك نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي استمعنا إليها بعناية والتي نؤيدها تأييدا تاما.

وتعرب أوروغواي، مرة أخرى، عن إدانتها القوية لأعمال الجماعات الإرهابية التي تنشط داخل المنطقة. نحن على قناعة من أنه يجب عدم التسامح مع الاعتداءات على حياة وكرامة المدنيين الأبرياء التي يرتكبها الإرهاب والتطرف العنيف، في أي جزء من العالم. وتشعر أوروغواي بالقلق إزاء تنامي التأثير المزعزع للاستقرار من قبل تلك المجموعات، التي تؤثر إجراءاتها سلبا على إمكانية التوصل إلى حلول مستدامة للنزاعات الجارية في المنطقة، وتعتقد أن من الضروري تعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات للسماح بتنمية القدرات الوطنية اللازمة للتصدي لذلك التهديد.

وتحتفظ أوروغواي بصداقة عميقة مع كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ولم نفقد الأمل في أن يتمكن كلا الشعبين من التغلب على خلافاتهما ويتوصلان إلى تفاهم بشأن المسائل الرئيسية التي تفرق بينهما. وتؤكد أوروغواي من جديد دعمها لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في جو من التعاون وخال من أي تهديد أو أعمال تزعزع السلام. وتعتقد أوروغواي بأن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يظلان ساريي المفعول. وأكرر موقف أوروغواي بشأن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتعتقد أوروغواي، في ذلك الصدد، أن من الضروري أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لدعم العملية وتشجع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات.

وترى أوروغواي في التقرير الأخير للمجموعة الرباعية إسهاما هاما للمضي قدما في البحث عن حلول لعملية السلام في الشرق الأوسط. غير أننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاهات المحددة في تقرير المجموعة الرباعية التي تهدد حل الدولتين، مثل استمرار العنف والهجمات الإرهابية والتحريض على العنف؛ واستمرار سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها، وتحديد الأراضي للاستخدام الإسرائيلي الخالص وحرمان الفلسطينيين من التنمية؛ والزيادة في الأسلحة غير المشروعة ونشاط المقاومة واستمرار الافتقار إلى الوحدة الفلسطينية والحالة الإنسانية في قطاع غزة. وتعرب أوروغواي عن أسفها لاستمرار هذه الاتجاهات. ونحن نشعر بالدهشة إزاء استمرار سياسة التوسع الاستيطاني وأنه قبل أربعة أيام فقط من صدور التقرير، أعلنت إسرائيل قرارها ببناء ٥٦٠ منزلا جديدا في الضفة الغربية و ٢٤٠ في القدس الشرقية. إن استمرار سياسة بناء المستوطنات يقوض القابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين. وفي الوقت نفسه، تدين أوروغواي الهجمة الإرهابية الأخيرة التي نفذت في تل أبيب، التي خلفت أربعة قتلى وعدة جرحى. وندين أيضا فقدان الأرواح الفلسطينية في المقابل في حالات مؤسفة.

ومن الضروري أن نشجع الأطراف على تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية الرامية إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين واعتماد إجراءات وسياسات تبرهن على التزامهما بالحل القائم على وجود دولتين. ومن المهم للمجتمع الدولي مضاعفة جهوده لدعم هذه العملية وتشجيع الطرفين على استئناف الحوار، من أجل التحرك نحو التوصل إلى حل نهائي.

وترحب أوروغواي بالبيان الختامي لمؤتمر سلام إسرائيل وفلسطين الذي عقد في باريس في ٣ حزيران/يونيه، الذي يقر بأهمية تنفيذ حوافز اقتصادية فيما يتعلق بالتعاون من أجل كسر الجمود الحالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. ومن الضروري تعزيز وإنشاء المؤسسات الوطنية والهياكل الأساسية لضمان استمرارية الدولة الفلسطينية، التي شرعت في طريق إعلان نفسها دولة كاملة.

وللأسف، هناك صراعات أخرى تؤثر في الشرق الأوسط، ولا سيما تلك التي تشمل الجمهورية العربية السورية واليمن والعراق وليبيا، التي تتصل بالمنطقة وإن لم تكن جزءا منها.

وتشكل الحالة في سورية إهانة للكرامة الإنسانية، حيث يوجد الآلاف من اللاجئين والمدنيين القتلى وحيث تستمر الأعمال الإرهابية في ظل غياب تام للاتفاق بين مختلف الأطراف المعنية على التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية. وتشيد أوروغواي بالدور الذي يؤديه المبعوث الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا، وتشجع جميع الأطراف على مواصلة بذل الجهود بغية سرعة التوصل إلى حل سياسي واحترام وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه.

وتبرز أوروغواي جهود المجتمع الدولي، ولا سيما العاملين في المجال الإنساني، الذين يواصلون العمل حتى يتسنى إيصال المعونات الإنسانية إلى أشد الناس احتياجا، وذلك على الرغم من كثرة الصعوبات على أرض الواقع. وتكرر أوروغواي إدانتها لاستخدام الجوع كأسلوب من أساليب الحرب، وتدعو جميع الأطراف بقوة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما تدين أوروغواي الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية وتحث على الامتثال للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس في أيار/مايو.

وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى الحيلولة دون أن يصبح الأطفال السوريون جيلا ضائعا نتيجة، في جملة مشاكل أخرى، لانعدام الفرص التعليمية وتجنيدهم للقتال والزواج القسري في سن مبكرة. وبالنسبة لأوروغواي، يشكل الحصول على التعليم حقا يجب ضمانه من دون تمييز.

والحل الممكن الوحيد للصراع في سورية هو التوصل إلى حل سياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من إحراز تقدم في محادثات السلام الجارية ويجب تيسير بدء عملية انتقالية باعتبارها وسيلة لإيجاد حلول دائمة للصراع الحالي. والمرحلة الانتقالية ينبغي أن يقودها أبناء الشعب السوري ،الذين يجب مراعاة مصالحهم، وذلك في ظل احترام أحكام القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) والتقيد بها.

تنوه أوروغواي بالتقدم المحرز منذ بدء المفاوضات الجارية في الكويت بشأن اليمن، والذي أمكن تحقيقه بفضل التوصل إلى اتفاق على وقف الأعمال العدائية في ذلك البلد وحدوث تقدم على صعيد الأمن. وقد مكن ذلك أيضا من إيصال المعونة الإنسانية إلى مناطق كان يتعذر الوصول إليها سابقا. وفي هذه المهمة، يجدر التنويه بالعمل الممتاز الذي قام به المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، إسماعيل ولد شيخ أحمد.

ومع ذلك، فإن أوروغواي قد هالها تصاعد الهجمات الإرهابية، ولا سيما تلك التي يشنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية، وكلاهما يستفيد من الفراغ القائم في السلطة في اليمن. وبالنسبة لأوروغواي، فإن قتل الأطفال أمر غير مقبول بغض النظر عن هوية القتلة. وفي هذا الصدد، تابعنا بقلق التصريحات التي أدلى بها الأمين العام بخصوص دوافعه لرفع اسم بلد من قائمة الأطراف المسؤولة عن ارتكاب أخطر الانتهاكات ضد الأطفال والتي نُشرت في الفرع المتعلق باليمن في المرفق الأول لتقريره السنوي عن الأطفال والتراع المسلح (S/2016/360).

وفي سورية واليمن، فإن السكان المدنيين ليسوا مجرد ضحايا عرضيين للصراعات الدائرة هناك. وهم ليسوا ممن يُطلق عليهم مجازا ”الأضرار التبعية“. ففي سورية واليمن، تستهدف الفصائل المتحاربة المدنيين عمدا. ويدل على ذلك بوضوح نوع الأسلحة المستخدمة في هذه الصراعات، والتي تُطلق مباشرة على المدنيين: البراميل المتفجرة والمتفجرات الفراغية والذخائر العنقودية وقنابل الفوسفور الأبيض والصواريخ والقذائف، وبعضها متطور والبعض الآخر مرتجلة. ويمكن للقوات إنتاج

بعض هذه الأسلحة في سياق القتال لأنها غير متطورة نسبيا ولا يهتم من ينتجونها بدقتها. وكل ما يعنيهم هو أن تنفجر في مكان قريب من أهدافها المفترضة وأن تلحق أكبر ضرر ممكن.

ولكن الذخائر العنقودية وقنابل الفوسفور والمتفجرات الفراغية لا يتم إنتاجها في مؤخرة مرآب أو يجري إخفاؤها ليلا في سقيفة. فهذه الأسلحة تُنتج في عدد محدود نسبيا من المصانع المتطورة إلى حد ما، والمنشأة في أراضي عدد أقل من البلدان، وربما كان جميعها أعضاء في هذه المنظمة. وبحكم طابعها وإلى جانب غرضها الشرير أو تعارضها الجلي مع القانون الدولي الإنساني، فإن الأسلحة من هذا النوع عموما مخصصة للقوات المسلحة التقليدية التي تخضع لتسلسل القيادة والمراقبة من قبل مؤسسات الدولة. ولا يمكن إنتاجها وتخزينها والإمداد بها والتجارة فيها أو تصديرها دون علم ومراقبة كيانات الدولة.

ولنكن واضحين: إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنتج هذه الأسلحة على أراضيها والتي يجري توريد هذه الأسلحة من أراضيها إلى مناطق النزاع تتحمل نفس القدر من المسؤولية عن استخدامها ضد السكان المدنيين، وهم ضحايا لا حيلة يجدون أنفسهم في خضم جحيم أشبه بكابوس. وإن عاجلا أو آجلا، سيخضع جميع المسؤولين عن ذلك للمساءلة، وربما تجري مساءلة البعض أمام المحاكم وسيحكم التاريخ على آخرين، ولكنهم جميعا ستحاسبهم ضمائرهم وخالقهم في نهاية المطاف.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمانة العامة والأمين العام نفسه لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. وقد استمعت الصين بعناية أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل.

تستمر الحرب والصراع في الشرق الأوسط، وهو أمر يبعث على الأسى. وينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى إيجاد حل على تسوية الخلافات عن طريق الحوار وعلى اجتثاث جذور العنف من خلال التنمية بحيث يمكن للمنطقة أن تشرع في نهاية المطاف في طريق التنمية السلمية والمستقرة. وهنا تكمن مسؤوليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط. والدفاع عن المصالح والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. وفي الوقت الحاضر، وصلت محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود. وقد تصاعد الصراع العنيف. والكارثة الإنسانية تستفحل. وجرى إضعاف فرص الحل القائم على وجود دولتين واحتمالات تحقيقه. وإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية يصب في مصلحة جميع الأطراف. وتقترح الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات سريعة في المجالات التالية:

أولا، يتعين على المجتمع الدولي سلوك السبيل المؤدي إلى إقامة دولة مستقلة، حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام. إن إقامة دولة فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية مع تمتعها بالسيادة الكاملة، هو حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. كما أنه مفتاح حل المسألة الفلسطينية الإسرائيلية.

وينبغي أن نلتزم بمبدأ أن محادثات السلام هي السبيل الوحيد للخروج من المأزق. والمأزق في هذه المحادثات لن يؤدي إلا إلى تفاقم الخلافات والتحريض على الكراهية والزج بفلسطين وإسرائيل إلى دوامة وحشية لا نهاية لها من العنف، تتصاعد باستمرار. والاستئناف المبكر لمحادثات السلام هو السبيل الوحيد الممكن لإحلال السلام والاستقرار في إسرائيل وفلسطين وفي المنطقة بأسرها، وهو أمر يشكل مصلحة أساسية لكل من فلسطين وإسرائيل.

ثمة ضرورة للالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام والحل القائم على وجود دولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بغية المضي قدما في عملية السلام. تشكل المبادرات السالفة الذكر نتائج هامة لمفاوضات مضنية من جانب المجتمع الدولي، وعليه فهي هامة للغاية في توجيه عملية السلام في الشرق الأوسط.

ثانيا، ينبغي لكل من إسرائيل وفلسطين التوقف عن الانخراط في صراعات تتسم بالعنف، وينبغي لهما أن تمارسا أقصى درجات ضبط النفس وتمتنعا عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لهما الامتناع كلية عن استخدام القوة ضد المدنيين. وينبغي لإسرائيل أن توقف التوسع في أنشطتها الاستيطانية وأن تبدي حسن النية وتفي بالشروط الأساسية لاستئناف محادثات السلام. ويجب على إسرائيل أن تتقيد بالقانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وترفع الحصار الذي تفرضه على فلسطين، لا سيما على غزة، وأن تلغي القيود التي تفرضها على المعونة المقدمة إلى فلسطين. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام وتلبية الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ثالثا، على المجتمع الدولي أن يستكشف معا نطاقا أوسع لتعزيز السلام، مستخلصا الدروس من الطريقة التي تمت بها تسوية حالات في بؤر صراع أخرى في الشرق الأوسط؛ واستكشاف جهود أوسع لتعزيز السلام على أساس توصيات المجموعة الرباعية؛ وإبداء الإرادة لتعزيز السلام من خلال التآزر الدولي. يمكن الحفاظ على الآليات القائمة، وينبغي تشجيع المبادرات الجديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام بمنح الحرية للدور القيادي للأمم المتحدة، ويجب على مجلس الأمن إنفاذ نتائج الجهود المبذولة لتعزيز السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد على استئناف محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وإنشاء آليات متابعة لتقديم الدعم القوي وضمان رصد نتائج محادثات السلام وتقييمها.

في عملية محادثات السلام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد آليات لتقديم الحوافز في ضوء الإجراءات المتخذة من كلا الجانبين. وثمة حاجة إلى مزيد من الدعم لبناء القدرات الفلسطينية. وظلت الصين دائما تدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة مصالحه وحقوقه الوطنية المشروعة. وما فتئت ملتزمة بتعزيز محادثات السلام. في وقت سابق من هذا العام، دعا الرئيس الصيني شي جينبينغ، أثناء الإدلاء بخطاب في مقر جامعة الدول العربية، إلى استئناف محادثات السلام في الساحة السياسية وإلى تشجيع إعادة البناء في الساحة الاقتصادية.

وترحب الصين وتدعم جميع الجهود المفضية إلى تخفيف التوترات الفلسطينية – الإسرائيلية وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على وجه السرعة. وتدعم الصين منذ فترة طويلة بناء القدرات الفلسطينية من خلال تقديم المساعدة الإنسانية والتدريب والمساعدات من أجل إعادة البناء. والصين على ثقة بأنه، ما دام المجتمع الدولي يواصل مسيرة تعزيز السلام وما دامت فلسطين وإسرائيل تواصلان اختيار مسار محادثات السلام، فسوف يسود السلام في النهاية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي في تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية الإسرائيلية في وقت مبكر.

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): تود فنزويلا أن تبدأ بتوجيه الشكر إلى اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونرحب بمشاركة الأمين العام، السيد بان كي – مون، الذي زار مؤخرا عددا من البلدان في منطقة الشرق الأوسط. وكان ذلك جزءا من التزامه الثابت بالسعي لتحقيق السلام والاستقرار. إنّ بلدنا يؤيد البيان الذي سيُدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط في وقت معقد جدا على الساحة الدولية. ورغم الصعوبات الحالية، فإن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية والبلدان في المنطقة

تضطلع بجهود لتحقيق السلام على جبهات الحرب المختلفة. غير أننا نعتقد أن أحد العناصر الأساسية المطلوبة لتحقيق السلام في المنطقة هو استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. هذه المحادثات، المتوقفة منذ سنوات عديدة، تشكل مصدرا مستمرا للصراع في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، فيما يتعلق بفلسطين، فإننا نرحب بالجهود التي بذلتها فرنسا، الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في أوائل حزيران/يونيه. وبالمثل، نحيط علما بالتقرير الذي أصدرته مؤخرا المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

كنا نأمل في المزيد من ذلك التقرير. والأهم أننا كنا نأمل أن يكون تقريرا أكثر توازنا يصف بشكل ملائم العنف الإسرائيلي غير المتناسب ضد الشعب الفلسطيني ويصف الاحتلال الإسرائيلي بأنه السبب الجذري لجميع أعمال العنف والصراع. ونعتقد أنه لو اتخذ تقرير المجموعة الرباعية موقفا أوضح وأكثر حزما، لكان يمكن لذلك الموقف أن يقنع الطرفين بضرورة استئناف الحوار والمفاوضات من أجل وضع حد للصراع الذي يؤثر على الاستقرار الإقليمي منذ عقود.

وللأسف، علينا أن ندرك أنه، على الرغم من النوايا الحسنة للمجموعة الرباعية وجميع المبادرات الدبلوماسية المتخذة لتهيئة الظروف الملائمة للحوار والسلام، فإننا ما زلنا نواجه عقبة رئيسية، وهي رفض الحكومة الإسرائيلية إنهاء احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية وحصارها الإجرامي لقطاع غزة. هذا وحده يشكل المصدر الرئيسي للاضطراب في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. وإذ تسترشد بأشد العناصر تطرفا في مجتمعها، فإن الحكومة الإسرائيلية إنما تتصرف بعدوانية وغطرسة. وترفض المشاركة في الحوار الثنائي، لأنها تعلم أنها تملك قدرة عسكرية قوية وكبيرة بشكل غير متناسب وتحظى بدعم أعضاء كبار في مجلس الأمن.

في جلسات مجلس الأمن السابقة، أعربنا بوضوح عن قلقنا إزاء استمرار تدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي. يشعر الشعب الفلسطيني بتأثير السلطة القائمة بالاحتلال في كل جانب من جوانب حياته. ويشمل ذلك فقدان أرواح ١٤٠ فلسطينيا على الأقل منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهي الوفيات التي حدثت على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وهناك أيضا العمليات العسكرية والاشتباكات والمظاهرات والهجمات المفترضة أو الفعلية ضد المواطنين الإسرائيليين. ونحن، بطبيعة الحال، ندين هذه الهجمات. نحن نرفض وننبذ الاغتيالات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل على يد قوات الاحتلال، التي تتصرف بطريقة غير متناسبة والتي، حتى الآن، لم تخضع للمساءلة عن جرائمها وانتهاكاتها واسعة النطاق لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والقانون الدولي.

ونشير أيضا إلى أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، مات حوالي ٥٠ من الفلسطينيين القصر على يد القوات العسكرية وقوات الأمن الإسرائيلية. ولم تكن هذه المواجهات غير متساوية فحسب، لكن في الواقع، فإن العديد من الفتيان والفتيات توفوا أثناء مشاركتهم في أنشطة لا تمت بصلة للمواجهة. دعونا لا ننسى أنه، حتى اليوم، فإن آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم أكثر من ١ ٣٠٠ طفل، أصيبوا بجراح منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٥ نتيجة للإجراءات الإسرائيلية. ومن المثير للسخط أن تلك الإجراءات لم تكن موضع إدانة صريحة وأنه لم تجر مطالبة السلطة القائمة بالاحتلال بوضع حد لهذه الانتهاكات.

وبالإضافة إلى حالات الاختفاء المادي، فإنه يجري أيضا احتجاز وسجن الفلسطينيين. ويحتجز حاليا أكثر من ٦ ٠٠٠ فلسطيني، منهم ٤٠٠ من الفتيان والفتيات، ويقضون عقوبات في السجون الإسرائيلية. ومن بين إجمالي المحتجزين، هناك حوالي ٧٠٠ في ما يعرف بالاحتجاز الإداري، وهو وسيلة تعسفية من وسائل اضطهاد الفلسطينيين، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

السلطة القائمة بالاحتلال لا يكفيها مجرد قمع الفلسطينيين بدنيا. فقد كرست الجهود أيضا لإبطال أي إمكانية لتحقيق التنمية في فلسطين، مما يجعل الحل القائم على وجود دولتين مستحيلا تقريبا.

وتتمثل الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة القائمة بالاحتلال لعرقلة التوصل إلى حل نهائي – على النحو المشار إليه في تقرير المجموعة الرباعية – في المستوطنات الإسرائيلية القائمة في فلسطين المحتلة التي يعرفها المجتمع الدولي ويدينها على أنها غير شرعية وتشكّل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام وطيد ودائم. والآن يسيطر المستوطنون الإسرائيليون على نحو ٦٠ في المائة من الأراضي في المنطقة جيم، التي تضم بعض أكثر الأراضي إنتاجا وغنى بأهم الموارد الطبيعية.

ويعيش ما يزيد على نصف مليون مستوطن إسرائيلي بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية، بما في ذلك ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية. وهم يرمزون بلا شك إلى عدم التزام الجانب الإسرائيلي بإيجاد حل سلمي عادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط. والحق أن قول حكومة إسرائيل بأن تقرير المجموعة الرباعية يسعى إلى إدامة الأسطورة القائلة إن المباني الإسرائيلية في الضفة الغربية تشكّل عقبة أمام السلام إنما يؤكد نزوع تلك الحكومة إلى الحيلولة دون أية إمكانية للتوصل إلى حل عادل ودائم يكفل تحقيق السلام والأمن لكلا الشعبين وللمنطقة بأسرها. وما تزال إسرائيل تواصل عملية استعمار وحشي ومنظم لفلسطين في انتهاك للقانون الدولي ولقرارات هذا المجلس.

وقد ترتبت عن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضا آثار ضارة أخرى، مثل ممارسات العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين بحق المجتمعات الفلسطينية المحيطة بالمستوطنات. فما فتئ المستوطنون في الضفة الغربية يسببون المضايقات للمجتمعات الفلسطينية ويوجهون إليها الإهانات والهجمات عن طريق العنف والتخريب والممارسات الإجرامية، علاوة على تدمير الممتلكات الفلسطينية. وهم يفعلون ذلك في إفلات تام من العقاب من قبل السلطات الإسرائيلية. وعلى العكس من ذلك، ما تزال السلطات تعمل لدعم بعض التجاوزات التي تشهدها المستوطنات.

ويجب أن نضيف إلى ذلك الموقف المستضعف للفلسطينيين القيود الإسرائيلية المفروضة على تنقّل البضائع والأشخاص من الضفة الغربية المحتلة، والحصار الإسرائيلي الإجرامي المفروض على قطاع غزة. فمن شأن ذلك أن يزيد من تعقيد جهود إعادة التعمير وتطبيع الحياة في تلك المنطقة. وبالمثل، لا بد من الانتباه إلى أن أنشطة إسرائيل الرامية إلى تعديل التواصل الجغرافي لفلسطين وتركيبتها السكانية بما يخدم مصالحها هي، إنما تقترن بإجراءات ترمي إلى تغيير الهوية الثقافية للمناطق التي عُرفت تاريخيا بأنها فلسطينية. ويشمل هذا عدم احترام الأماكن المقدسة، مثل المسجد الأقصى.

ولا يمكن تجاهل هذه الحالة الخانقة التي لا تطاق من استمرار اضطهاد الفلسطينيين أو مقارنتها بأي أعمال عنف أخرى في الأراضي المحتلة. ويُعزى كل ذلك العنف إلى إسرائيل. فهو نتيجة لاحتلال فلسطين – كونه احتلالا غير مشروع وإجرامي ما فتئ يحرض على العنف والاستفزاز، ويرفض احترام القانون الدولي وينأى عن السعي إلى إيجاد حل سياسي يقوم على أساس حل الدولتين.

وفي هذا السياق، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى ترك تقاعسه عن العمل فيما يتعلق باحتلال إسرائيل لفلسطين. ويجب على أعضاء المجلس الأخذ بالتزامنا بهذه المسألة على وجه الاستعجال، واتخاذ الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن كي يتمكنوا من الإسهام الفعال في إنهاء النزاع وإيجاد حل سلمي عادل ودائم. ولا يمكننا أن نواصل الاستماع في هذه الجلسة إلى تلك التقارير القاتمة عن أعمال العنف والموت في الأراضي المحتلة.

ويجب على المجلس أيضا أن ينظر في اتخاذ تدابير لإنشاء نظام دولي لحماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقرار ٩٠٤ (١٩٩٤). ونكرر نداءنا أيضا إلى المجلس بأن يتحمل التزامه إزاء الفلسطينيين والأمم المتحدة والولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ويجب عليه أن يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية – كونه سبب النزاع – في ذات الوقت الذي يلتزم فيه بالتأييد الحازم لضم فلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، فإننا نشكر أعضائها على تقريرهم وجهودهم المبذولة لأجل قضية فلسطين. ومن البديهي أننا نتشاطر الشواغل المعرب عنها في التقرير فيما يتعلق بحل الدولتين، وكيف يجري تقويضه. ونوافق أيضا على وجوب رفضنا لاتخاذ الإجراءات الانفرادية من جانب أي من الطرفين، بما من شأنه أن يؤثر سلبا على نتائج المفاوضات. ونعرب عن رفضنا للعنف المتطرف والإرهاب والتحريض على العنف سواء من جانب الإسرائيليين أو الفلسطينيين. ومع ذلك، ينبغي أن نشير إلى أننا كنا نأمل أن تكون الوثيقة أكثر شمولا، وأن تأخذ بمنظور أوسع نطاقا لذلك النزاع الخطير الذي يؤثر سلبا على حل الدولتين.

وفي ذلك السياق، فإننا نشعر بالقلق إزاء تقليل التقرير من مسؤولية إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وسعيه لإسناد قدر مماثل من المسؤولية لفلسطين إزاء النزاع، في الوقت الذي لا يمكن فيه مماثلة أعمال العنف الفلسطينية – التي ندينها – بالرد غير المتناسب عليها من جانب السلطات الإسرائيلية.

ونعلم جميعا الجهود التي تبذلها السلطات الفلسطينية لمنع ذلك العنف وإدانته، إلى جانب الحد من خطاب العنف وتخفيف حدة التوترات،فضلا عن تعزيز الحوكمة والتنمية الاقتصادية في فلسطين. وقد وردت تلك الإجراءات بوصفها توصيات في التقرير، غير أنها لم تفلح في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي. وعلى النقيض من ذلك، فقد ازدادت اعتداءات السلطة القائمة بالاحتلال بمرور الوقت. ولا يمكن لإسرائيل أن تفرض شروطا نعلم أنه يستحيل تحقيقها في ظل الوضع الراهن لكي يؤدي استئناف الحوار إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

ويقترح التقرير وتوصياته مسارا للعمل. ويجب علينا أن نعزز – في إطار مبادرة السلام العربية – عملية السلام نحو حل الدولتين الذي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين الحرة وعاصمتها القدس الشرقية، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. فذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة من شأنها أن تمكّن الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وبالتالي إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وأخيرا، نحث مجلس الأمن على تحمّل مسؤولياته الكاملة في هذا الصدد. وبوسع الرجال والنساء الفلسطينيين، وجميع أولئك الذين يتوقون إلى السلام ويكافحون من أجل العدالة والكرامة في شتى أنحاء العالم، أن يعوّلوا على دعم فنزويلا المستمر، داخل مجلس الأمن وخارجه لكي يصبح الشرق الأوسط منطقة يسودها السلام.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما تزال الحالة في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني تتسم بالتعقيد الشديد وتسفر عن مآس جديدة باستمرار. وتؤكد ذلك بوضوح الأحداث التي وقعت في الضفة الغربية لنهر الأردن وانتهاكات وقف إطلاق النار حول غزة.

ونسلّم بالأهمية البالغة لنشر تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ١ تموز/يوليه بشأن التسوية الإسرائيلة – الفلسطينية وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن الاجتماع

الوزاري للمجموعة الرباعية المعقود في ميونيخ في شباط/فبراير. وترسم الوثيقة التي تعبّر عن رغبة المجتمع الدولي في صون آفاق حل الدولتين صورة واضحة عن الوضع الحقيقي في الميدان، فضلا عن أنها تتضمن توصيات محددة. ومن شأن تنفيذ هذه التوصيات أن يساعد في إيجاد مخرج للعملية السلمية من المأزق الحالي، ويسهم في استئناف الحوار الإسرائيلي الفلسطيني المباشر.

ونحن نولي أهمية كبيرة للمواقف الواردة في التقرير فيما يتعلق بعدم قبول العنف والتحريض على العنف من كلا الجانبين، وبشأن إنهاء سياسة إسرائيل الماضية في بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفيما يخص الاستيلاء غير المشروع على الأراضي بما يلحق الضرر بالفلسطينيين الذين يعيشون هناك. وعليه، ينبغي أن نتمعن في القرار الذي أعلنت عنه مؤخرا إسرائيل ببناء ٨٠٠ وحدة سكنية إضافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونرى أنه من المهم أن ينص التقرير بوضوح على ضرورة استعادة الوحدة بين الفلسطينيين على أساس منبر منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ المجموعة الرباعية. ونرى أن من المهم أيضا أن يؤكد التقرير أهمية مبادرة السلام العربية بوصفها الأساس التوافقي للمضي قدما نحو تحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي.

ولا يغض التقرير الطرف عن الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة، التي تسهم في عدم الاستقرار، بل وتعيق الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل متفاوض عليه.

وهو يؤكد أيضاً ضرورة توحيد غزة والضفة الغربية تحت حكم إدارةٍ فلسطينية شرعية وديمقراطية. وموسكو ترحب بمبادرة الرئيس المصري، السيد عبد الفتاح السيسي، تقديم المساعدة في تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونعتقد أنَّ جهود القاهرة في هذا السياق يمكن أن تثمر نتائج. وروسيا بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن ومشاركاً نشيطاً في المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين، ستواصل جهودها لإيجاد حلٍ عادلٍ للقضية الفلسطينية، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية وتتعايش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

إنَّ أهمَّ أولوية للمجتمع الدولي هي حلُّ النزاع في سورية، وذلك بحمل الأطراف على التوصل إلى تفاهم مقبول متبادَل، كنتيجة لمفاوضات واسعة التمثيل برعاية الأمم المتحدة. وفي إطار مجلس الأمن والفريق الدولي لدعم سورية، جرى إعداد أساس متين لإيجاد حلٍّ أثمر فعلياً نتائج إيجابية، بما في ذلك ميدانياً. والتفاعل المباشر من قَبَل رؤساء ذلك الفريق كان مفيداً جداً. والكلمة النهائية الآن تعود إلى السوريين أنفسهم. لكن الكثير سيعتمد على ما إذا كان معارضو دمشق سيتخلون عن موقفهم المدمِّر، الذي يُرجئ أيَّ حلٍّ سلمي. وفي هذا الصدد، نتوقع موقفاً أهم وأكثر دينامية وإيجابية من شركائنا الأمريكيين، فضلاً عن الأطراف الإقليمية ذات النفوذ. والولايات المتحدة، بصفتها رئيساً مشاركاً للفريق الدولي لدعم سورية، يجب أن تضع جانباً جميع الدعايات، نهائياً وأبدياً، وأن تُتقن تقييم الحالة بموضوعية. ونحن ندعو المبعوث الخاص للأمين العام إلى تكثيف الجهود للعمل مع أطراف النزاع. والعملية التفاوضية في جنيف يجب استئنافها بأقصى سرعة ممكنة.

وإننا نعتزم مواصلة تقديم الدعم لحكومة سورية في جهودها لمكافحة الجماعات الإرهابية بقيادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة. ولا يمكن أن يكون هناك شكٌّ في أنه ينبغي ألاَّ تكون هناك أي تأخيرات أو حوافز في هذا القتال. ونتوقع ونأمل أن تكون المناقشات جارية في عواصم مختلفة، بما يشمل العواصم الإقليمية، في البلدان التي يؤهلها وضعها لتقديم مساهمة لإضعاف التهديد الإرهابي. وفي الوقت الحاضر، هناك ثغرات بارزة تسمح للإرهابيين بعبور

الحدود والحصول على الأموال والأسلحة والعتاد والموارد والوصول إلى المواد السامة من الأنواع المستخدمة للأغراض العسكرية. وهذا يجب أن يُوقف.

إنَّ من الأسباب الخطيرة جداً لزعزعة استقرار المنطقة النزاع في اليمن. ونحن نؤيد استئناف المفاوضات بين اليمنيين في الكويت في ١٥ تموز/يوليه. ونعتقد أنَّ التقيُّد بنظام وقف إطلاق النار من قِبَل جميع أطراف النزاع أمر أساسي لتعزيز المزيد من الحوار. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطاب العدائي الذي يمكن أن يقوِّض الثقة المتبادَلة الهشَّة جداً، التي تم تحقيقها بين أبناء الشعب اليمني.

وليبيا لا تزال في حالة خطيرة جداً. فهي لمَّا تتعافَ بعد من التدخل الأجنبي الذي قوَّض سيطرة الدولة. وكان للقتال من أجل النفوذ بين القوات المختلفة أثر سلبي، والجهود لاستعادة الوحدة الليبية تتقدم ببطء شديد جدا. وما زال يتعين أن يصدق مجلس النواب في طبرق على حكومة الوفاق الوطني. وتلك خطوة لا بدَّ من اتخاذها.

إنَّ التعامل مع الاتجاهات السلبية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط يقتضي جهوداً جماعية من جانب المجتمع الدولي بأسره. وروسيا مستعدة للعمل في هذا المجال، في مكافحة الإرهاب، كما في تشجيع استخدام الوسائل السياسية لحلِّ النزاعات القائمة في المنطقة.

السيد أبو العطا (مصر): إنه من الصعب علينا جميعاً أن نجد أسباباً تتفق مع الضمير الإنساني لتبرير فشل المجتمع الدولي في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وبالتأكيد، فإنه من غير المقبول أن نظل مستسلمين وصامتين في عهد يُفترَض أنه يُثمِّن حقوق الإنسان إزاء افتقاد شعبٍ لحريته، ومعاناته المستمرة من سياسة منهجية لتغيير الواقع على الأرض والتلاعب بمقدَّرات الأبرياء.

لقد اطَّلعنا على تقرير المجموعة الرباعية الذي صدر مؤخراً، وإذا اتفقنا على أنَّ الاستسلام والصمت أصبحا غير مقبولَين، فلعلَّه من الأحرى أن نتفق أيضاً على أنَّ أية محاولات للترويج لانطباعات جديدة حول مسبِّبات جمود عملية السلام، أو تغيير وتشويه رواية القضية الفلسطينية، وهي قضية شعب قابع تحت الاحتلال منذ نصف قرن، هي محاولات مرفوضة وتفتقد السنَد الأخلاقي وتتناقض مع المنطق البسيط للأمور وتخالف الأعراف والقوانين الدولية وتُهدِّد ما تبقَّى من أملٍ لدى الشعب الفلسطيني.

إنَّ تجاهل جذور أزمة الشعب الفلسطيني والتماشي مع الواقع غير القانوني وغير الإنساني الذي يفرضه الاحتلال واستمرار إهدار طاقة المجتمع الدولي في التركيز على أعراض المرض ومحاولة تسكينها وعلى ما أفرزته عشرات السنين من الاحتلال الظالم، لن ينتج عنه سوى المزيد من تفشِّي المرض. إن حل االدولتين، الذي قَبِل به الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي ويدعمه المجتمع الدولي، ما زال ضحية للعراقيل التي تقف حائلاً أمام تنفيذه الفعلي. ودعوني أؤكد مجدداً في هذا الصدد، على خطورة الخلط بين أسباب الجمود الحالي ونتائجه، أو بين مسؤولية قوة الاحتلال ومسؤولية شعبٍ تحت الاحتلال، لم يذق يوماً حقوقه الأساسية من كرامة وحرية، ويصاحبه الإحباط واليأس في جميع مناحي حياته اليومية.

لن أستطرد في تفاصيل ممارسات الاحتلال اليومية، التي ندركها جميعاً بل نحفظها عن ظهر قلب، أو في إمعان الاحتلال في تكريس مواقع جديدة على الأرض من خلال الاستيطان والتهجير والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، حتَّى تخطت أعداد المستوطنين عدد سكان دول أعضاء في هذه المنظمة. ولن أذكِّركم بالأجيال الفلسطينية الجديدة التي لم تعرف سوى العيش خلف أسوار جدارِ الفصل العنصري في الضفة الغربية، أو في الأحياء المهمَلة والمعزولة في القدس، أو تحت الحصار في قطاع غزة. ولن أتطرق إلى سياسة انتهاك قدسية أماكن

العبادة، إنما دعوني اليوم أنبّهكم إلى حجم اليأس والظلم اللذين يستشعرهما شعبٌ يعاني من تلك المظاهر، عندما يسعى البعض إلى تحميله مسؤولية تدهور الأوضاع، أو توجيه اللوم إليه لعدم قبوله واقع الاحتلال، وإلى قيادته التي ما زالت تعاني من سياسة ممنهجة لإضعافها وإحراجها، رغم إصرارها على خيار السلام. نعم، إنَّ السنوات الماضية شهدت سياسة ممنهجة لإضعاف القيادة الفلسطينية المعتدلة وفصلها عن الشارع وتكريس الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافياً وسياسياً، ممَّا أدى إلى تصاعد سطوة الأصوات المتشددة. ثم عاد البعض ليلوم نفس تلك القيادة على عدم سيطرتها على الأوضاع أو تحميلها مسؤولية متساوية مع قوة الاحتلال التي تملك القرار والعتاد والقدرة الكاملة وتنتهج سياسة رسمية تهدد بالقضاء على حلِّ الدولتين، والذي يتأسس على مبدأ الأرض مقابل السلام. ودعوني أستشهد هنا بقول الأمين العام للأمم المتحدة، الذي ذكره مؤخراً في نفس هذه القاعة:

(تكلم بالإنكليزية):

”وكما أثبتت الشعوب المضطهدة على مرِّ العصور، فإنَّ طبيعة الإنسان تأبى الاحتلال الذي كثيرا ما يعمل كحاضنٍ قويٍ للكراهية والتطرف.“

ونحن اليوم نمر بمرحلة غاية في الدقة في الشرق الأوسط. وبعد غياب طويل للجهود الدولية لتسوية قضية فلسطين، نجد أمامنا الآن فرصة مهمة تتركز الأضواء فيها مجدداً على تلك القضية الرئيسية في المنطقة. وإدراكاً لهذا الواقع، ولخطورة ضياع هذه الفرصة دون إحراز تقدم حقيقي، أطلق الرئيس المصري الدعوة لتحقيق سلام دائم وشامل وعادل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وأود أن أُذكر الجميع في هذا الشأن بالسلام الذي تحقق بين مصر وإسرائيل، وما بشهده من استقرار وثبات. وأؤكد على إمكانية إيجاد واقع جديد بمرور الزمن، بما في ذلك بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وبما يكفل للإسرائيليين والفلسطينيين والأمن والاستقرار.

وبناء على ذلك، قام وزير الخارجية المصري مؤخراً بزيارة كل من فلسطين وإسرائيل، في إطار مسعى مصري للوقوف على وجهات نظر الجانبين لاستكشاف أفضل السبل لتهيئة المناخ الملائم الذي يسمح للطرفين باستئناف المفاوضات. ونأمل أن تكلل تلك الجهود بالنجاح في ضوء اقتناعنا بأن تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي المستمر منذ عقود، سيكون له آثار إيجابية على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

كما أود أن أكرر هنا أن اليد العربية ما زالت ممدودة بالسلام، وأن مبادرة السلام العربية ما زالت توفر فرصة تاريخية ينبغي اغتنامها مما يسمح لإسرائيل بتحقيق أمنها وإقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار على أساس إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وكذلك الجولان السوري، الذي يصر البعض على تنحية قضيته جانباً من خلال استغلال الأزمة التي يمر بها الشعب السوري الشقيق.

السيد غسبار مارتيز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة صباح اليوم، وخصوصاً في أعقاب نشر تقرير المجموعة الرباعية مؤخراً. وإذ نجتمع اليوم للتداول بشأن قضية إسرائيل وفلسطين والشرق الأوسط، فإن المجتمع الدولي يفقد ثقته على نحو متزايد في التزامه بحل الدولتين. وبالتالي، فإننا نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الصريحة إلى المجلس، بعد زيارته المثمرة للغاية للمنطقة، وخاصة لفلسطين.

ومما يشغل بالنا باستمرار تلك التقارير بشأن قيام إسرائيل بهدم منازل الفلسطينيين والمضي قدماً في خطط بناء منازل جديدة للمستوطنين الإسرائيليين، وشن الغارات العسكرية اليومية على المناطق الفلسطينية والاعتقالات وعمليات الاحتجاز وفرض

القيود الصارمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، في جملة أمور. والقرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخراً بالمضي في إنشاءات جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية دليل واضح على تجاهلها لقرارات المجلس. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في الآثار البعيدة الأمد لتلك الاستراتيجية، وذلك لصالح السلام والتوصل إلى اتفاق عادل مع الفلسطينيين بشأن الوضع النهائي.

وإذ ندين الأعمال الإرهابية والاعتداءات ضد المواطنين الإسرائيليين بشدة، فإننا نرى أن الدافع الأساسي وراء تلك الأفعال ناتج عن الاحتلال الذي طال أمده والسياسات المطبقة في الأراضي الفلسطينية نتيجة له، ودافعها الرئيسي أمن إسرائيل. والروايات المؤثرة التي سمعناها هذا الصباح من ممثلي فلسطين وإسرائيل ينبغي أن تشجع المجلس على الابتعاد عن التعامل مع المسألة كالمعتاد. فثمن ذلك النهج سيكون فادحاً للغاية.

وفي مقال رأي كاشف نشره في ٣ تموز/يوليه السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، يذكر ما يلي:

”إن تقرير المجموعة الرباعية يبدو بمثابة جرس إنذار بأننا نقف على أعتاب منحدر خطير نحو واقع دولة واحدة غير متوافق مع التطلعات الوطنية للشعبين“.

وفي إطار البحث عن حل للنزاع الخطير والمؤلم، بعد فشل محاولات متعددة من جانب المجتمع الدولي للوساطة من أجل إجراء مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية مباشرة، بات من الجلي أن مجرد اعتماد قرار لمجلس الأمن لن يكون واقعياً في الوقت الحاضر أو يكون له أي تأثير حقيقي على الشعوب التي تواجه هذا الواقع المرير يومياً.

ونرى أنه ينبغي الدفع في اتجاه اتخاذ الخطوات العملية التي يتعين على الجانبين اتخاذها لنزع فتيل التوترات وبدء العملية البطيئة لإعادة بناء الثقة، وهو أمر ضروري للعودة إلى المفاوضات المباشرة في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، ترحب أنغولا بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصري إلى إسرائيل مؤخراً للتواصل مجدداً مع ذلك البلد. ومازلنا نتطلع كذلك إلى المؤتمر الذي يجري التحضير له في باريس تحديداً من أجل عودة المجتمع الدولي إلى الانخراط في مسار، نأمل أن يكون مختلفاً، من أجل تنفيذ الرؤية التي نود بشدة أن تتحقق، ألا وهي حل الدولتين.

وما من طرف يمكن أن يقرر للإسرائيليين أو الفلسطينيين ما هي التنازلات التي ينبغي تقديمها أو المخاطر التي يتعين الإقدام عليها من أجل السلام، وليس فينا من يمكنه أن يقنع طرفاً بأن يثق في الطرف الآخر. ولكن، يجب أن يتحلى المجتمع الدولي بنهج متسق وأن يتجنب المضي في اتخاذ القرارات التي تسمح منهجياً بانتهاك الجانبين، وخاصة إسرائيل، لالتزاماتهما. ويجب ألا يستهدف الدعم والحوافز التي تقدمها الجهات الدولية والإقليمية المعنية إدامة الوضع الحالي، وإنما توفير الحوافز التي تؤدي إلى تنفيذ الالتزامات المتبادلة التي قطعت بالفعل، وكذلك تنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، في جملة أمور.

وإذا كان القادة السياسيين على كلا الجانبين يتشككون في حل الدولتين وإمكانية تنفيذ النتيجة تلك في أي وقت قريب، بهدف الحد من تصاعد التوترات في تلك المنطقة المضطربة للغاية، فإننا ندعو الإسرائيليين والفلسطينيين للبدء في تطبيق توصيات لبناء الثقة توقعاً لأن تفضي إلى مفاوضات لتسوية جميع القضايا المتعلقة بالوضع الدائم وتلبية التطلعات الفلسطينية في إقامة الدولة ومتطلبات الأمن الإسرائيلية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم.

أريد أن أبدأ بالترحيب بتقرير المجموعة الرباعية عن الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وإنني أشارك الآخرين

في التقدم بالشكر إلى مبعوثي المجموعة الرباعية والجهات الفاعلة الرئيسية فيها على جميع ما قاموا به من أعمال مضنية إعدادا للتحليل الهام بشأن الحالة التي يواجهها الإسرائيليون والفلسطينيون العاديون. والاتجاهات التي يسلط التقرير الضوء عليها هي، للأسف، مألوفة: المستوطنات، وعمليات الضم والهدم، والعنف، والتحريض، والمعاناة – على كلا الجانبين. وإذا لم نتمكن من عكس مسار هذه الاتجاهات المروعة، فإن التقرير واضح تجاه ما يخبئه المستقبل. فهو ”مستقبل لواقع دولة واحدة، ودوام الاحتلال والصراع“، وبالتالي مستقبل بدون أمن، ومستقبل بدون دولة. وليس هذا بمستقبل على الإطلاق. أعلم أن هناك خلافات بشأن بعض جوانب التقرير، ما يشمله وما لا يشمله. ولكنني آمل أن نتمكن جميعا من الاعتراف بأنه مهما كانت خلافاتنا، فمن الواضح تماما أنه يجب الآن إحراز تقدم صوب منع هذا الواقع من أن يصبح حقيقة، وأنه يجب النهوض بحل الدولتين لا بل إنقاذه. وهناك ثلاث رسائل آمل أن نتمكن جميعا من الاتفاق عليها اليوم.

أولا، إن العنف يجب أن يتوقف. فعلى القادة في كلا الجانبين القيام بالمزيد لتضييق الخناق على الخطاب المؤجج للمشاعر والتحريض. ومن غير المقبول مجرد الوقوف مكتوفي الأيدي بينما يتواصل هذا الأمر. والمحزن أن العنف الذي شهدناه خلال الأشهر الأخيرة ما زال مستمرا. وحتى بينما كان التقرير قيد الإعداد للنشر، كان العنف يسبب وقوع المزيد من الضحايا الأبرياء. وكما سمعنا، في الأسبوع الماضي كانت هيلل يافا – أرييل ذات السنوات الثلاث عشرة من العمر، والشهر الماضي كان محمود رفاد بدران. وسيء جدا القول إن أبناء الأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين يقعون الآن ضحايا الصراع والاحتلال اللذين ينتميان قطعا إلى الماضي. وأطفال مثل هيلل ومحمود ينبغي أن يتطلعوا إلى سبعة عقود من السلام والأمل، لا أن يقعوا ضحية سبعة عقود من الكراهية والخوف. وهذا العنف لا يعمل إلاّ على المضي بنا بعيدا عن تحقيق السلام وليس باتجاهه.

ثانيا، نحن بحاجة إلى توجيه رسالة واضحة اليوم مفادها أنه لا يكفي مجرد وقف أعمال العنف. فالاتجاهات المذهلة في الضفة الغربية غير مقبولة ويجب أن تتوقف. والتوسع الاستيطاني المنهج في عمق الضفة الغربية، وإضفاء الطابع القانوني على البؤر الاستيطانية، وإعادة تحديد الأراضي كأراض تابعة للدولة الإسرائيلية، وعرقلة تحقيق التنمية الفلسطينية أو إنكارها التام في الضفة الغربية – تلك السياسات تعمل بشكل مطرد على تبديد قابلية تطبيق حل الدولتين، الأمر الذي يبيّنه التقرير بوضوح. وعندما تكون أسرة في مدينة القدس القديمة مهددة بالطرد من المترل الذي تملكه منذ أكثر من ٦٠ عاما، فإنك لا تقضي على ماضيها فحسب، وإنما تقضي على مستقبلها أيضا. وإنك تقضي على ثقتها بأن تعيش أبدا على أرض خاصة بها، وبأن تتعايش أبدا مع إسرائيل سلميا. وفي المقابل، فإنك تؤجج الغضب الذي لن يؤدي سوى إلى تهديد حق الإسرائيليين العاديين في العيش بسلام وأمان. وقرية خربة طانا القريبة من نابلس واجهت ثلاث موجات من أعمال الهدم هذا العام. فقد تم هدم المنازل وحظائر الحيوانات ومدرسة – وهي المدرسة الوحيدة. وكم يبقى من أمل في حل الدولتين عندما تحذف تماما مجتمعات محلية من الخارطة؟

ورسالتي الثالثة تتعلق بالحالة في غزة. بعد عامين من الصراع الأخير، لا يزال سكان غزة العاديين يعيشون في ظل أصعب الظروف. ويجب معالجة ذلك إذا أردنا منع استئناف الصراع على نطاق كامل. لذلك، ندعو حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة إلى الالتزام بإنهاء إطلاق الصواريخ على إسرائيل وشن الهجمات الأخرى عليها. فالمواطنون الإسرائيليون يستحقون العيش في سلام. وفي المقابل، يلزم أن نكون واضحين تجاه وجوب أن ترفع إسرائيل القيود بغية تخفيف معاناة الفلسطينيين العاديين، والسماح لاقتصاد

غزة بالنمو. أخيرا، فلنكن واضحين حيال أن على القيادات الفلسطينية أن تعمل معا من أجل التغلب على خلافاتها، وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية.

لقد بعثنا هذه الرسائل مرات عديدة جدا في هذه القاعة من قبل، وإنني أشعر بالتقدير تجاه البعض الذي خاب أملهم إزاء عدم وضوح تقرير المجموعة الرباعية بشأن الخطوات المحددة التي يلزم اتخاذها – خطوات لمجلس الأمن تتجاوز الكلام. والمؤسف أنه لا يسعنا أن نتلمّس المسار الواضح للعودة إلى المفاوضات المجدية. ولكن يمكننا بل ويجب علينا استخدام التقرير للتأكيد على خطورة الحالة والحاجة الملحة إلى التغيير. ويتوقف الأمر الآن على الأطراف كي تعمد إلى اتخاذ إجراءات. ونحن على استعداد لدعمها، ولكنها بحاجة إلى إظهار قيادة جريئة إذا أرادت أن تحرز تقدما نحو السلام. فلقد طال انتظاره.

ومع الانتقال بإيجاز إلى سورية، نحن نشعر ببالغ الجزع من التقارير الموثوقة التي تفيد بأن قوات النظام بدأت تقدمها صوب داريا، وهي البلدة التي أكّد يان إغلند ومكتب المبعوث الخاص إلى سورية أن ليس فيها وجود كبير لعناصر من تنظيم داعش أو جبهة النصرة. وهذا ليس مجرد خرق لوقف الأعمال القتالية، وإنما يقوض بوضوح بيانات النظام التي تدعو إلى فترة من الهدوء. وكما نعلم جميعا، داريا محاصرة من جانب النظام لسنوات، ولكنها تلقت قوافل المعونة التي تشتد الحاجة إليها في وقت سابق من هذا العام، وعندئذ بدأت تتعرض لمزيد من القصف من قبل النظام. وهذه الهجمات العقابية التي تأتي بعد إيصال المساعدات إليها مقززة للنفس تماما. وفي الوقت ذاته، عمد النظام بالفعل إلى قطع طريق الإمداد الأخير شرق مدينة حلب. وتطويق المدينة يهدد أرواح ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، ويزيد عدد الأشخاص المحاصرين في سورية إلى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد شهدنا بالفعل تصاعد القتال في ريف حلب، مما أدى إلى فرار عدة آلاف من الأشخاص إلى الحدود الأردنية، وزيادة الضغط على الموارد المحدودة. لذلك، نكرر مرة أخرى دعوتنا الدول التي لها نفوذ لدى النظام السوري إلى كفالة الوقف الفوري لتلك الهجمات، واحترام وقف الأعمال العدائية المعمول به. فهذه الهجمات غير معقولة ولا مبرر لها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن جلسة اليوم توفر فرصة ممتازة لأعضاء الأمم المتحدة من أجل إبداء آرائهم في التقرير الصادر مؤخرا عن المجموعة الرباعية. وبينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي بأن أعرض آراء وفدي بشأن التقرير، وبشأن سائر المسائل المتصلة بالشرق الأوسط.

على الرغم من حقيقة أن التقرير لم يلب بالتأكيد توقعات جميع الجهات، فنحن نعتبر أنه خطوة هامة تخدم الغرض العام من إعادة التأكيد على أن المجتمع الدولي لم يتخل عن هذا الصراع الذي طال أمده، و لم ييأس من تحقيق حل نهائي. ومع ذلك، إن ما نراه الآن لا يتيح مجالا للتفاؤل. فانعدام الحوار المباشر وبطء العملية السياسية يهيئان أوضاعا متفجرة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. والاتجاه السلبي على الأرض يعرّض للخطر آفاق السلام والحل القائم على دولتين. وفي هذا الصدد، إن كلا الجانبين متعادلان، حيث ساهما في الوصول إلى الحالة الراهنة وتقليص احتمالات السلام.

وبينما يسعى المجتمع الدولي إلى مخرج من المأزق الحالي، ينبغي لأطراف الصراع أن يظهروا الإرادة القوية لإيجاد أرضية مشتركة إزاء آفاق التعايش في المستقبل. وعلى كلا الجانبين أن يبذلا مع المجتمع الدولي جهودا حقيقية للتوصل إلى سلام دائم. وتدعو أوكرانيا الزعماء السياسيين من جميع الجهات إلى العمل معا، واتخاذ اجراءات واضحة بهدف تهدئة الوضع واستئناف الحوار المباشر. وتكرر أوكرانيا موقفها ومفاده أن أي اتفاق إسرائيلي – فلسطيني لتحقيق السلام ينبغي أن

يسترشد بالأحكام ذات الصلة بكل قرار من قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وأن يكون هذا الاتفاق مبنيا عليها. ولا شك في أذهاننا أن حلا توفيقيا للصراع لا يمكن تحقيقه إلاّ على أساس التعايش السلمي بين الدولتين، وإنهاء أعمال العنف، ووقف النشاط الاستيطاني.

وتقرير المجموعة الرباعية الذي نشر مؤخرا يدق ناقوس الخطر حيال أننا نمضي على المسار الخطير جدا نحو واقع الدولة الواحدة. وهذا الصراع الذي طال أمده هو مسألة معقدة، مما يجعل أي توقعات لحل سريع غير واقعية. بيد أنه ينبغي لنا مواصلة بذل كل الجهود الممكنة بغية التوصل إلى تسوية سلمية من خلال التوصل عبر التفاوض إلى حل الدولتين الذي يحقق المصالحة في المنطقة.

وترحب أوكرانيا بأي جهد دولي يهدف إلى إيجاد ديناميات جديدة للتسوية في الشرق الأوسط، والسعي إلى اغتنام الفرص لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وينبغي ألا نغفل عن الصراعات الأخرى التي لا تزال تؤجج المنطقة. وربما تكون الأزمة السورية أخطر التحديات الإقليمية ومن أكبر التحديات العالمية التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر. وتؤيد أوكرانيا الوقف الفوري لسفك الدماء، واستئناف المفاوضات لحل النزاع. ونعتقد أن السلام المستدام في سورية لن يكون ممكنا إلا بعد عملية انتقال سياسي معترف بها دوليا على أساس مبادئ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق).

ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي هو إجراء مناقشة تركز على تحقيق النتائج، بشأن إنشاء هيئة حكم انتقالية شاملة للجميع وذات مصداقية وغير طائفية، يعقبه وضع دستور جديد وإجراء الانتخابات. ومع ذلك، يبدو أن استعداد الحكومة السورية للمشاركة في هذه المناقشات الحقيقة معدوم الآن، مما يجعل احتمالات بدء الفترة الانتقالية في سورية في ١ آب/أغسطس لا تزال بعيدة المنال كما كانت عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عندما اتخذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونحن قلقون جدا لأن النظام بحصوله على المساعدة المباشرة من حلفائه الإقليميين والدوليين، يبدو أنه يؤمن أكثر فأكثر باحتمالات تحقيق انتصار عسكري على معارضيه. وما لم تحدث تغييرات كبيرة في سلوك السلطات السورية وحلفائها، هناك خطر كبير من زيادة حدة النزاع السوري وجلبه المزيد من الدمار إلى المنطقة بأسرها.

ولا نزال مقتنعين بالحاجة الملحة إلى وضع حد للعنف في اليمن. ولذلك، فإننا نعرب عن دعمنا الثابت والمستمر لمحادثات السلام بين اليمنيين الذي تستضيفه الكويت. ومع أننا نقرّ بالتقدم الذي أحرزته الأطراف صوب تحقيق فهم مشترك لخريطة الطريق نحو تحقيق حل سلمي، فإننا نشعر بالانزعاج لأن الأطراف لم تتوصل بعد إلى اتفاق. ومع ذلك، فإن عدم وجود اتفاق نهائي حتى الآن لا ينبغي تفسيره من جانب الأطراف كذريعة للمحاولات الرامية إلى تغيير الخط الأمامي. ويجب التقيد بوقف إطلاق النار وتعزيزه. ولذلك، فإننا ندعو الأطراف إلى استئناف المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة في ١٥ تموز/يوليه، على النحو المحدد في بيان الالتزام، وإجراء هذه المفاوضات بطريقة مرنة وبناءة بأقصى درجةتمكنها من التوصل بسرعة إلى اتفاق نهائي وشامل.

إن المنظمات الإرهابية القائمة في الوقت الحاضر من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة، قد تجاوزت بعدها الإقليمي، وتمثل الآن تهديدا عالميا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وتقف أوكرانيا إلى جانب المجتمع الدولي في تصميمه على استئصال هذه المنظمات الإرهابية وإزالة أي تربة خصبة للإرهاب في المنطقة. ويشجعنا التقدم

الكبير الذي أحرزه التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأشهر القليلة الماضية.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق من أنه على الرغم من بعض الانتكاسات العسكرية الخطيرة التي تعرض لها التنظيم، فإنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونحن مقتنعون بأنه ريثما تتحقق الهزيمة العسكرية التقليدية للتنظيم، ثمة حاجة ملحة إلى وضع استراتيجية ما بعد ذلك اليوم حيث تقوم الجهات الفاعلة الإقليمية بدور قيادي في منع عودة مستنسخات من تنظيم الدولة. وإذ نشرع في هذا المسعى، يتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن تهديد التطرف العنيف الذي يتطور بسرعة، يتجاوز حدود أي منطقة. وفي حين نواجه هذا التهديد بالوسائل العسكرية، لا يمكننا تجاهل الأسباب الجذرية لظاهرة الإرهاب.

وبدون وجود مخرج واضح من الأزمات المتعددة التي تعصف بالشرق الأوسط، وبدون إغلاق صندوق المفاجآت الذي يعمق المواجهة الطائفية على نطاق المنطقة، سيكون من المستحيل احتواء التهديد المتزايد للتطرف العنيف والجماعات الإرهابية الدولية. ونحن مقتنعون بأن من مصلحة الجميع ألا تعيد هذه الصراعات رسم مصير عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها التي ظلت مستمرة منذ عقود. ولا يمكننا ببساطة أن نتحمل الإمكانية المروعة لاستمرار الصراعات في جميع أنحاء المنطقة، مما يشعل منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تلاحظ فرنسا منذ عدة أشهر اتجاها يتأكد، للأسف، بشكل متزايد. إن الوضع القائم غير موجود. وما هو سوى سراب يتخفى على شكل ارتكاس يومي لا يمكننا قبوله. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية المترتبة عن الوضع على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، علينا أن نعترف بالحقيقة القاسية على أرض الواقع، وهي إنه إذا لم يتم عمل شيء فستتلاشى الآفاق الهشة لحل الدولتين، وسيتزايد خطر المواجهات واسعة النطاق.

إن تقرير المجموعة الرباعية الذي عُرض على الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن قد عزز من تقييمنا للحالة، استنادا إلى عنصرين. الأول هو أن حل الدولتين مهدد إلى حد كبير بالتلاشي. ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لقول ذلك. وفي حين أن هناك ما يكفي للنحي باللائمة عن هذا على الجميع، يؤكد تقرير المجموعة الرباعية بصورة قاطعة أن الاستيطان الإسرائيلي هو أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه استدامة دولة فلسطينية في المستقبل. كما أن أعمال العنف والتحريض على العنف والإرهاب تقوض آفاق حل الدولتين – دولة إسرائيل ودولة فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وإن إحراز تقدم صوب المصالحة بين الفلسطينيين أمر لا غنى عنه.

أما العنصر الثاني – فهو انعكاس للأول – فيتمثل في الحاجة إلى اتخاذ خطوات من أجل الحفاظ على جدوى الحل القائم على وجود دولتين من خلال اتخاذ إجراءات محددة. ويبدو أنه لا جدال على أنه بدون اتخاذ الطرفين والمجتمع الدولي لإجراءات حازمة، فإن فرص هذا الحل ستتضاءل مما يفسح المجال أمام السيناريوهات الأخرى، التي لن تضمن بأي شكل من الأشكال، التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع، بل أنها، على العكس من ذلك، تهدد بنشوب اشتباكات مسلحة.

وفي مواجهة هذا الاستنتاج القاسي، فقد تركزت رسالتنا في الشهور الأخيرة بشكل مطرد على الحاجة إلى إعادة إيجاد أفق سياسي لإنقاذ حل الدولتين. وهذا هو السبيل الوحيد لمعالجة التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين من أجل تحقيق الاستقلال والأمن. لقد مثل الاجتماع الوزاري المعقود في باريس في ٣ حزيران/يونيه المرحلة الأولى من التعبئة الدولية من أجل إنقاذ حل الدولتين. وحقق هذا الاجتماع الهام ثلاثة أوجه تقدم تكاملية.

الأول هو التعبئة السياسية لصالح عملية السلام. فللمرة الأولى منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس في عام ٢٠٠٧، تم عقد

اجتماع دولي بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وضم الاجتماع الأول ٢٩ شريكا ملتزما بالسلام. وفي حين أن عملية السلام قد طغت عليها جزئيا الأزمات الخطيرة في الشرق الأوسط، فإن هدفنا الأول هو وضع الصراع في صميم أولوياتنا الجماعية. وأسهم اجتماع باريس إسهاما كبيرا في تحقيق تلك الغاية.

وتمثل وجه التقدم الثاني في إعادة التأكيد الجماعي على تأييد حل الدولتين. وفي سياق يستمر فيه تدهور الحالة، كانت رغبتنا هي تجديد تأكيد أن هذا الحل هو النتيجة الممكنة الوحيدة للتراع، وبالتالي استعادة الآفاق السياسية القادرة على وقف وعكس مسار التدهور السريع الذي شهدناه في الميدان. إن الاستنتاجات المنبثقة عن اجتماع باريس واضحة للغاية بشأن هذه النقطة.

أما وجه التقدم الثالث الذي تحقق في باريس فهو تعزيز الالتزام الدولي باستئناف وإكمال الحوار بين الطرفين. ويعلم الجميع أن الإسرائيليين والفلسطينيين هم وحدهم القادرون على تحقيق السلام، ولكن من الضروري أيضا الاعتراف بأن الظروف ليست مؤاتية اليوم لاستئناف المفاوضات المباشرة. ولذلك تسعى مبادرتنا إلى بناء توافق في الآراء، وتعزيز تقارب بين المبادرات من أجل إعادة تهيئة مناخ مؤات لحوار ناجح.

إن أنشطة فرنسا والمجموعة الرباعية تكمل بعضها بعضا. وهدفها المشترك هو السعي لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية تفضي إلى التوصل إلى حل للوضع النهائي. يمثل تقرير المجموعة الرباعية إسهاما مهما في إعادة حشد المجتمع الدولي باسم عملية السلام. وإذ تضع فرنسا في اعتبارها الدور البارز الذي تقوم به المجموعة الرباعية، فإنها وجميع شركائها لذلك سيواصلون جهودهم بطريقة مرنة وشاملة للجميع.

إن اجتماع باريس ليس سوى بداية لعملية ما زالت تتطلب الكثير من الجهود الجماعية في ثلاثة مجالات.

وسنبدأ العمل على إعداد مجموعة من الحوافز التي يمكن اقتراحها على الأطراف في حال التوصل إلى اتفاق سلام، وتقوم فرنسا في أثناء ذلك بالاضطلاع بدور التنسيق المرن. وسيتيح هذا العمل، كما نأمل، إدراج العديد من البلدان التي لم تكن حاضرة في اجتماع باريس. وبطبيعة الحال، ستكون جميع المساهمات النابعة من النوايا الحسنة موضع ترحيب. وقد اقتُرح العمل في اتجاهات مختلفة، ولا سيما الحوافز الاقتصادية، وتعزيز المؤسسات الفلسطينية والصلات بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني.

وهذا، بدوره، سيستند إلى الجهود الجارية الأخرى. وفي المقام الأول، سيكون تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية أمراً أساسياً في تعزيز تحسين الحالة في الميدان. وعلاوة على ذلك، يتعين متابعة بعض الاعتبارات في مبادرة السلام العربية، التي يُسند إليها البيان المؤرخ ٣ حزيران/يونيه دوراً محورياً.

وأخيراً، سوف نواصل حوارنا مع الطرفين للإعداد لعقد مؤتمر دولي مع الطرفين في نهاية السنة.

وتدرك فرنسا، بطبيعة الحال، الصعوبات التي يثيرها هذا التراع وهو الذي باءت تجاهه بالفشل الكثير من الجهود والكثير من النوايا الحسنة. ونرى، مع ذلك، أن من مسؤوليتنا الجماعية ألا نستسلم أبداً وألا نترك الكفاح. وطموحنا واقعي. ونحن لا نزعم أننا الوحيدون القادرون على النجاح حيث تعثر الآخرون. إننا نحث على شيء ذي طبيعة مثل التحالف للاستفادة من خبرتنا وارتباطاتنا مع الأطراف والمنطقة لتفعيل أسلوب توافقي لبناء اتفاق موضوعي لغرض المضي قدماً بهذه الطريقة من أجل السلام.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام بان كي – مون على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها في هذه الجلسة الهامة.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل الكويت بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بزيارة الأمين العام الأخيرة إلى منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك غزة، والتي سلطت الضوء على حالة لا تطاق في الميدان. وترحب ماليزيا أيضاً بعقد مؤتمر وزاري دولي في ٣ حزيران/يونيه في باريس. ونؤيد تمام التأييد المبادرة الفرنسية التي تكمل الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وتسعى إلى حشد الدعم الدولي لإعادة إنشاء الأفق السياسي لحل الدولتين. ونتطلع إلى إجراءات المتابعة التي تعزز فرص السلام، بما في ذلك تحديد حوافز مجدية للطرفين وعقد مؤتمر دولي آخر في وقت لاحق من هذه السنة يضم طرفي النزاع.

وينوه وفد بلدي بالجهود التي بذلها أعضاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط للتوصل إلى أول تقرير لها على الإطلاق في وقت سابق من هذا الشهر. لقد جاء التقرير في الوقت المناسب، بالنظر إلى الحالة المتدهورة على أرض الواقع والتي، إذا ما تركت بدون كابح، يمكن أن تجعل حل الدولتين في القريب العاجل بعيد المنال. علّقت ماليزيا توقعات كبيرة على التقرير شأنها في ذلك شأن الجميع. وأقل ما توقعناه من التقرير هو أن يستند إلى مبادئ وقيم الأمم المتحدة، وسيادة القانون، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نأسف لأن التقرير يصرف نظره تماماً عن مسألة عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، على الرغم من إجراء مناقشة شاملة بشأن مسألة المستوطنات في التقرير. ويصف تقرير المجموعة الرباعية البؤر الاستيطانية بأنها غير مشروعة وحسب، وليس بأنها مستوطنات، مما يجسد المواقف الخاطئة للمحتل بشأن هذه المسألة. ولا شك في أن تأييد هذا الموقف سيلطخ نزاهة المجموعة الرباعية وحيادها. ولا جدال في أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي بالتالي ليست مسألة قابلة للتفاوض. وقد حُدد هذا بوضوح في اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، وقرارات المجلس ذاته وقرارات محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ٢٠٠٤.

ويجب ألا نظل صامتين بشأن المسألة الحاسمة للمستوطنات، لأن المستوطنات تشكل التهديد الرئيسي لجدوى حل الدولتين والمصدر الرئيسي للإحباط والغضب واليأس التي تغذي دورة العنف المستمرة. ومن الطيش عدم إبداء تلك الحقيقة. وبعد أيام فقط من صدور التقرير، أعلنت السلطات الإسرائيلية توسعات استيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وتمويلاً إضافياً لما يقرب من ١٣ مليون دولار للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وفي الواقع، فبالتزام الصمت بشأن عدم شرعية المستوطنات في هذه الوثيقة الهامة ينتهي بنا الأمر إلى حماية وإدامة الأعمال غير القانونية التي تؤدي إلى تآكل حل الدولتين.

وفي محاولة لتحديد الأخطار التي تهدد حل الدولتين، ركز تقرير المجموعة الرباعية على الأعراض بدلاً من الأسباب الجذرية للنزاع. وقال الأمين العام بان كي – مون في وقت سابق من هذا العام إن الطبيعة البشرية تُملي على المضطهدين الرد على الاحتلال الذي ”كثيراً ما يعمل كحاضن قوي للكراهية والتطرف“ (انظر S/PV.7610). ولكن من الواضح أن الحاجة إلى إنهاء نصف قرن من الاحتلال العسكري الوحشي والقمعي والتمييزي والعنصري من جانب إسرائيل ناقصة بشكل واضح وغائبة عن توصيات التقرير.

وفي حين أننا لا نتغاضى قطعاً عن أي عمل من أعمال العنف والإرهاب، بصرف النظر عن الجناة والضحايا، فإننا نحتاج إلى معالجة العوامل التي تؤدي إلى انتشار الغضب والإحباط واليأس في المقام الأول. إن دفن رؤوسنا في الرمال والتظاهر بأن العنف موجود في فراغ هو أمر يتحدى المنطق

السليم والحس السليم. وحتى يتم التصدي للأسباب الجذرية، فسنطلق العنان لخيالنا إلى أبعد مما يجب إذا كنا نتوقع من الفلسطينيين أن يتوقفوا عن مقاومة المحتل.

وهناك من يتوقع من الفلسطينيين الانخراط في المقاومة السلمية فقط تجاه الاحتلال القمعي، ولكن بغية المشاركة بنجاح في المقاومة السلمية، هناك حاجة إلى السبل والمنابر القانونية والشرعية لتوجيه مقاومتهم بعيداً عن العنف. ومن شأن هذه المنابر أن تتخذ شكل نظام قضائي نزيه، وهو ما يمكن أن يلجأ إليه الفلسطينيون عندما تهدم منازلهم بصورة غير قانونية، وتصادر أراضيهم أو يُقتل أفراد أسرهم خارج نطاق القضاء. كما قد تتألف من منبر سياسي لإجراء مفاوضات مجدية لحل قضايا الوضع النهائي أو ممارسة حقوقهم الديمقراطية، أو تكون منبراً متعدد الأطراف لتوفير الحماية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وللأسف، فلا وسيلة لديهم للجوء إلى العدالة. والحقيقة الصارخة هي أن الفلسطينيين عندما يلجؤون إلى المحاكم الإسرائيلية سعياً لإنصافهم قانونياً، عن أشياء مثل العنف الذي ترتكبه القوات الإسرائيلية أو المستوطنون ضدهم وضد ممتلكاتهم، تغلق ٩٤ في المائة من القضايا ببساطة دون محاكمة. وفي حين أن المجتمع المدني ووسائط الإعلام حاولت تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الفلسطينيين، فقد تعرّضت إما إلى الاعتقال أو الترهيب أو التشهير بها أو إطلاق النار عليها.

وعند مشاركة الفلسطينيين في مظاهرات سلمية ضد السياسات غير القانونية للمحتل، يتم إطلاق النار عليهم، وحتى على الأطفال، وقتلهم على يد القوات الإسرائيلية. وعلى الصعيد الدولي، عندما يحاول الفلسطينيون السعي لتحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية باللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، يحاول كثيرون منعهم وانتقاد محاولاتهم بوصفها تدابير انفرادية. وحدث أمر مماثل عندما لجأ الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة لالتماس الحماية، مع أن هذه الجهود تتماشى تماماً مع القانون الدولي. وغني عن القول إن أي محاولات لإدخال التظلمات المشروعة إلى مجلس الأمن ستواجه بالنقض. وعلاوة على ذلك، عندما يسعى الفلسطينيون إلى السلام الشامل من خلال مبادرة السلام العربية لا يجدون أي شريك حقيقي على الجانب الآخر للتوصل إلى حل الدولتين ولا وسيطاً نزيهاً بموقف أخلاقي ليتخذ موقفاً موضوعياً ويضغط على الجانبين كليهما للتوصل إلى اتفاق. وحتى المبادرة الدبلوماسية الفرنسية قوبلت بالرفض الفوري من المحتل.

هذه هي الحقائق التي تكتنف حالة الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الذي يؤجج الغضب واليأس. وللأسف، فلم يجدوا من يمكن أن يحدث فرقاً ويشهد معاناتهم ويخفف عنهم من هذه الأفعال اللاإنسانية التي أجبروا على تحملها. ومع ذلك، ومن المفارقة، نطالب الفلسطينيين بوقف العنف، فيما نعمل في الوقت نفسه على إغلاق جميع الأبواب القانونية والسبل المشروعة في وجههم والتي تمكنهم من تحقيق تطلعاتهم المشروعة من خلال الوسائل السلمية.

إن الظروف المأساوية للشعب الفلسطيني ليست شيئا جديدا. فقد جرت مناقشتها في هذه القاعة نقاشا مضنيا على مدى عقود. وقد حان الوقت للتغيير. ويتعين على الطرفين المتنازعين اتخاذ خطوات إيجابية للقضاء على التهديدات التي تواجه حل الدولتين المشار إليه في التقرير. ودور مجلس الأمن حاسم في الإشراف على تنفيذ التدابير الإيجابية وفي تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف مفاوضات مجدية.

ويتحمّل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، وعلى الرغم من أن المجلس قد أيد وساطة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في عملية السلام، فإن ذلك لا يعني أن المجلس قد تخلى عن مسؤوليته في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وينبغي للمجلس، بدلا من ذلك، أن يستخدم

مختلف الأدوات المتاحة له لدعم جهود المجموعة الرباعية بقوة لإحداث تأثير قوي على سلوك الطرفين وإنقاذ حل الدولتين. وماليزيا على أتم الاستعداد للمشاركة بصورة بناءة مع أعضاء المجلس الآخرين في الاستجابة لرسالة الأمين العام المتمثلة في أن الشعبين يستحقان يقينا آفاقا للأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد السنغال الرئاسة اليابانية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا الفرصة لبحث الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في أعقاب نشر تقرير المجموعة الرباعية. كما أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الهامة.

إن الحالة في فلسطين ما زالت مأساوية، حيث تتواصل مصادرة الأراضي وهدم المنازل ويتفشى التوسع الاستيطاني. وتؤجج هذه الإجراءات الكراهية والتطرف داخل كل من إسرائيل وفلسطين وقد أدت، نتيجة لذلك، إلى زيادة تصاعد العنف وانعدام الأمن. ولا يؤدي الحصار غير المقبول لغزة والاحتجاز التعسفي للكثير من الفلسطينيين، ناهيك عن استراتيجيات تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية والثقافية للقدس، إلا إلى تفاقم الصراع المستمر منذ عقود.

وللأسف، فإن ما يزيد من قبح هذا السيناريو، أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر، تم تسجيل سقوط ما يزيد على ٢٠٠ ضحية من الفلسطينيين، بمن فيهم العديد من الأطفال، و ٣٠ من الإسرائيليين، نتيجة لأعمال العنف. وينبغي لهذه الحالة أن تدفع مجلس الأمن أكثر لاتخاذ إجراء حتى يتمكن - بدعم من المجموعة الرباعية - من الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني الذي يحق له إقامة دولة مستقلة ذات حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة دوليا، شأنه في ذلك شأن الشعب الإسرائيلي. وبتلك الروح، نشيد بالجهود التي يبذلها أعضاء المجموعة الرباعية والتي أدت إلى إعداد التقرير الذي نُشر مؤخرا. إنه وثيقة توافقية تهدف إلى إقامة جسور بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال السعي، في هذه المرحلة، إلى تجنب المسائل الصعبة العالقة، وهي تحديدا، الجوانب السياسية والقانونية والإنسانية والأمنية. وكذلك نؤيد التوصيات الواردة في التقرير التي تهدف إلى تحقيق حل الدولتين.

غير أننا نأسف لما يبدو أنه اتجاه لوضع الإسرائيليين والفلسطينيين في سلة واحدة. إذ أننا نعتقد أن احتلال إسرائيل للأراضي المخصصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة لا يزال هو السبب الرئيسي في إطالة أمد الصراع. ومع ذلك، نعتقد أن هذه الوثيقة يمكن أن تسهم في عملية السلام بشرط تنفيذ التوصيات القوية بفعالية وسرعة ولأنها تدعو إلى إجراء تصحيح جذري للاتجاهات الراهنة التي تهدد على نحو خطير السلام الدائم، ولا سيما إنهاء الاستيطان وما يتصل به من أنشطة في الضفة الغربية، بما فيها القدس.

فقد استوطن، وفقا للتقرير، أكثر من ٥٧٠ ٠٠٠ إسرائيلي - منذ اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٤ - في المنطقة جيم التي كان من المفترض أن تكون جزءا رئيسيا من الدولة الفلسطينية المستقبلية المستقلة وذات السيادة. وانتقل أكثر من ٨٠ ٠٠٠ مستوطن إلى الضفة الغربية خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، وهذا وضع يشكك تماما في التزام إسرائيل بحل الدولتين. والدليل على ذلك هو إعلان السلطات الإسرائيلية الأخير، قبل يومين من نشر تقرير المجموعة الرباعية، عن بناء مستوطنات في الضفة الغربية. وتم فرض قيود إدارية على تصاريح البناء للفلسطينيين في المنطقة جيم، مما يشير بوضوح إلى سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية.

وفي ظل هذه الظروف، وجه تدمير المنازل والهياكل الفلسطينية، بما فيها تلك التي تخص البدو، فضلا عن القيود

المادية والإدارية الكثيرة، ضربة قاصمة للاقتصاد الفلسطيني وهو لا يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات. ونحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وفقا للالتزامات التي أعادت تأكيدها بحل الدولتين، على إنهاء المستوطنات والأنشطة ذات الصلة بغية البدء في مفاوضات حقيقية من أجل إحلال سلام دائم يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة ذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويكرر وفد بلدي، علاوة على ذلك، نداء المجموعة الرباعية إلى الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الاتفاقات السابقة المتعلقة بنقل السلطة إلى السلطة الفلسطينية، لا سيما في المنطقة جيم، من أجل تعزيز التقدم المنتظر في مجالات الإسكان وتوفير إمكانية الوصول إلى المياه والطاقة والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية.

وإذ نؤكد مجددا إدانتنا للكراهية والعنف والإرهاب، بغض النظر عن هوية الجناة أو دوافعهم، نشير إلى كلمات الأمين العام بان كي – مون الذي قال إن الشعوب جُلبت على مجابهة الاحتلال. ونحن في الواقع نعتقد أن عدم وجود أفق سياسي يؤدي إلى ظهور المتطرفين في كلا الجانبين – والذين تستهدف أعمالهم العنيفة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويؤدي الاحتجاز الإداري والعقاب الجماعي والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي وعمليات القتل خارج نطاق القضاء – بالإضافة إلى كونها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان – إلى تفاقم شعور الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال منذ ٥٠ عاما بالإذلال ويؤجج الكراهية والعنف بين الشعبين.

إن الحالة الإنسانية المأساوية في غزة – ذلك الجيب الصغير الذي تبلغ مساحته ٣٦ كيلومترا مربعا والمحاصر منذ تسع سنوات ويتجاوز عدد سكانه مليوني شخص يحتاج ٧٠ في المائة منهم إلى المساعدة – ينبغي أن توقظ ضميرنا الجماعي. ويشكل الفقر المدقع السائد وارتفاع معدل البطالة وانعدام أي أفق للتنمية، ولا سيما انهيار المؤسسات التجارية والقيود التي تفرضها إسرائيل على مصائد الأسماك، آفات قد تؤدي إلى تجدد نشوب النزاع الخطير، الذي يحذرنا منه التقرير.

وبهذه المناسبة، نكرر تشجيعنا للمناقشات الجارية بين الجهات الفاعلة السياسية الفلسطينية، تحديدا، فتح وحماس، من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفق دينامية اتفاق القاهرة. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد على الدور المحوري لبلدان المنطقة، ونجدد تأييدنا لبيان باريس بوصفه مساهمة في إيجاد حل نهائي للنزاع، استنادا إلى العمليات السابقة من قبيل مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، التي ينبغي التذكير بأنها توصي، إلى جانب فلسطين، بتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة.

وفي ذلك الصدد، فلا شك أن فكرة توسيع نطاق المجموعة الرباعية أمر ينبغي النظر فيه بصورة جادة. ونرى فيما يخص مجلس الأمن، أنه ينبغي أن يضطلع بدور الضامن للسلم والأمن الدوليين بأن يشارك بقدر أكبر في تحقيق حل نهائي لهذا النزاع المستمر منذ عقود، والذي لم يؤد إلى الإرهاب والتطرف فحسب، بل نشأت عنه تهديدات لبقية العالم خارج المنطقة أيضا. وأخيرا، يرى وفد بلدي أنه يجب على الطرفين، وخصوصا إسرائيل، الامتثال لجميع الالتزامات السابقة، بما في ذلك وضع حد للاحتلال وبناء المستوطنات لأجل تعزيز عملية السلام.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على بيانه وحضوره اليوم. ومثلما فعل معظم المتكلمين الذين سبقوني، أود أن أركز ملاحظاتي على تقرير المجموعة الرباعية، وعلى طريق المضي قدما في هذه اللحظة. ترحب إسبانيا بنشر التقرير في

نهاية المطاف لسببين بسيطين هما: أولا، يذكر التقرير أن حل الدولتين لن يكون مجديا في حال الإبقاء على الوضع الراهن. ثانيا، يدعو التقرير إلى تعجيل الطرفين بتنفيذ سلسلة من التوصيات. وفي الوقت ذاته، يسلّم التقرير بالدور الذي ينبغي أن يؤديه المجتمع الدولي.

لقد استمعنا طوال المناقشة المفتوحة اليوم إلى تقييمات مختلفة للتقرير، وستكون هناك مزيد من التقييمات أيضا خلال اليوم. ومع ذلك، فإن هناك عنصرا أساسيا أعتقد أن بإمكاننا جميعا الاتفاق عليه، ألا وهو أن حل الدولتين قد أصبح أكثر بعدا في كل يوم يمر. وتؤدي الشواغل السياسية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية إلى ذلك البعد.

تؤكد إسبانيا رفضها استخدام العنف والإرهاب تحت أي ظرف كان. وعليه، فإن الاعتداءات وأعمال التحريض على العنف، على النحو الذي وثّقه التقرير، غير مقبولة البتة. وتتمثل مسؤوليتنا الرئيسية في تجنب حالة تسفر عن وجود ضحايا مباشرين للتراع، وليس بوسعنا السماح بوجود المزيد من الضحايا من أمثال محمود وهاليل. فنحن مدينون لهما بذلك على أقل تقدير. ويجب علينا أيضا أن ندرك أننا مواجهون بخطر الوصول إلى نقطة اللاعودة التي سنفقد فيها تماما أمل التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط. وأعتقد أنه لا أحد يود بلوغ تلك النقطة، وبالتالي فإن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لتفادي ذلك. وتعتمد جدوى تقرير المجموعة الرباعية إلى حد كبير على قدرته على أن يكون أداة لتنشيط عملية السلام. ولذلك السبب فإننا نقترح أن نعيد بناء أفق سياسي مجدٍ في المنطقة.

تحقيقا لتلك الغاية، أود التشديد على الخطوات المقبلة التالية: احترام الأطر القانونية الدولية والمبادرات الدولية الرامية إلى دعم حل الدولتين، فضلا عن دور مجلس الأمن.

ويكتسي احترام الأطر القانونية الدولية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة، أهمية بالغة. ومع أننا قد ذكرنا ذلك في مناقشات سابقة، فإننا نشعر بضرورة تأكيده مرة أخرى اليوم في ضوء تقرير المجموعة الرباعية. إن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة غير شرعي بموجب القانون الدولي، ويتناقض مع العديد من قرارات مجلس الأمن. ويجب على إسرائيل أيضا أن تكفّ عن تدمير المنازل ومصادرة الأراضي وتحديد استخدامها لتكون حصرا على إسرائيل وحدها. وعلى سبيل المثال، يشير التقرير إلى أن نسبة ٦٠ في المائة من المنطقة جيم تُستخدم حصرا حاليا من جانب إسرائيل وحدها. ولا يعدُّ بناء المستوطنات التهديد الوحيد لحل الدولتين فحسب، بل إنه العقبة الرئيسية التي لا يمكن التغلب عليها.

وكما يشير التقرير، في إحدى أكثر البيانات إيجابية التي قرأتها فيه – فإن علينا أن نحول دون حالة تنعدم فيها جدوى حل الدولتين. وإن من واجب كلا طرفي التراع والمجتمع الدولي الدعوة إلى الامتثال للقانون الدولي الحالي والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للتراع في الشرق الأوسط. ولذلك السبب، أشارت إسبانيا في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي عقد مؤتمر دولي لتمكيننا من تنشيط عملية السلام من منظور أوسع. ونعرب عن تأييدنا الكامل للبيان المشترك الصادر في ٣ حزيران/يونيه. وفي مؤتمر باريس، نوقشت العديد من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تسهم في الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي كهذا، بما في ذلك توفير الحوافز الاقتصادية لكلا الطرفين في سياق اتفاق السلام، وبناء قدرات الدولة الفلسطينية المقبلة، والعمل مع المجتمعين المدنيين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

وأشار وزير بلدنا للشؤون الخارجية والتعاون إلى أن إسبانيا مستعدة لاستضافة اجتماع للزعماء الدينيين في الأراضي المقدسة. ويكمن الغرض من ذلك الاجتماع في حشد قيادتهم ونفوذهم بهدف بث رسالة التسامح والحوار وعدم التحريض على العنف بين كلا المجتمعين. وبطبيعة الحال، فنحن على

استعداد للمشاركة النشطة في المصالحة بين الفلسطينيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية ديمقراطية تحت إشراف المجموعة الرباعية. وتمثّل عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة عاملا رئيسيا في التغلب على هذا المأزق. وأخيرا، أود التنويه إلى أننا نتفق مع إشارة تقرير المجموعة الرباعية إلى أهمية مبادرة السلام العربية التي تنطوي على إمكانية إنشاء إطار للأمن الإقليمي.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فلا يسعنا الإغفال عن الدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن في الوقت المناسب فيما يتعلق بوضع أسس العملية التفاوضية. ونود أن تترسخ إجراءات المجلس عميقا في ممارسات المجتمع الدولي، ما يعني ضرورة إحراز التقدم على مسارات موازية في ثلاثة اتجاهات بطريقة متسقة: تقديم الدعم لعمل المجموعة الرباعية، والتحضير لعقد مؤتمر دولي للسلام، فضلا عن تنفيذ مبادرة السلام العربية. ويجب على مجلس الأمن أن يولي اهتماما خاصا لتنفيذ توصيات المجموعة الرباعية خلال الأشهر المقبلة. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من بناء الثقة تدريجيا في الميدان، علاوة على توفير الظروف المهيئة لتوصل الطرفين إلى اتفاق.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ستقتصر ملاحظاتنا اليوم على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وحده، وسنعلق بصورة منفصلة على مسائل الشرق الأوسط الأخرى عندما تسنح لنا الفرصة. تكتسي المناقشة المفتوحة اليوم أهمية خاصة لأنها تتيح لأعضاء المجلس وعموم العضوية في الأمم المتحدة فرصة للتفكير في التقرير الذي طال انتظاره والصادر عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ١ تموز/يوليه. وأود أن أبدأ بالإشادة بوضوح ووجاهة الإحاطة التي قدمها الأمين العام، ونؤيد تقييمه تماما.

يؤكد تقرير المجموعة الرباعية ما نعلمه جميعا: وهو أن الاتجاهات الراهنة السائدة في الميدان تشكّل خطرا كبيرا على استمرار جدوى حل الدولتين – أي حل يمكّن من تعايش دولة فلسطين المستقلة الآمنة وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام.

وتلك هي الرؤية التي تمت الدعوة إليها منذ فترة طويلة منذ إنشاء دولة إسرائيل. وهي رؤية ما فتئ المجلس يعمل لأجل تحقيقها على مدى سنوات عديدة. وما لم تتحقق تلك الرؤية فليس من المرجح أن يكون هناك سلام حقيقي في المنطقة.

ويبيّن تقرير المجموعة الرباعية الحقيقة العارية المتمثلة في حيازة إسرائيل على جزء كبير من أراضي الضفة الغربية. فقد أصبحت نسبة ٧٠ في المائة من المنطقة جيم، التي تشكّل نسبة ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية المحتلة، إما مأهولة بواسطة المستوطنين الإسرائيليين أو تحوز عليها الدولة الإسرائيلية نفسها. وفي غضون ذلك ما فتئت إسرائيل ترفض تحقيق التنمية في فلسطين على نحو مستمر. ولا سبيل إلى الرد من جانب أي مراقب موضوعي على استنتاج المجموعة الرباعية القائل بأن تلك التطورات تقوض حل الدولتين بلا هوادة.

وهو يجسِّد أيضاً ما ظلت تقوله نيوزيلندا وآخرون في مجلس الأمن لفترة طويلة. وليس هذا بغرض تبرير العنف والتحريض، اللذين يدعو التقرير بحقٍّ إلى الاهتمام بهما أيضاً. إن أساليب الإرهاب والتخويف مذمومة أياً كان منفِّذها. ويتحمل قادة كلا الجانبين مسؤوليات في هذا الشأن.

إننا نُقِرُّ بالشواغل التي أُعرِب عنها حيال التقرير. وقد أعرب البعض عن الاستياء لأنَّ التوصيات لا تذهب بعيداً بما يكفي. وادعى كلا الجانبين أن التقرير يفتقر إلى التوازن. ومن المؤكد أن التقرير، من منظور نيوزيلندا، لا يذهب بعيداً بالقدر الذي كانت تتمناه. لكننا مع ذلك نعتقد أنه يوفر تحليلاً مفيداً لأبرز المخاطر على عملية السلام. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنَّ أربعة من أصحاب المصلحة البارزين – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – قد وقعوا على هذا التشخيص المشترَك للحالة الراهنة.

ويتضمن التقرير أيضاً توصيات من الصعب عدم الموافقة عليها. فهو يؤكد الحاجة إلى معالجة المجموعة الواسعة من

المسائل الدقيقة التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين، بما فيها وقف النشاط الاستيطاني وتعزيز قدرة وسلطان السلطة الفلسطينية ومعالجة الحالة في غزة وخفض التوتُّرات ومنع العنف والتحريض. ويجب أن يشكل ذلك أساساً مفيداً لإجراء مزيد من المناقشات. غير أنه ما من تقرير للمجموعة الرباعية سيغيِّر بحدِّ ذاته الوقائع الميدانية. والمطلوب هو أن يثبت الطرفان الإرادة السياسية بالدخول في مفاوضات مع بعضهما بعضاً وتقديم التنازلات الصعبة الضرورية للوصول إلى اتفاق. وإننا نرحب بجميع الجهود لتوليد تلك الإرادة والزخم السياسيين. ولدى مجلس الأمن دور هامّ أساسي يؤديه في هذا الصدد.

وقد شعرنا بقلق بالغ إزاء قرار إسرائيل مؤخراً المضيَّ في بناء ٨٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية. وهذه المستوطنات إهانة للمجلس والمجموعة الرباعية، وتبعدنا عن السلام. ولكنها يجب ألاَّ تصرف المجلس عن تنفيذ مسؤولياته. ونأمل أن يكون المجلس قادراً على اعتماد بيانٍ قصير ومتوازن استجابة لتقرير المجموعة الرباعية. وهذا البيان يجب أن يؤكد محورية إيجاد حلٍّ قائم على وجود دولتين. لكنَّ أيَّ بيان للمجلس، شأن التقرير، لا يمكن أن يكون نهاية طموحنا. ومثل التقرير، لا يمكن لأي بيان إلاَّ أن يكون مدخلاً مفيداً وضرورياً. وهو غير كافٍ بذاته لحل النزاع.

لقد حان الوقت – وفي الحقيقة، ربما يقول الكثيرون أنه حان منذ زمن – لكي يرتقي مجلس الأمن إلى مستوى مسؤوليته ويؤدي دوره في دعم عودة الطرفين إلى المفاوضات، بما يشمل تقديم التوجيه للطرفين بشأن المسائل التي يجب حلها. وكما قلنا، إذا كان الهدف إيجاد الإرادة السياسية للتفاوض، فإننا نعتقد أنه من المهم للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل متوازن يجسِّد الشواغل الحقيقية لدى كلا الطرفين ويعالجها، سواء كان ذلك من خلال مجلس الأمن أو المجموعة الرباعية أو مبادرة السلام العربية أو مؤتمرٍ دوليٍ أو أية مبادرة أخرى.

وإننا نحيِّي الجهود التي تبذلها مصر، وبخاصة تلك التي سلَّطت عليها الضوء زيارة الوزير شكري الأخيرة إلى إسرائيل. ومن شأن اقتراح استضافة محادثات لبناء الثقة بين الجانبين أن يكون خطوة هامة لتشجيع الطرفين ودوائرهما المحلية على العودة إلى المفاوضات. وتبقى نيوزيلندا ملتزمة باتخاذ المجلس لإجراء في الوقت المناسب بهدف جعل وعد الدولتين، إسرائيل، ودولة فلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، احتمالا أكثر واقعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سألقي الآن بياناً بصفتي الوطنية، ممثلاً لليابان.

إنَّ الشرق الأوسط في حالة غليان، وتعصف به سلسلة كاملة من التحديات، مثل الإرهاب والاضطراب الاجتماعي والفوضى السياسية والنزاعات المطوَّلة التي تسبِّب وفيات لا تحصى من الأبرياء، وتؤدي إلى ملايين اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في أنحاء المنطقة وخارجها. ولا ريب في أنَّ الحالة في الشرق الأوسط مسألة دقيقة، يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يواجهها لأنَّ عدم استقرار المنطقة يُلقي بظلاله على العالم قاطبة، وعلى الأخص باستثارة التطرف العنيف ونشره. إنَّ خطر الإرهاب أكبر ممَّا كان في أي وقت آخر. والأزمات في سورية والعراق وليبيا واليمن تسبِّب أوضاعاً إنسانية لا تُطاق. وعمل مجلس الأمن لم يسبق له أن كان هاماً كما هو اليوم.

والسبب وراء كل ذلك هو ضعف الحوكمة في السنوات الأخيرة – أو انهيارها في بعض الحالات. ومعظم المشاكل التي تواجهها المنطقة الآن، بما فيها النزاعات وانتشار التطرف العنيف، بدأت أو تفاقمت بإضعاف الحوكمة. وقد أُعرِب اليوم وسيتم الإعراب عن آراء عديدة بشأن من يُلام على المشاكل، أو ماهية الإجراءات الفورية التي من الضروري أن تتخذها بعض الأطراف. لكنني أود أن أركِّز في بياني على ما ينبغي للمجتمع الدولي ويستطيع عمله اليوم للتعامل مع فشل الحوكمة، وهي مسألة أساسية لحل المشكلة.

إنَّ استعادة الحوكمة وتعزيز التلاحم الاجتماعي في الشرق الأوسط، سواء في سورية أو العراق أو اليمن أو ليبيا هما من الأمور الحيوية في التصدي لانتشار التطرف العنيف وتحسين الحالة الإنسانية. وفي ما يتعلق بسورية، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن تيسير عملية انتقال سياسي لتشكيل حكومة غير طائفية وشاملة للجميع وتحظى بالمصداقية، كما ورد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبالنسبة إلى العراق، نشهد العملية المستمرة لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكن يبقى الكثير مما يجب عمله لإحلال الاستقرار في المناطق المحرَّرة، وتحقيق المصالحة الوطنية. ويجب بذل أقصى الجهود لتوطيد الحوكمة في الشرق الأوسط بغية منع دورة من العنف وتنامي التطرف العنيف. وعلى مجلس الأمن أن يشدد على هذه النقطة وأن يشجع الجهود لتحقيق هذا الهدف.

والعاملان الرئيسيان لبناء مجتمعٍ مستقرٍ في الشرق الأوسط، وهو منطقة ذات تنوع كبير، هما الشمول والتعايش. وفي هذا الصدد، من شأن الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الإداري وتصحيح أوضاع المالية العامة، كتلك المبذولة في العراق، أن تكون إنجازاً هامًّا لإيجاد صيغة حوكمة ومجتمع مستدام يقوم على الشمول والتعايش. والتهميش والإقصاء هما ما يجب أن نجتهد للقضاء عليهما بغية تحقيق الشمول والتعايش.

قبل سنتين، فرَّ رجل سوري، يدعى أبو سلطان، وأسرته من بلدهم، ونجحوا في الوصول إلى مخيم للَّاجئين في منطقة المفرق في الأردن، متجاوزين ضائقة بعدٍ أخرى. وبالنسبة لرجلٍ أمضى ٢٥ سنة من عمره معلِّماً في سورية، كان محزناً أن يرى أطفال المخيم يتسكعون هناك طوال النهار. وفي حالة أثقلت فيها الفوضى والحيرة على عقول الناس، لم يكن توفير التعليم للأطفال أولوية طبيعية بالضرورة لدى الآباء. وقد قرر السيد أبو سلطان، الذي استطاع إيجاد موطئ قدمٍ مستقرٍ نسبياً في المخيم، بعد أن سجل اسمه لدى برنامج الأغذية العالمي، المدعوم من اليابان، منح الأطفال فرصاً تعليمية، بدءاً بتعليمهم كيفية القراءة والكتابة. والتعليم عامل مساواة عظيم. فهو يساعد الأطفال في مناطق النزاع في الارتكاز على قاعدة مشترَكة مع أولئك الأقل تضرراً بالنزاع، ويُسهم في تخفيف خطر التهميش. وعلينا أن ندعم أشخاصاً مثل أبو سلطان، والشركاء المحتمَلين أمثاله، للوقوف على أقدامهم ومساعدة الآخرين في الاعتماد على الذات.

وعملاً بمبدأ ”خير الأمور أوسطها“ الذي أعلنه رئيس الوزراء آبي، تبذل اليابان جهوداً للمساهمة في بناء مجتمعٍ متسامح ومستقر في المنطقة. ومساهمتنا تجسِّد المبادئ التوجيهية للشمول والتعايش. ونعتقد أنّه ينبغي لهذه الجهود أن تشمل ثلاث نقاط محورية رئيسية. أولاً، يجب أن نركِّز على المساعدة نحو الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز الحوكمة في المنطقة. وثانياً، التركيز على المساعدة الإنسانية، بما في ذلك دعم عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم، وتقديم المساعدة من أجل الاستقرار الاجتماعي في البلدان المضيفة المجاورة.

ولكن هذا ما ينقصنا للأسف.

ثالثاً، ينبغي أن نركز على تنمية رأس المال البشري الذي من شأنه أن يسهم في منع تهميش الأشخاص نتيجة للبطالة أو نقص التعليم.

ختاماً، أود أن أشدد على أن للحوار وبناء الثقة أهمية بالغة أيضاً لاستعادة النظام في المنطقة. وهذا يشمل إسرائيل وفلسطين، وإيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك الحوار الطائفي على كل مستويات المجتمع. وهناك جهود تبذل في هذا الصدد. ولكن، لا بد من بذل مزيد من الجهد. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل بذل قصارى جهده لتيسير ذلك الحوار. واليابان مستعدة وراغبة في العمل من أجل ذلك.

وأود أن أكرر أن اليابان، كعضو في مجلس الأمن، ستعمل بهمة من أجل السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين ألا تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تقوم بتعميم النصوص المكتوبة وتدلي بنسخة مختصرة عندما تأخذ الكلمة في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة مناسبة حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بدقة. وأود أن أحيط كل المعنيين علماً بأننا سنستمر في هذه المناقشة المفتوحة حتى في فترة الغداء، حيث ما زال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس راؤول موراليس موسكوسو، وزير خارجية غواتيمالا.

السيد موراليس موسكوسو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): وفدي يشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على إحاطته الإعلامية المفصلة، ويعرب عن الشكر أيضاً لوفد اليابان لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم في إطار رئاستها لمجلس الأمن.

غواتيمالا تؤيد البيان الذي سيدلى به باسم حركة عدم الانحياز.

إننا ننظر بقلق بالغ إلى أعمال العنف والإرهاب الأخيرة التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل وفلسطين، ولذلك، فإننا نعتبر هذا النقاش المفتوح مناسب التوقيت تماماً. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن رفضنا وإدانتنا الشديدة للهجوم على مركز للتسوق والترفيه في بغداد، مؤكدين رفضنا القاطع لكل أشكال الإرهاب. وتعرب غواتيمالا عن عميق تضامنها مع شعب وحكومة العراق جراء تلك الهجمات الفظيعة التي راح ضحيتها رجال ونساء وأطفال. علاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء تصريحات السيد يان كوبيس، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وأشار فيها إلى أن الهجمات على الأضرحة هدفها تأجيج التوترات الطائفية في البلاد. وقد يكون لذلك آثار مدمرة، إلى جانب العودة إلى الأيام المظلمة من الصراع الطائفي في العراق.

وغواتيمالا ترفض وتدين بشدة الهجوم الذي وقع في ٢٨ حزيران/يونيه في مطار أتاتورك في اسطنبول، وسقط خلاله العديد من القتلى والجرحى. ونعرب عن عميق تضامننا مع شعب وحكومة تركيا إزاء ذلك الهجوم الغاشم الذي استهدف المدنيين.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، نرحب بكل الجهود المبذولة لتحقيق السلام المنشود في البلاد، ولا سيما الجهود التي يبذلها فريق الدعم الدولي لسورية من أجل عقد مفاوضات جادة بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع. فمنذ آذار/مارس ٢٠١١، قتل أكثر من ربع مليون سوري، وجرح أكثر من مليون شخص، وأجبر ٤,٨ مليون سوري على مغادرة البلاد، وبلغ عدد النازحين داخلياً ٦,٥ مليون شخص، مما يجعل الحالة السورية أكبر أزمات النزوح في العالم.

وفي هذا الصدد، فإننا نشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية القلق فيما يتعلق بالوضع الذي تكشف في حلب، وخاصة وجود قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص محاصرين في الجزء الشرقي من المدينة، نتيجة للقتال العنيف على طول طريق كاستيلو، وهو الطريق الوحيد لدخول ذلك الجزء من المدينة والخروج منه. والمعارك العنيفة التي وقعت خلال الأيام الأخيرة عرضت المدنيين بشكل مستمر لخطر الموت والإصابة وحالت دون وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجونها. وتسبب الغارات الجوية والقصف والاشتباكات العنيفة في سقوط

الكثير من القتلى والجرحى فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالمدارس والمستشفيات والبنى التحتية المدنية الأخرى. كما أنها أعاقت عمليات الإغاثة. وكل ما سبق يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

أما بالنسبة لمسألة إسرائيل وفلسطين، فإن غواتيمالا تدين بشدة مقتل فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاماً طعنت حتى الموت في منزلها في مستوطنة كريات أربع، وقتل حاخام يبلغ من العمر ٤٨ عاماً برصاص فلسطيني. تلك أحداث مؤسفة ينبغي ألا تتكرر. وفي الوقت نفسه، تشاطر غواتيمالا الأمين العام القلق إزاء القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بالمضي قدماً في خططها للبناء في مستوطنة معالي أدوميم بالضفة الغربية وفي القدس الشرقية. وهذا مما يقوض ثقة الطرفين في المفاوضات وفي رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام مع تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وعلى المجتمع الدولي ألا يفقد الأمل في إمكانية التفاوض على اتفاق بين إسرائيل وفلسطين. ولكن، لكي يتحقق ذلك، لا بد من توفر الإرادة السياسية الضرورية. وعليه، أود أن أردد ما قاله الأمين العام في جامعة تل أبيب في ٢٧ حزيران/يونيه، حيث قال:

> ”إن المسؤولية أكبر من مجرد تحكم الفرد في أفعاله – بل علينا أن ننظر إلى أفعالنا من منظور مخاوف الآخرين – والسعي لتفهم احتياجاتهم كأنها احتياجاتنا. هذه الحكمة تعلمنا أنه لا يمكن أن يكون عالمنا ”نحن وهم“. بل يجب أن نكون عالم ”نحن الشعوب“ كما يصفنا ميثاق الأمم المتحدة.“

وكلنا مسؤول عن بناء ذلك المستقبل في وئام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): كثيراً ما حذر مجلس الأمن من مغبة استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. فإلى جانب ما ينطوي عليه ذلك من انتهاك صارخ القانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، باتت تلك الأنشطة تشكل أخطر عقبة أمام أي تسوية سياسية تفاوضية. وفي الواقع، وبعد موافقة السيد نتنياهو مؤخرا على بناء ٨٠٠ وحدة سكنية جديدة في الأراضي المحتلة، كيف يمكن لأحد أن يأخذ قوله أنه مستعد للتفاوض على تسوية سياسية مع الفلسطينيين بجدية أكثر من ذلك الرجل الذي يتظاهر بالتفاوض لتقاسم فطيرة بيتزا وهو يواصل التهامها؟

ومع استمرار أعمال العقاب الجماعي، التي تتجلى بأوضح صورة في تلك الحملة الممنهجة لهدم المنازل في الضفة الغربية، والخطاب التحريضي والاستفزازي للمسؤولين الإسرائيليين، كدعوة السيد نفتالي بينيت إلى اختطاف الفلسطينيين، يظل الوضع على أرض الواقع قاتماً للغاية حقاً. ومع ذلك، فإنني أرحب بالاجتماع المعقود في باريس بمبادرة من فرنسا في ٣ حزيران/يونيه والبيان المشترك الذي أكد مجدداً على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، والذي شدد على أهمية تنفيذ مبادرة السلام العربية. ويشجعنا ما ذكر في البيان بشأن ”احتمال عقد مؤتمر دولي قبل نهاية العام“، ونود أن نؤكد في هذا الصدد على أهمية مشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة وانخراطها الكامل في الأعمال التحضيرية المطلوبة لنجاح ذلك المؤتمر.

واسمحوا لي الآن أن أذكّر أنه في هذا اليوم بالذات، المؤرخ ١٢ تموز/يوليه، أي قبل ١٠ سنوات، شنت إسرائيل حربا ضد بلدي دامت ٣٣ يوما وخلّفت، استنادا إلى تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧،

> ”ما لا يقل عن ١١٠٩ وفيات من اللبنانيين، غالبيتهم العظمى مدنيون، وإصابة ٤٣٩٩ شخصا بجروح، وما يقدّر بمليون من المشردين“.

وثمة سمة هامة من سمات هذه الحرب هي لجوء إسرائيل بشكل واسع النطاق إلى استعمال واحد من أفظع الأسلحة المثيرة للاشمئزاز في كل الأوقات – ألا وهو القنابل العنقودية. ويقدّر عدد الذخائر العنقودية الصغيرة التي أطلقت على بلدي أثناء حرب عام ٢٠٠٦ بين ٣,٢ إلى ٤,٦ مليون قنبلة، استنادا إلى تقرير آخر لمنظمة هيومن رايتس ووتش مؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، حيث نقرأ فيه أيضا:

”إن البحث في أكثر من ٤٠ بلدة وقرية وجد أن استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للذخائر العنقودية كان عشوائيا وبشكل غير متناسب على السواء، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وكان ممكنا أن يشكّل في بعض الأماكن جريمة حرب. وفي العشرات من البلدات والقرى، استخدمت إسرائيل الذخائر العنقودية التي تتضمن ذخائر صغيرة يعرف عنها أنها ذات معدلات مرتفعة من الفشل. وقد خلّفت هذه الذخائر مئات الآلاف، وربما يصل العدد إلى مليون من الذخائر الصغيرة غير المنفجرة في منازل، وبساتين، وحقول، وأماكن عامة – بما في ذلك أحد المستشفيات. وهذه الذخائر الصغيرة والخطيرة والسريعة الانفجار لا تميز بطبيعتها بين المقاتلين وغير المقاتلين، مما يعرّض المدنيين للخطر على مدى أشهر أو سنوات مقبلة.“

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر أيضا بالتزام حكومتي الثابت بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا، وهو الذي ساعد على إنهاء العدوان الإسرائيلي، ولكي أشدد على الحاجة إلى الانتقال من الوضع الهش لوقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار. وبينما تزعم إسرائيل أنها تمتثل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) – الذي يدعو أولا وقبل كل شيء إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية – فهي أقدمت خلال السنوات العشر الماضية على ارتكاب ما لا يقل عن ٨٥٦ ١١ انتهاكا لسيادة بلدي – ٥٦١ ٨ جوا، و ١ ٠٢٤ بحرا، و ٢٧٤ ٢ برا. وقد جرى تسجيل جميع هذه الانتهاكات وتوثيقها في عشرات الرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، وتم إصدارها بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة. ونكرر اليوم دعوتنا مجلس الأمن إلى أن يدين بشدة جميع هذه الانتهاكات، ويجبر إسرائيل على الوقف الفوري لها.

علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل احتلالها للجزء الشمالي من بلدة الغجر، في انتهاك لسيادة لبنان وسلامة أراضيه، وفي رفض متعمد للمبادرتين اللتين أطلقتهما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من أجل كفالة انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة. ونود أيضا أن نكرر في هذه المناسبة استعدادنا للعمل مع الأمين العام من أجل إغلاق فصل احتلال إسرائيل لمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وأن نذكّر بأن حكومة بلدي رحبت بالتعريف الحدودي لهذه المزارع الوارد في تقريره S/2007/641 لعام ٢٠٠٧ كنقطة انطلاق لمعالجة هذه المسألة، على الرغم من أن إسرائيل لم ترد بعد على الأمين العام بشأن هذا الأمر.

وفي نيسان/أبريل، أبلغت مجلس الأمن (انظر S/PV.7673 الاستئناف ١) أنه استنادا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وللفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، التمست حكومتي المساعي الحميدة للأمين العام بشأن مسألة ترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل. وبالنظر إلى رد الأمين العام، نتطلع الآن إلى الدور الذي سيقوم به منسقه الخاص في لبنان في هذا الصدد.

أخيرا، هل لي أن أذكّر بأنه خلال حرب اسرائيل على لبنان في عام ٢٠٠٦، أقدمت خلال تموز/يوليه على قصف معمل الجية الحراري، مما أدى إلى انسكابات نفطية لا مثيل لها على الشواطئ اللبنانية، مع ما خلّفته من آثار بيئية ضارة، لا سيما على مصائد الأسماك والتنوع البيولوجي؟ لهذا السبب، وعلى

مدى ١٠ سنوات متتالية، تتخذ الجمعية العامة بأغلبية ساحقة من الدول من جميع المجموعات الإقليمية والأقاليمية قرارا تطالب فيه إسرائيل بتقديم التعويض الفوري والكافي إلى لبنان عن الأضرار المتصلة بالانسكابات النفطية التي سبّبتها. واسمحوا لي أن أوضّح في هذا الصدد أن مبلغ ٨٥٦ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة، والذي تطالَب إسرائيل بدفعه بمثابة تعويض، مأخوذ تماما من تقرير للأمين العام اعتمد على دراسات مستقلة، ولا سيما تلك التي أجراها البنك الدولي بغية تقدير الأضرار المذكورة.

وأنا متأكد من أن أعضاء المجلس يتفقون معي على أنه يكاد يكون من المستحيل الحفاظ على السلم والأمن، إذا لم تتحمل الدول المسؤولية عن أفعالها غير المشروعة دوليا. لذلك، نؤمن إيمانا راسخا بأن المسؤولية الآن تقع على عاتق المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف وفقا لميثاق الأمم المتحدة بالحفاظ على السلم والأمن، تجاه العمل دون تأخير على كفالة أن تقوم إسرائيل بالتعويض على لبنان عن الأضرار المتعلقة بالانسكابات النفطية التي سبّبتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذه المناقشة، سيدي الرئيس، في ظل قيادتكم البارزة لمجلس الأمن. ونحن نشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية الصريحة والواضحة. فهي ترسم بنزاهة الصورة القاتمة لدوامة العنف الجارية في الشرق الأوسط اليوم. إن الصراع والفوضى أمران ملازمان للنزاع العربي – الإسرائيلي المتواصل. ومعاناة فلسطين هي معاناة ملحمية. ونحن على اقتناع بأن السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن استعادته حتى يتم التوصل إلى حل عادل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. والشرط الأساسي للحل العادل هو إنشاء دولة فلسطين المستقلة، والمتصلة الأطراف، والقابلة للبقاء استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشريف عاصمة لها. وللأسف، فإن ذلك يبدو الآن أبعد منالا مما كان عليه في أي وقت مضى.

وتقرير المجموعة الرباعية للشرق الأوسط يبيّن الحقيقة التي مفادها أن أخطر عائق أمام الحل هو استمرار البناء غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة. وبعد صدور التقرير قبل أسبوع، أعلنت إسرائيل بناء ٥٦٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنات الضفة الغربية. وما لم يتم وقف المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وعكس مسارها، فسيكون من المستحيل إقامة دولة فلسطينية متصلة الأطراف أو قابلة للبقاء.

ومع إرساء هذه الحقائق على الأرض من جانب واحد، تعمد الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى تغليف إحياء عملية السلام بالغموض، وتطرح شروطا لا يُتوقع من أية قيادة فلسطينية، مهما كانت استيعابية، أن تقبلها. وفي الوقت نفسه، ما زال الاحتلال الغاشم الذي يجثم تحته الفلسطينيون قائما. فالاحتجاجات تثير ردودا وحشية. ولا تزال غزة سجنا افتراضيا. والظروف السائدة في الضفة الغربية ما فتئت تتصف بالمزيد من الفوضى والمزيد من العنف. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل التنصل من مسؤوليته عن إيجاد حل عادل للمشكلة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في التغاضي عن التزاماته بموجب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وما لحقه من قرارات لفرض حل عادل للصراع الذي يكمن في صميم التحديات التي تواجه الشرق الأوسط اليوم.

وبالترافق مع فشل العالم في حل المشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية، تنتشر أعمال العنف والحرب لتشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها وما بعدها. إن العنف والمعاناة اللذين يعيشهما الشعب العراقي بدآ تحت حكم دكتاتورية وحشية، وتصاعدا خلال التدخل الخارجي، وبقيا اليوم في ظل الحرب الطاحنة ضد الإرهاب والعنف الطائفي. وقد انضمت

إلى مأساة العراق مأساة الشعب السوري، مع مقتل مئات آلاف الأشخاص في حرب وحشية ومعقدة، وتشريد ملايين الأشخاص داخليا أو خارجيا كلاجئين في البلدان المجاورة، أو تدفق مجموعات كبيرة من الناس، مع عواقب مأساوية في كثير من الأحيان، إلى حدود أوروبا الآمنة ظاهريا.

في كل من العراق وسورية، برز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام باعتباره عدوا رئيسيا. لا بد من دحر أيديولوجيته الوحشية وممارساته الترويعية. وقد تم إحراز تقدم مرحب به على أرض الواقع في مواجهة هذه الحركة الوحشية. وتؤيد باكستان الخطوات التي يتبعها المجتمع الدولي لطرد تنظيم الدولة من معاقله واستعادة السلام في المساحات الواسعة من سورية والعراق التي يواصل احتلالها. وإذ يتقهقر تنظيم الدولة في ساحة المعركة، فإنه يحول استراتيجيته نحو القيام بهجمات إرهابية ضد أهداف مدنية وأمنية داخل المنطقة وخارجها. وتدين باكستان الهجمات الإرهابية الوحشية التي أودت بحياة الكثير من الأبرياء في العراق وسورية وتركيا ولبنان والمملكة العربية السعودية. ومن أجل هزيمة التنظيم، فمن الضروري أولا أن تعمل الدول المجاورة لسورية والعراق، والقوى الخارجية التي أصبحت تشارك في هذه النزاعات، على التوفيق بين أهدافها وأولوياتها المتباينة، وأن تضع تدابير متفق عليها للتغلب على الانقسامات السياسية والدينية والعرقية داخل تلك البلدان التي تعاني. عندها فقط ستتمكن جميع الأطراف المعنية من تركيز جهودها على هزيمة تنظيم الدولة والتهديد الذي يشكله على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ونحن نثني على جهود المبعوث الخاص للأمين العام، ونشجع مساعيه من أجل ضمان وقف الأعمال القتالية الذي سيعمل على تخفيف المعاناة الإنسانية، وتطوير الهياكل السياسية لعملية الانتقال إلى السلام. وتقع على عاتق القوى الإقليمية والكبرى مسؤولية كبيرة تتمثل في وضع خطة متفق عليها وقابلة للتطبيق من أجل تحقيق هذه الأهداف.

واليمن كذلك يعاني من ويلات حرب بدأت داخلية، لكنها تفاقمت بسبب التسليح من الخارج وتشجيع جماعات بعينها. وليس من السهل استعادة الشرعية والمصالحة والسلام في اليمن. إنها الجماعات الإرهابية، بما في ذلك القاعدة وتنظيم الدولة، التي استغلت الحرب لتأمين وجود أكثر بروزا في اليمن. وتصب استعادة السلام من خلال المصالحة السياسية واحترام القانون الدولي في المصلحة الحيوية لشعب اليمن وكل جيرانه والمجتمع الدولي. ويدعم بلدي كل الجهود المخلصة لتحقيق هذه الغاية.

ويعلّمنا التاريخ – في الواقع، التاريخ الحديث – أن النزاعات التي طال أمدها يمكن حلها. ومثال كولومبيا مؤخرا دليل ملهم على ذلك. والمطلوب هو العزيمة الأكيدة والعمل المنسق وقبل كل شيء، الإرادة السياسية القوية لبناء سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد الجار الله (الكويت): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وأود أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح.

ينعقد اجتماعنا اليوم في ظل تدهور خطير للأوضاع بسبب ممارسات إسرائيل العدوانية والتدميرية وانتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي في تعاملها مع الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته. كما يتزامن مع طرح المبادرة الفرنسية التي نؤكد ترحيبنا بها، ودعمنا للجهود الفرنسية الرامية إلى إنشاء مجموعة دعم دولية وعقد مؤتمر دولي للسلام بهدف إشراك أطراف المجتمع الدولي الفاعلة في رعاية مسار سياسي متعدد يستند إلى مرجعيات دولية واضحة وسقف زمني محدد للمفاوضات لإنهاء النزاع والوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل.

ونشير في هذا الصدد إلى تقرير المجموعة الرباعية الصادر بتاريخ ١ تموز/يوليه الجاري، إذ نرى أنه من المجحف أن يسعى التقرير إلى المساواة في المسؤوليات بين شعب يرزح تحت الاحتلال، وقوة احتلال عسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن لغة التقرير التي تفتقر إلى التوازن والحسم قد شجعت على توفير الغطاء لإسرائيل، التي قررت بعد يومين فحسب من صدور التقرير، بناء مئات من الوحدات الاستيطانية في شتى أرجاء المستعمرات المقامة في محيط القدس الشرقية المحتلة. إن ذلك يبرهن من جديد على ضرورة اتباع نهج أكثر حسما وآلية أكثر نزاهة للوصول إلى السبيل الوحيد لحل النزاع، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

كما أن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد وبشكل خاص واجبات هذا المجلس ومسؤولياته بموجب الميثاق والعديد من قراراته، التي تحتم عليه العمل بجدية وعلى نحو عاجل لمعالجة هذه المأساة التي طال أمدها.

تستمر اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في عمليات القتل المنهجية والإعدام خارج القانون بحق أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل الرازح تحت احتلالها العسكري لما يناهز الخمسة عقود، حيث بلغ عدد من قتلهم جنود الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفون خلال الأشهر القليلة الماضية ٢١٦ مدنيا فلسطينيا، بينهم ٥٠ طفلا، نعم ٥٠ طفلا فلسطينيا بعضهم رضع.

وإلى جانب إرهاب الدولة الذي تمثله آلة القتل العسكرية الاسرائيلية، تواصل عصابات المستوطنين الإرهابية اعتداءاتها ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك عمليات حرق الفلسطينيين وإشعال النار في منازلهم ومحاصيلهم بشكل يماثل تماما ما يقترفه تنظيم داعش الإرهابي، مع فارق أن ذلك يقع تحت سمع وبصر قوات الاحتلال وبدعمها وحمايتها.

كل تلك الانتهاكات تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، ولن تنساها ذاكرة الأجيال، وينبغي تقديم من اقترفها أو وفر الحماية لمرتكبيها إلى العدالة الدولية.

وفي هذا السياق، تجدد منظمة التعاون الإسلامي دعوتها لمجلس الأمن إلى إدراج قادة المستوطنين والجماعات الاستيطانية المتطرفة، بما فيها العصابات الإرهابية المسماة (تدفيع الثمن) و (شبيبة التلال) على لائحة الإرهاب والمطلوبين للعدالة لدى دول العالم ومنظمات المجتمع الدولي.

تعبر منظمة التعاون الإسلامي عن بالغ قلقها إزاء استمرار إسرائيل في العمل على تزوير تاريخ مدينة القدس المحتلة وطمس هويتها العربية الفلسطينية ومحاولة تغيير تركيبتها الديموغرافية عبر الاستيلاء غير المشروع على الأراضي الفلسطينية، وفرض سياسات واجراءات ترقى إلى التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، إضافة إلى مواصلة الاعتداءات المتكررة على المصلين والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وخصوصا المسجد الأقصى المبارك وعدد من الكنائس في مدينة القدس، قد أوجد وضعا مأساويا، مما يستدعي تدخلا جادا من قبل هذا المجلس الموقر لوقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، والتي تغذي التطرف والعنف والعنصرية وتسهم في إشعال صراع ديني يعرض السلم والأمن الإقليمي والدولي للخطر.

وإذ نكرر دعوتنا لإنهاء الحصار الإسرائيلي غير الشرعي المفروض على قطاع غزة وتمكين الشعب الفلسطيني من الحياة في كرامة وحرية وسلام في وطنه فلسطين، فإننا نثني على ما صرح به معالي الأمين العام بان – كي مون أثناء زيارته مؤخرا للأرض الفلسطينية في شهر حزيران/يونيه الماضي، بأن الحصار الإسرائيلي يعتبر عقابا جماعيا يستدعي المساءلة.

ختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعم وتضامن منظمة التعاون الإسلامي مع الشعب الفلسطيني

في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة، بما في ذلك حقه في العودة، وتقرير المصير، واستقلال دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا. إن الاتحاد الأوروبي عضو فاعل في الفريق الدولي لدعم سورية، ونحن نبذل كل ما في وسعنا لضمان التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) وأحكام بيان جنيف.

إن الانتقال السياسي بقيادة سوريين وامتلاكهم زمامه وفقاً للوثائق التي ذكرتها أمر تدعو إليه الحاجة لإحلال السلام الدائم في البلد، وهزيمة داعش وجميع المنظمات الإرهابية في سورية، ولتمكين السوريين من العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة والإسهام في إعمار بلدهم.

وثمة حاجة إلى إيجاد ظروف ملائمة على وجه السرعة لإجراء محادثات جادة مباشرة للاتفاق بشأن هيئة حكم انتقالية واسعة الطيف وجامعة وغير طائفية تتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة، وعلى النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي لدعم سورية المؤرخ ١٧ أيار/مايو. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على جميع أطراف النزاع احترام وقف الأعمال القتالية، وإحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية، والعمل على ضمان الإيصال الفوري والآمن والمستدام للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد إلى جميع من هم في حاجة إليها. إن مستوى المعونة الإنسانية، بما في ذلك المعدات واللوازم الطبية، يحتاج إلى قدر كبير من التحسين للوفاء باحتياجات جميع الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم المشردون داخلياً والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء الأراضي السورية.

ومن دون إدخال تحسينات حقيقية وكبيرة على الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات جادة، تكون العملية السياسية ووقف الأعمال القتالية كلاهما معرضين للخطر.

يدين الاتحاد الأوروبي جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما ضد المرافق الطبية والمدارس والأسواق ومخيمات المشردين داخلياً. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات المفرطة وغير المتناسبة التي يرتكبها النظام السوري ضد شعبه، بما في ذلك تجويع المدنيين من خلال حصار المناطق المأهولة بالسكان.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعمه القوي للعدالة الانتقالية والمساءلة عن جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أي أمر من شأنه أن يشكل جريمة حرب ارتكبت في سورية من جانب أي طرف، بما في ذلك داعش. ونكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن لإحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتجديد ولاية لجنة التحقيق، ويدعو إلى تعاون جميع الأطراف، وبخاصة النظام السوري، لمنح إمكانية الوصول اللازمة.

وتلزم مفاوضات جادة للتوصل إلى اتفاق بحلول ١ آب/أغسطس بشأن الانتقال السياسي. ولا يمكن تحقيق اتفاق إلا بالالتزام الحقيقي على جانبي المسار السياسي كليهما.

يكثف الاتحاد الأوروبي دعمه للمعارضة السورية، وبخاصة الهيئة العليا للمفاوضات بوصفها وفد المعارضة في المحادثات التي تجرى بوساطة الأمم المتحدة في جنيف. ويشجع الاتحاد الأوروبي على الوحدة بين جماعات المعارضة ويرحب بحقيقة

أن المعارضة قد كثفت التنسيق والأعمال التحضيرية للتفاوض بشأن حل سلمي للنزاع السوري.

ويحث الاتحاد الأوروبي وفد الحكومة على أن يضع أخيرا خطته المتعلقة بالتنفيذ الفعلي لعملية انتقال سياسية حقيقية. إن خطابات مثل ذاك الذي ألقاه بشار الأسد بتاريخ ٧ حزيران/يونيه، والتي ترفض العملية السياسية وترفض شرعية وفد المعارضة وتدعو إلى حل عسكري، تبدو مدبّرة لتقويض عملية فريق الدعم وتقوّض معها أفضل أمل لتحقيق السلام في سورية.

ولا يمكن تحقيق سلام دائم في سورية في ظل القيادة الحالية، ومن دون معالجة التظلمات والتطلعات المشروعة لجميع مكونات المجتمع السوري.

إن الاتحاد الأوروبي مستعد لزيادة دعمه إلى درجة أكبر لكل من العمل الإنساني والمفاوضات السياسية على السواء، بالتنسيق الكامل مع المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. وإننا على استعداد لتقديم الدعم على وجه السرعة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم في ظروف آمنة ما إن يبدأ الانتقال السياسي.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في العراق.

إن تصاعد الأنشطة الإرهابية التي شهدناها في الآونة الأخيرة هو علامة على أن تنظيم داعش يتقهقر على الجبهة العسكرية. ومع ذلك، فإن كل هجوم يؤدي إلى فقدان الحياة هو أرض خصبة للمزيد من التوتر الطائفي في بلد ومنطقة تتطلب التماسك والوحدة في مواجهة أزمة معقدة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه الثابت لجهود رئيس الوزراء العبادي لإنشاء حكومة جامعة ولبرنامجه الإصلاحي. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزه العراق ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار. لا يمكن بناء عراق قوي وموحد إلا بحكومة توفر الأمان والخدمات والفرص لجميع مواطنيها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الحكومة العراقية في هذا المسعى.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، ربما نكون قد بلغنا مرحلة حرجة. لقد حان الوقت لكي تصبح المبادرات الدولية جهداً جماعياً متسقاً لإحياء الحل القائم على وجود دولتين. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، على النحو المبين في استنتاجات المجلس السابقة، ليس هناك بديل عن حل الدولتين التفاوضي الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وحل جميع مسائل الوضع الدائم من أجل إنهاء النزاع. وهو يظل السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء النزاع إلى الأبد. إنه يفتح آفاقاً لدولة إسرائيل آمنة ودولة فلسطين مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي تتمتع بمقومات البقاء والسيادة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق حالياً لأن الحل القائم على وجود دولتين يمكن أن يذهب إلى غير رجعة. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي متحد في تصميمه على العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين والمنطقة لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا هو السبب في أن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، في تقريرها الصادر في ١ تموز/يوليه، قد حددت الاتجاهات الخطيرة في الميدان والتي تعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بنشر تقرير المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التوصيات الواردة في التقرير مساهمة منه في تهيئة الظروف لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الاتجاهات السائدة على أرض الواقع، ويدعو الطرفين إلى الانخراط بسرعة مع

المجموعة الرباعية وغيرها من الجهات المعنية وتنفيذ التوصيات بالكامل. وهذا التنفيذ من شأنه أن يظهر التزاماً حقيقياً بالتوصل إلى حل سلمي عن طريق إعادة بناء الثقة المتبادلة وتهيئة الظروف المواتية للمفاوضات المباشرة والهادفة التي تحل جميع مسائل الوضع النهائي. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم الطرفين في تلك العملية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالبيان المشترك بشأن مبادرة السلام في الشرق الأوسط الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري المعقود في باريس في ٣ حزيران/يونيه. وهناك حالياً حاجة إلى شمول الجميع في متابعة تقرير اجتماع باريس وتقرير المجموعة الرباعية. ويجب أن تسير هذه المبادرات الدولية الرئيسية جنباً إلى جنب وفي تنسيق جيد ومتسلسل لتشكل جهداً جماعياً متسقا من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، في حين تمهد الطريق لإجراء محادثات مباشرة.

كما يشجع الاتحاد الأوروبي المناقشات في سياق مبادرة السلام العربية، التي تحمل الأمل في تحقيق تسوية إقليمية دائمة.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار دوامة العنف. فالعنف يكلّف أرواحاً بشرية. وهو يتسبب في الحزن والاستياء وزيادة الريبة وتبادل الاتهامات، مما يقوض احتمالات التوصل إلى حل سلمي.

وفي حين أن قلوبنا مع أسر الضحايا، فإننا نحث الطرفين على العمل من أجل تهدئة التوترات، والامتناع عن القيام بأعمال في شكل تحريض واستفزاز لا تؤدي إلا إلى تأجيج المزيد من التوتر، وعلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني والتقيد بمبادئ الضرورة والتناسب في استخدام القوة.

كما نذكر بأن من شأن إعادة إرساء الأفق السياسي واستئناف الحوار وحدهما القدرة على وقف العنف. ولا يمكن لتدابير الأمن وحدها أن توقف دوامة العنف. ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، والإجراءات التي اتخذتها في هذا السياق، من قبيل الإخلاء والنقل القسري للسكان وأعمال الهدم والمصادرة، بما في ذلك هدم مشاريع الاتحاد الأوروبي، تشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا.

إن الوحدة الفلسطينية أمر أساسي لوجود دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. ويجب أن يؤيد الرئيس عباس الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة تأييدا تاما، وهو أمر أساسي لإحراز التقدم صوب الحل الدائم وأساسي لتحسين أمن الفلسطينيين والإسرائيليين. إن أنشطة المقاتلين والحالة الإنسانية المزرية في غزة تغذي عدم الاستقرار العام وتعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق حل تفاوضي.

إننا بحاجة إلى قيادة جريئة في الميدان لعكس مسار هذه الاتجاهات. وهذا يتطلب إنهاء كل من التوسع الاستيطاني والعنف. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يأسف لأن رد إسرائيل كان هو المصادقة على بناء المئات من الوحدات الاستيطانية الإضافية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن شأن تغير أساسي في سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في المنطقة جيم، أن يزيد إلى حد كبير من الفرص الاقتصادية، ويمكن المؤسسات الفلسطينية ويعزز الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وينبغي للقيادات الفلسطينية أن تدين باستمرار وبوضوح الهجمات الإرهابية المحددة. ونشجع القيادة الفلسطينية على أن تبدي معارضتها للتحريض على العنف بوضوح وتنأى بنفسها عن هذه الأعمال. وبغية تلبية احتياجات السكان الفلسطينيين، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على الانخراط بحسن نية في عملية المصالحة، على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية، والديمقراطية وسيادة القانون. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات سريعة لإحداث

تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق وفتح المعابر فتحا كاملا، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وختاما، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع النظراء الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى جانب المجموعة الرباعية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، داخل المنطقة وخارجها، من أجل إحراز تقدم نحو سلام عادل ودائم على أساس حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتقدم بالتهنئة، بداية، على ترؤسكم أعمال هذا المجلس لهذا الشهر.

تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام عشرات القرارات حول القضية الفلسطينية، وكانت المنظمة الدولية قد اتخذت عددا من القرارات المحورية مثل القرار ١٩٤ (د-٣) (III) حول حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) أيضا. وهي كلها قرارات ترفض الاحتلال وتؤكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وحق العودة وسيادته على موارده الطبيعية، كما تعتبر هذه القرارات كلها قرار إسرائيل ضم القدس المحتلة لاغيا وباطلا وغير شرعي. كما أنها قرارات تؤكد عدم شرعية الاستيطان وتدين الانتهاكات الإسرائيلية لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتطالب بوقفها.

الآن، وبعد اتخاذ كل تلك القرارات وبعد مرور ما يقارب نصف القرن على احتلال إسرائيل للأراضي العربية يحق لنا أن نتساءل عن مصداقية مثل هكذا جلسات في التعامل مع هذا الملف الهام بعد أن انتقل الملف من مجلس الأمن إلى المجموعة الرباعية، وعن جدية الدول النافذة في حل القضية الفلسطينية حلا عادلا ودائما وشاملا وفقا لقرارات الأمم المتحدة التي أشرت إليها آنفا.

والسؤال هو الآتي: متى سينعم الشعب الفلسطيني بالحياة بشكل كريم في دولته المستقلة المنشودة؟ سؤال دأبنا على طرحه منذ سبعين عاما، أي تقريبا منذ تأسيس الأمم المتحدة. ومتى سيعود أهلنا في الجولان السوري المحتل إلى حضن وطنهم الأم، سورية؟، بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا في الجولان منذ العام ١٩٦٧؟ سؤال دأبنا على طرحه منذ خمسين عاما تقريبا. ومتى ستنسحب إسرائيل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة؟ سؤال دأبنا على طرحه منذ عشرات السنين. أما آن الأوان لكل هذه القوى الدولية الفاعلة أن تجد الصيغة الملائمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع العربي الإسرائيلي؟ هذه أسئلة نطرحها على حكومات الدول الحريصة حقا على سمو القانون الدولي وعلى بقاء مصداقية الأمم المتحدة.

أتحدث اليوم أمامكم بصفتي طرفا رئيسيا في هذا البند باعتبار أن جزءا من أراضي بلادي سورية، وهو الجولان، تحت الاحتلال الإسرائيلي. في هذا السياق، ما زالت إسرائيل تتجاهل كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالجولان السوري المحتل وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وهو القرار الذي اعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا ولا قيمة قانونية له، حيث تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الممنهجة لحقوق الإنسان وتستمر بنشاطات الاستيطان وسياسات القمع بحق المواطنين السوريين، وتسرق موارد الجولان الطبيعية، بما في ذلك المياه والنفط. حيث بدأت شركة أفيك الأمريكية بالتنقيب عن النفط في الجولان السوري المحتل بالقرب مما يسمى بمستوطنة ناطور.

أضف إلى ذلك أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد قامت مؤخرا بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي الجولان السوري المحتل بغرض توزيعها على مستوطنين سيتم استقدامهم للاستيطان على الأراضي المصادرة بغرض إقامة مشاريع زراعية. وتحت مسمى مشروع المزارع شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلية في إقامة ٧٥٠ مزرعة جديدة في الجولان السوري المحتل، وقد تم استقدام ٩٠ عائلة مستوطنة هذه السنة للاستيطان في هذه المزارع. وعلى أن يتم استقدام ١٥٠ عائلة جديدة كل عام، ليصل مجموع هذه العائلات إلى ٧٥٠ عائلة. إن كل تلك الإجراءات الإسرائيلية تشكل انتهاكا صارخا للقوانين الدولية ولاتفاقيات جنيف ولقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ويجب وقفها فورا، وهي لا تترك لنا خيارا آخر لمواجهتها إلا مقاومة هذا الاحتلال بكل الوسائل القانونية التي يكفلها الميثاق.

أضف إلى كل ذلك اعتقال إسرائيل للكثير من السوريين الرازحين تحت الاحتلال، بما في ذلك إعادة اعتقال مانديلا سورية، المناضل صدقي المقت، الذي اعتقلته إسرائيل لمدة ٢٧ عاما وهي نفس الفترة التي قضاها نيلسون مانديلا في سجن الأبارتايد. والأمر الذي قد لا يعرفه البعض هنا هو أن إسرائيل قد أعادت اعتقال المناضل المقت لأنه عمل على توثيق وفضح دعم إسرائيل لجبهة النصر المرتبطة بتنظيم القاعدة وما يسمى ”لواء اليرموك“ التابع لداعش في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل بالصوت والصورة. إن كل هذه المعلومات، بالإضافة إلى الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل لم تكن كافية لإثارة قلق الأمانة العامة وإدارة الشؤون السياسية والمنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتؤكد بلادي أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يستوجبان من الأمم المتحدة ومجلس الأمن المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، خاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١) وذلك من خلال إلزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف ممارساته العدوانية والانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لم تكتف إسرائيل بكل تلك السياسات العدوانية التي أشرت إليها لتوي، بل وصل بها الأمر إلى حد التعامل مع الإرهابيين، بما في ذلك مجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في منطقة الفصل، مثل جبهة النصرة، حيث تقدم لهم مختلف أشكال الدعم وتعالج مصابي هؤلاء الإرهابيين في المشافي الإسرائيلية ويتكفل القطريون بدفع الفواتير، وذلك وفقا لما أكدته تقارير الأمين العامة الأخيرة عن

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤، وبشكل عرّض حياة حياة أفراد تلك القوة للخطر وأدى إلى ازدياد حرية حركة المجموعات الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان، ومكّن تلك المجموعات من خطف حفظة سلام تابعين للقوة أكثر من مرة، من كل من فيجي والفلبين. ولذلك أكرر دعوتي إلى ضرورة التعامل مع هذا الواقع الخطير بما يستحقه من جدية واهتمام ودونما أي إبطاء.

وأخيرا، إنني أربأ بنفسي عن الرد على بعض التعليقات غير اللائقة التي صدرت عن بعض المتحدثين بحق بلادي سورية، لا سيما من قبل الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، والممثل الدائم للاتحاد الأوروبي. وهي تعليقات هدفها الأساسي حرف الانتباه عن مضمون هذا البند بغرض تخفيف الضغط عن إسرائيل والدخول في عروض دونكيشوتية لمحاربة طواحين الهواء بدلا من العمل بجدية ومسؤولية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا.

لقد فات على ممثل الاتحاد الأوروبي أن البند قيد النظر يُعنى بشكل حصري وأساسي بالنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وليس بالوضع في سورية، وهو وضع شاركت دول أوروبية في خلقه منذ البداية، وتورطت هذه الدول نفسها في سفك دماء السوريين منذ البداية عبر تصدير الإرهاب الأوروبي التكفيري إلى بلادي سورية، وهو إرهاب أطلقت عليه بعض هذه الدول الأوروبية اسم ''الجهاديين'' و ''المعارضين المعتدلين'' عندما كان يستهدف شعبنا في سورية، كان اسمهم جهاديون ومعارضون معتدلون عندما كانوا يستهدفون السوريين، لكن عندما ارتد هذا الإرهاب إلى عواصمهم الأوروبية أضحى يسمى إرهابا، وهو كلام يعرف الجميع أن وزير الخارجية الفرنسي السابق لوران فابيوس، قد قاله في قمة مراكش التي ادعت آنذاك تشكيلها لجسم معارض سوري عام ٢٠١٢. وقال نفس الكلام وزير داخلية فرنسا آنذاك، الذي أصبح اليوم رئيسا للوزراء. كلاهما قال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أن الإرهاب الأوروبي الذي أرسل إلينا من فرنسا اسمه ''جهاديون فرنسيون'' استخدموا عبارة ''جهاديون فرنسيون'' وبالتالي هؤلاء الجهاديون الذين أرسلتهم إلينا فرنسا عادوا إليها وعبثوا بأمنها وقتلوا فرنسيين أبرياء بسبب إهمال الحكومة الفرنسية ورعايتها للإرهاب في وقت مبكر من الأزمة السورية. وقد فعلت بعض الدول الأوروبية الشيء نفسه للأسف، فارتد عليها إرهابا كما هو حال الإرهاب الذي صدّرته هذه الدول إلى بلادي سورية على مدى أعوام الأزمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ساتر (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): ترحب النرويج شأنها شأن كثيرين آخرين، بنشر تقرير المجموعة الرباعية، ونود أن نشكر فرنسا على عقد مؤتمر باريس.وتتمثل الرسالة الرئيسية الصادرة عن كليهما في اتخاذ إجراءات حاسمة على وجه الاستعجال لإنقاذ حل الدولتين.فليس هناك مسار آخر موثوق به نحو السلام الدائم.ومع ذلك، تشير الاتجاهات السائدة في الميدان بصورة قاطعة نحو واقع الدولة الواحدة الذي لا يتوافق مع هذه الرؤية أو مع مصالح الأطراف المعلنة.

وتحث النرويج الطرفين على التصدي للتهديدات الوشيكة لحل الدولتين عبر تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية.ويجب على الطرفين إبداء التزامهما الجاد، فضلا عن التحلي بروح القيادة كي يتسنى لهما عكس مسار هذه الاتجاهات المثيرة للقلق من قبيل توسيع المستوطنات واستمرار العنف.ويجب وقف التوسع الاستيطاني وما يتصل به من أنشطة أخرى.فهي بمثابة عقبات رئيسية في طريق السلام، وتؤدي إلى تآكل احتمالات حل الدولتين.ويجب الحد من أعمال العنف والإرهاب.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولية الطرفين عن حل النزاع.ومع ذلك، يجب علينا الاضطلاع بدور نشط في وضع إطار موثوق به استنادا إلى الاتفاقات القائمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لتسوية جميع مسائل الوضع النهائي. وفي حين نواصل تشجيع الطرفين على العودة إلى المفاوضات، فإن من الضروري أن يؤيد العالم واقع بناء الدولتين.

وخلال رئاستنا لمجموعة المانحين الدوليين من أجل فلسطين – لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين – ما تزال النرويج تعمل بنشاط في تهيئة المؤسسات الفلسطينية للاضطلاع بمهام الدولة ودعم الاقتصاد الفلسطيني على مسار مؤد نحو مزيد من الاستقلال والاكتفاء الذاتي. وتساعد هذه الجهود في تمهيد الطريق نحو بناء واقع الدولتين وتؤدي دورا حاسما في الإبقاء على هذه الرؤية.وقد ثبتت جدوى الآليات الفعالة للتعاون الاقتصادي المباشر بين الطرفين، إلى جانب القدرة الدولية على الرصد والإبلاغ المنتظمين عن الاقتصاد الفلسطيني، مع العلم بأنه من صميم عمل لجنة الاتصال المخصصة.ويظل هذا نموذجا استثنائيا في المنطقة.

وفي آخر اجتماع للجنة الاتصال المخصصة في بروكسل، اتفق الطرفان – جنبا إلى جنب مع الجهات المانحة – على استراتيجية مدتها سنتان وتشمل تحقيق استقرار الميزانية عن طريق سد الفجوات المالية وتيسير التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص.ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري المقبل للجنة الاتصال المخصصة في ١٩ أيلول/سبتمبر، على هامش اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك.وقد أصبحت الحاجة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في سورية أكثر إلحاحا من ذي قبل.وتؤيد النرويج تماما الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في هذا الصدد. وتقع على عاتق كلا الطرفين مسؤولية جسيمة إزاء تحويل المحادثات إلى عملية مفاوضات تتسم بالمصداقية ومن شأنها أن تفضي إلى عملية انتقالية سياسية حقيقية.ويجب على الطرفين الشروع في التصدي للمسائل الصعبة المتضمنة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي ليبيا أيضا، يعدُّ الحل السياسي عنصرا حاسما لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وإقامة دفاع دائم ضد هذه الآفة وما يرتبط بها من طفرات قد تنشأ في المستقبل.وقد حان الوقت لكي تعمل جميع الأطراف معا في إطار حكومة شرعية واحدة للوفاق الوطني، وفقا للاتفاق السياسي الليبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وسأعرض موجزاً لبياني؛ وستعمم صيغته الكاملة. وإنني أنقل تقدير الحركة للرئاسة اليابانية على عقْد هذه المناقشة المفتوحة، في هذا المنعطف الدقيق للشعب الفلسطيني والشرق الأوسط. وأشكر أيضاً المنسِّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية.

في كل مرة يعقد هذا المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، تدعو الحركة إلى الاهتمام والعمل الدوليين العاجلين، لمعالجة الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والوحشي، الذي يسبِّب معاناة شديدة للشعب الفلسطيني، ويلهب التوترات بشكل خطير في حالة متقلبة أصلاً. فكيف يمكن للمجلس أن يبقى صامتاً، بينما تواصل إسرائيل قمعها لأبناء الشعب الفلسطيني بصورة متعمَّدة ومنهجية، وإنكارها حقوقهم واستعمارها وضمها الأرض الفلسطينية بحكم الأمر الواقع؟

وخلال المناقشة المفتوحة الأخيرة، استنكرنا – إلى جانب المجتمع الدولي بأسره – تصريحات إسرائيل بأنها كانت قد صنَّفت ٣٧٠ دونماً في الضفة الغربية، بما يسمَّى بالأراضي الحكومية، كجزء من حملتها الاستيطانية المتواصلة غير القانونية. وقد أُتبِع ذلك الآن بقرار آخر من جانب إسرائيل للمضي بمخططاتٍ لبناء ما لا يقل عن ٨٠٠ وحدة استيطانية إضافية في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، في انتهاك خطير للقانون الدولي، وازدراء كامل لقرارات مجلس الأمن ودعوات المجتمع الدولي إلى وقف تلك الانتهاكات. وينبغي ملاحظة أنَّ هذا الإعلان قد جاء في الأيام التي تلت مباشرة صدور تقرير المجموعة الرباعية، ممَّا سلَّط المزيد من الضوء على عدم ملاءمة تلك الجهود، لإرغام إسرائيل على وقف تلك الممارسة غير القانونية.

وبجرأة ناجمة عن ذلك الإفلات من العقاب، وتقاعس مجلس الأمن، كثَّفت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تدابيرها القمعية غير القانونية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، وبينهم الأطفال والنساء، موقعة مزيداً من الوفيات والإصابات، وحرمانهم من حقهم في الحماية بين أمور أخرى. والتأثير المدمِّر لهذه الانتهاكات الإسرائيلية هائل،

كما يتجسَّد في التوترات المتصاعدة، والظروف الاجتماعية – الاقتصادية المتردية، وهذا التأثير يتعمَّق بين السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين يرزحون تحت نير هذا الاحتلال الإسرائيلي الذي مضى عليه نحو نصف قرن. ويجب رفض أيِّ تبرير لهذا الإجرام، وقد طال انتظار إجراءٍ بشأن هذه المسألة – وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ومسؤولياتنا الأخلاقية تجاه قضية فلسطين.

وتغتنم الحركة مرة أخرى الفرصة لحث المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، على اتخاذ خطوة حاسمة وتاريخية طال انتظارها، نحو إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وتمهيد السبيل لاستيفاء حقوق الشعب الفلسطيني واستقلاله، ومن أجل تسوية عادلة وسلمية للنزاع، بما يشمل حلاً عادلاً لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، بما ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهنا يجب علينا أن نحذِّر مجدداً من أنه لا يمكن استدامة الوضع القائم للأبد.

وفي هذا الصدد، ننوِّه بالجهود الإقليمية والدولية الجارية لتوليد الإرادة والزخم السياسيين اللازمَين لحلِّ النزاع، بما يشمل الاجتماع الوزاري الذي عُقِد في باريس، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، دعماً للسلام الفلسطيني – الإسرائيلي، والتعهُّد بعقد مؤتمر سلام دولي نحو ذلك الهدف في الأشهر المقبلة. وإننا ندعو مجلسَ الأمن إلى القيام بدوره الصحيح.

وتغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد مجدداً تضامنها الثابت مع أبناء الشعب الفلسطيني، منوِّهة بعقودٍ من صمودهم على الرغم من المعاناة والظلم الشديدين جداً. وتؤكد الحركة دعمها لتجسيد تطلعاتهم الوطنية المشروعة، وحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما يشمل حق تقرير المصير والحرية في دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن إيجاد حلٍّ عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤(د. الثالثة).

ويستمر لبنان في معاناته الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية لحدوده، والاقتحامات لأراضيه، مقرونة بسنة تلو سنة من الاحتلال والعدوان. ومن المؤسف أنَّ إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي اللبناني، مكثِّفة غاراتها فوق لبنان. وهذه الأنشطة انتهاك صارخ للسيادة اللبنانية والقرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١(٢٠٠٦). وينبغي تنفيذ بنود ذلك القرار على نحوٍ يضمن توحيد أسس الاستقرار والأمن في لبنان، ويمنع إسرائيل من انتهاك السيادة اللبنانية يومياً.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تُدين الحركة جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، والتي تكثَّفت منذ اندلاع الأزمة السورية. وحركة عدم الانحياز تطالب مجدداً بأن تتقيَّد إسرائيل بالقرار ٤٩٧(١٩٨١)، وتنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢(١٩٦٧) و ٣٣٨(١٩٧٣).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقْد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأنوه بمداخلتَي الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

إنَّ النزاع الجاري في سورية ما انفكَّ يولِّد معاناة مدنية مروِّعة ويمكن منعها. والتقارير بشأن الهجمات العسكرية والهجمات المضادة المتجددة، من قِبَل جميع أطراف النزاع تقريباً، في انتهاكٍ لوقف الأعمال القتالية الذي لا يزال سارياً، مثيرة للقلق الشديد.

وترى البرازيل منذ وقت طويل أنَّه من الضروري وينبغي إنهاء الحرب عبْر عملية سياسية، بقيادة شعب سورية ومُلكيته. ومع تأكيدنا مجدداً دعمنا القوي لجهود المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا، لا يسعنا إلاَّ أن نعرب عن قلقنا حيال الافتقار الواضح إلى تقدم المحادثات الأخيرة بين السوريين في جنيف. وعلى جميع الأطراف وداعميها أن يثبتوا استعدادهم للعمل بشكل بنَّاء في الجولات المقبلة، والمضيِّ قدماً نحو انتقالٍ سياسي مستندٍ إلى حوكمة موثوقة وشاملة وغير طائفية، وإعدادٍ دستور جديدٍ كما نص على ذلك القرار ٢٢٥٤(٢٠١٥).

إنَّ البرازيل تُدين بشدة جميع جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإرهاب، والانتهاكات الخطيرة الأخرى المرتكَبة في سورية، وتؤكد ضرورة المساءلة. وفي هذا الصدد، أؤكد على آخر تقرير للجْنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسورية، بقيادة الأستاذ باولو سيرجيو بنهيرو، الذي يصوِّر مجموعة مروِّعة من الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الطائفة اليزيدية في سنجار، وهي فظائع قد تشكل قضية إبادة جماعية. وإننا نحث أيضاً جميع الأطراف وداعميها على التقيد بالتزاماتهم بمقتضى القانون الإنساني الدولي، بما فيه حظر الاستهداف المتعمَّد للمدنيين.

وكان القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) خطوة هامة صوب تعزيز الإطار القانوني لحماية الكوادر والمنشآت الطبية والإنسانية في النزاعات المسلحة. وذلك أمر مهم للغاية في سورية.

إن تقرير لجنة التحقيق في العراق الذي صدر مؤخراً، وهو تقرير شامل عن ملابسات التدخل العسكري في العراق في عام ٢٠٠٣ وتداعياته، هو تذكرة مؤسفة بمخاطر العمل العسكري في غياب ولاية واضحة من مجلس الأمن. وتداعيات الخيارات الخاطئة والمبنية على معلومات مغلوطة قبل ١٣ عاماً مافتئت تهدد الأمن والاستقرار في العراق ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، غير أن آثارها السلبية الشاملة على أجزاء أخرى من العالم لا يمكن التغاضي عنها.

والبرازيل تدين بأقوى العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٣ تموز/يوليه، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من مائتي شخص في العراق – وهي الأكثر دموية في البلاد منذ الغزو في عام ٢٠٠٣ – وكذلك الهجمات التي وقعت مؤخراً في إسرائيل والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن. وتعرب البرازيل عن تعازيها لكل المتضررين من الهجمات الإرهابية وتؤكد مجدداً أنه ما من مبرر للإرهاب على الإطلاق. فالإرهاب الذي يتنافى مع كل المبادئ والقيم التي تمثلها الأمم المتحدة يتطلب استجابة منسقة. وفي هذا الصدد، نثني على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٩١/٧٠ في الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعقود في ١ تموز/يوليه، ونتوقع أن يكون له دور هام في توجيه جهودنا الجماعية في المستقبل.

وقد أحطنا علماً بتقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، الذي تناول العقبات الرئيسية أمام حل دائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وقدم توصيات محددة في هذا الصدد. وترى البرازيل أنه كان على التقرير أن يسلط الضوء على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والتحديات التي تشكلها للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونحن نسلم بأن ثمة خطوات يجب اتخاذها على وجه السرعة لعكس مسار التوجهات السلبية الحالية والتقدم صوب تنفيذ حل الدولتين. كما نلفت الانتباه إلى حدثين هامين عقدا في الشهر الماضي لمناقشة استراتيجيات لتنشيط عملية السلام: الاجتماع الوزاري في باريس، الذي استضافته حكومة فرنسا، والمؤتمر المتعدد الأطراف الذي نظمته في جنيف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وتتوقع البرازيل أن يلهم هذان الحدثان مجلس الأمن لكي يمارس كامل مسؤولياته ويقود الجهود الدولية بفعالية للسعي، دون إبطاء، إلى إقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة

وقابلة للحياة للشعب الفلسطيني داخل حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمتها، تعيش في سلام ووئام مع إسرائيل. وللأسف، فقد انقضت أكثر من سبع سنوات منذ اتخذ مجلس الأمن قراراً بصدد تلك المسألة ذات الأهمية البالغة.

وفي غضون ذلك، ظلت الحالة الإنسانية في غزة مأساوية، واستمر الجانيان في ارتكاب أعمال العنف، الأمر الذي ترفضه البرازيل بصورة قاطعة. والبرازيل تدين بشدة الموجة الأخيرة من الهجمات في إسرائيل والأراضي المحتلة، والتي استهدفت المدنيين الأبرياء أساساً على مدى الأسابيع القليلة الماضية. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في التنديد بإعلان إسرائيل مؤخراً عن نيتها للتوسع في بناء وحدات استيطانية في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية، ونعرب عن خيبة أملنا إزاء ذلك الإعلان. وعلى مر السنوات القليلة الماضية، ظهرت جلية أمام المجتمع الدولي أدلة دامغة على أن دورات العنف والانتقام السلبية ضد الأبرياء على هذا النحو لن تسهم في تحقيق تطلعات الغالبية من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق سلام مستدام.

في ليبيا، لا تزال حكومة الوفاق الوطني تواجه التحديات المتصلة بحاجتها إلى تعزيز سلطتها السياسية وسيطرتها الإقليمية. والبرازيل تحث جميع الأطراف التي لم تمتثل للاتفاق السياسي الليبي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى استعادة الوحدة الوطنية في ليبيا. ونؤكد مجدداً دعمنا للممثل الخاص مارتن كوبلر في هذه الظروف المعقدة، ونعرب عن أملنا في أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عما قريب من إعادة إرساء وجودها في طرابلس.

وفي حين لا يزال الوضع الإنساني في اليمن وخيماً، نأمل أن تؤدي المفاوضات الجارية بين الأطراف اليمنية في الكويت، بتيسير من الأمم المتحدة، إلى نتائج إيجابية في القريب العاجل. وقد أحاطت البرازيل علماً مع الاهتمام بخارطة الطريق للسلام التي قدمها المبعوث الخاص شيخ أحمد، وكذلك اقتراحه لتعزيز مكتب المبعوث الخاص من أجل المضي قدماً صوب تسوية شاملة للنزاع. ونحث كل الأطراف وداعميها في الخارج على التعاون في ذلك المسعى وتوحيد الجهود لاستعادة السلام والاستقرار في اليمن، ما يؤدي إلى صياغة مشروع الدستور والإصلاح الانتخابي وعقد الانتخابات العامة في الوقت المناسب، وفقاً للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الوضع في منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ ويزداد هشاشة ولا يمكن التنبؤ به. والتهديد المتنامي للإرهاب والتطرف يزيد من تعقيدات الموقف في المنطقة التي تعصف بها نزاعات طال أمدها. وأطول تلك النزاعات أمداً هو الذي يشمل إسرائيل وفلسطين، ولا يزال محتدماً، مع توقف محادثات السلام منذ أكثر من عامين، وعدم وجود أي بوادر لاستئنافها، على الأقل في المستقبل القريب. ويزداد الوقف سوءاً فيما يبدو، مع تصاعد العنف على كلا الجانبين، وفي غياب ضبط النفس والاعتدال. وتتطلب الحالة الإنسانية المتردية في الأراضي الفلسطينية والعنف في إسرائيل بذل جهود عاجلة ومستمرة من جانب المجتمع العالمي لاستئناف محادثات السلام.

نرحب بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى إسرائيل وفلسطين مؤخراً. وكما قال الأمين العام، لا بد من خطوات شجاعة للتوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض من أجل إحلال السلام الدائم والأمن والكرامة لشعبي إسرائيل وفلسطين. وحل الدولتين هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق للحفاظ على السلام في المنطقة. ومن مسؤولية الجانبين كفالة الاقتراب أكثر من الحل عوضاً عن الابتعاد عنه أكثر فأكثر. وفي هذا الصدد، نحن نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في التأكيد على أن المجتمع الدولي يجب أن يكون حازماً في

تصميمه على مساعدة الجانبين عندما يقتضي الأمر ذلك. وعلى مجلس الأمن أن يقود تلك المساعي.

وفي هذا السياق، نرحب بأول تقرير للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بشأن على العوائق التي تحول دون التوصل إلى حل دائم وتوصياتها لدفع حل الدولتين من خلال المفاوضات. ونرحب كذلك بمبادرة السلام الفرنسية والمؤتمر الدولي الذي عقد في الشهر الماضي في باريس بهدف إحياء محادثات السلام. ونأمل أن تؤدي الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي إلى إرساء أرضية مشتركة وتفاهم متبادل وأفق سياسي مشترك، بحيث يتسنى للجانبين بدء المحادثات مرة أخرى من خلاله. ولدينا إيمان راسخ بأن الحل السياسي التفاوضي لتلك القضية هو السبيل الوحيد إلى السلام الدائم والمستدام.

والهند لديها سجل طويل الأمد من التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعم القضية الفلسطينية وتقديم المساعدة لبناء الدولة الفلسطينية، وتنمية الموارد البشرية وجهود بناء القدرات. والحل العادل للقضية يجب أن يفضي إلى قيام دولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة وموحدة، والقدس الشرقية عاصمة لها، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، كما أقر بذلك في خارطة الطريق للمجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويتجلى التزامنا المتواصل إزاء القضية الفلسطينية وصداقتنا مع الشعب الفلسطيني في التواصل المستمر مع القيادة الفلسطينية والزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى الأخيرة، بما في ذلك زيارات القادة الهنود إلى فلسطين، بما في ذلك على مستوى رئيس الجمهورية ووزير الخارجية.

وفيما يتعلق باليمن، نرحب بإعلان المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، في الأسبوع الماضي عن التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لمحادثات السلام اليمنية. ونأمل أن المحادثات برعاية الأمم المتحدة، التي ستدخل مرحلة جديدة في الأسابيع القادمة، ستفضي إلى حل على أساس توافقي.

أما عن سورية، فترحب الهند بإحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، السيد ستيفان دي مستورا. ونأمل في التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع بمشاركة جميع الأطراف. كما يحدونا الأمل أن تكفل المحادثات السورية تحت رعاية الأمم المتحدة عملية انتقال سياسي شاملة بقيادة وملكية سوريتين، بحيث تضع حداً لأعمال العنف في سورية، وتسهم في تحقيق الاستقرار في البلاد والمنطقة. إن الوضع الإنساني في سورية ما زال يثير بالغ القلق، ولا بد من معالجته على نحو فعال. وستبقى الهند ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية الثنائية إلى سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد صادقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وبما أن هذا أول بيان يدلي به وفدي في مجلس الأمن بعد انتخاب بلدنا عضواً غير دائم في مجلس لفترة السنتين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، أود أن أشكر الوفود على دعم ترشيح كازاخستان، ونحن نعتبرها مسؤولية جليلة وجادة.

والمهم أن أحد بياناتنا الأولى الموجهة إلى المجلس في أعقاب الانتخابات يدور حول هذا البند الصعب من جدول الأعمال.

وإننا نولي أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط، ونولي اهتماما خاصا لتسوية المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. والأمين العام في تقريره الأخير عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني A/71/87) - E/2016/67)، يشير إلى الاتجاهات

السلبية على الأرض وهي، حسب رأيه، تجعل الحل القائم على وجود دولتين أبعد منالا. ونحن نتشاطر شواغله والشواغل الواردة في تقرير المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الذي صدر في وقت سابق من هذا الشهر. لذلك، يحث وفد بلدي المجموعة الرباعية على مواصلة جهودها المعنية بالوساطة، حتى بشكل أكثر قوة، بغية التوصل إلى المفاوضات الرامية إلى كفالة الاستقرار، مهما بدت المهمة صعبة.

ويتشاطر وفدي أيضا رأي الدول الأعضاء الأخرى بأن الحل القائم على وجود دولتين، والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام ضمن حدود عام ١٩٦٧، هي الوسائل الوحيدة لتحقيق السلام الدائم. ونحن نقف أيضا إلى جانب تعزيز العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، ونشجع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على إظهار الالتزام السياسي اللازم من أجل التوصل إلى اتفاق تاريخي لتحقيق السلام.

وتؤيد حكومة كازاخستان تأييدا كاملا الاقتراح المعروض منذ حين بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. فإنشاء منطقة من هذا القبيل يمليه الدور المحوري الذي ستقوم به لكفالة تحقيق الأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء. مرة أخرى، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تفهّم الوضع والعمل بثقة من أجل التغلب على الآراء المتفاوتة التي تحول دون إنشاء هذه المنطقة.

وتدعم كازاخستان دعما كاملا عملية السلام السورية في إطار محادثات جنيف الثالثة لتحقيق السلام، والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونهيب بالدول الأعضاء أن تؤيد تدابير الأمين العام، وجامعة الدول العربية، والفريق الدولي لدعم سورية، من أجل إيجاد حلول مجدية. وبغية إسهامنا في هذه المسألة، استضافت كازاخستان جولتين من المشاورات السورية في أستانا عام ٢٠١٥.وقد شارك فيهما قادة مختلف جماعات المعارضة، وممثلون عن الأقليات العرقية والدينية في سورية.

ونظرا للاتجاهات الحالية، فإن عالمنا، والشرق الأوسط على وجه الخصوص، يتهددهما الخطر مرة أخرى. وليس بالإمكان التقليل من شأن هذه المخاطر. ومن هذا المنطلق، عمد الرئيس نور سلطان نزاربايف، رئيس كازاخستان، إلى تقديم وثيقة أمنية نموذجية جديدة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بعنوان ”بيان: العالم. القرن الحادي والعشرون“. إن هذا البيان مهم لأنه يتخذ موقفا كبيرا بشأن مسائل الحرب والسلم. وبغية تنفيذه، اقترح الرئيس نزاربايف إنشاء تحالف عالمي للدول من أجل تحقيق السلم والاستقرار والثقة والأمن تحت رعاية الأمم المتحدة. وسوف تتمثل المهمة المشتركة لهذا الائتلاف خلال العقد المقبل في إنهاء الحروب والصراعات في أفغانستان، والعراق، واليمن، وليبيا، وسورية، وشرق أوكرانيا، فضلا عن المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية.

وأكد رئيسنا أيضا على أنه إذا أريد للعالم أن يكون خاليا من الصراعات، فإن أوجه الظلم الناشئة عن السياسات العالمية، التي تشكل السبب الجذري للتوترات والتي تعوق التنمية، يجب إزالتها. وفي الوقت نفسه، لا بد من التأكيد مجددا على مبادئ القانون الدولي، واحترامها من قبل جميع البلدان، واقترانها بخطوات حاسمة نحو نزع السلاح. وهذه الجوانب كافة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى الحالة في الشرق الأوسط.

وكخطوة نحو تحقيق الوحدة الدينية، أطلقت قيادة كازاخستان، إلى جانب تركيا بوصفها البلد المضيف، عملية المصالحة الإسلامية كنموذج جديد للعلاقات في العالم الإسلامي، وذلك في مؤتمر القمة الثالث عشر الذي عقدته مؤخرا منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول خلال نيسان/أبريل. وهدف هذه العملية هو التوصل إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعزيز وحدة الأمة الإسلامية. لذلك،

ندعو حكومات جميع البلدان في المنطقة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع زيادة تصعيد التوترات الطائفية عن طريق إجراء الحوار في ما بين الزعماء الدينيين ومعهم.

أخيرا، نكرر التزام كازاخستان بالانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف من أجل كفالة تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد سيفيلا بورخا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إننا نأخذ الكلمة في المناقشة المفتوحة الهامة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم لنكرر التزام إكوادور التاريخي بقضية السلام في الشرق الأوسط، ودعمها لجهود المجتمع الدولي من أجل تسوية الصراعات المعلقة في المنطقة، من خلال الوسائل السلمية المحددة بموجب القانون الدولي لتسوية المنازعات.

وحقيقة أنه في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لم تنشأ دولة فلسطين المستقلة بعد أو تنضم إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية، على النحو المنصوص عليه في خطة التقسيم الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، تجعل حل هذه المسألة الأساسية واجبا على المنظمة وأولوية لها. لذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم وجود إجراء فعال من جانب مجلس الأمن، ولامبالاة من السلطات المعنية مباشرة، وتعنت من القطاعات المتطرفة في دولة إسرائيل التي يتم تشجيعها من مؤيدين خارجيين.

وفي الوقت نفسه، يشجعنا أن المجموعة الرباعية كررت في تقريرها الأخير أن

”قيام دولتين عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم الذي يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتطلعات الفلسطينية نحو إقامة الدولة السيادية [و] ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧“.

ويوفر التقرير أيضا بصيصا من الأمل في شكل الجهود الحميدة التي تبذلها فرنسا، مع مبادرتها الرامية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط.

أخيرا، نكرر دعمنا المستمر من إكوادور حكومة وشعبا للحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة بحدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ولو كان المجتمع الدولي قد حسم هذه المسألة في الوقت المناسب، لكان وفّر علينا قدرا كبيرا من المعاناة البشرية الفظيعة، وتجنبنا تصاعد الأعمال الإرهابية البغيضة التي تعطل السلام العالمي اليوم. وإننا نواجه مسألة ذات طابع سياسي بحت تتطلب حلولا سياسية، على الرغم من أنها تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، واعتداءات خطيرة على حقوق الإنسان، وتخلّف عواقب إنسانية بغيضة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): تشيد الكرسي الرسولي بالرئاسة اليابانية على لفت انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى للحالة الصعبة في الشرق الأوسط، في ضوء قيام المجموعة الرباعية بنشر تقريرها المؤرخ ١ تموز/يوليه عن الشرق الأوسط، وفي سياق استمرار أعمال العنف في سورية، والعنف الطائفي الفتاك في العراق، وتوقف محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

إن قضية فلسطين ما فتئت دون إجابة مرضية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. فبعد ٦٩ عاما تقريبا على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، لم يتم الوفاء سوى بنصفه. ولقد فشلت

عقود من المفاوضات في إقامة دولة فلسطينية. وطال الانتظار كثيرا لانهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي أصبح غير مقبول بشكل متزايد لأنه يزداد تعقيدا.

ولن يفوّت وفدي هذه الفرصة لكي يؤكد مرة أخرى أن الحل القائم على وجود دولتين، بالنسبة إلى الكرسي الرسولي، يشكل أفضل اتفاق. فالسلام الدائم سيظل حلما بعيد المنال، والأمن سيبقى سرابا إذا لم تتفق إسرائيل وفلسطين على العيش جنبا إلى جنب، مع تحقيق المصالحة والسيادة، داخل حدود معترف بها دوليا.

فلنعمل الآن لإنشاء الدولتين من أجل الإسرائيليين والفلسطينيين الذين لا يرغبون، في أعماق قلوبهم، في أكثر من تحقيق السلام والأمن. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراء بشأن توصيات تقرير المجموعة الرباعية الصادر في ١ تموز/يوليه، وذلك بتحقيق السلام والأمن لمواطني إسرائيل ودولة فلسطين ولشعوب العالم.

لا تزال الحالة في سورية إحدى حالات المعاناة التي تفوق الوصف بالنسبة للشعب السوري الذي يتعرض للقتل ويُرغَم على العيش تحت قصف القنابل أو الفرار إلى مناطق أقل تدميرا. يشعر وفد بلدي بأن من الواجب عليه أن يوجه انتباه المجلس مرة أخرى إلى الاضطهاد المستمر للمسيحيين والإيزيديين وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية على يد جهات من غير الدول في أجزاء من سورية والعراق.

وقد أدان البابا فرانسيس بأشد العبارات الممكنة جميع المسؤولين عن المجازر العبثية للمدنيين، أيّاً كان طرف النزاع الذي ينتمون إليه في سورية. كما ندد البابا بالذين يقدمون كميات كبيرة من النقود والأسلحة للمقاتلين الذين يقتلون ويشوهون السكان الأبرياء ويدمرون المؤسسات المدنية والهياكل الأساسية. ولا يسع المرء إلا أن يأسف لازدواجية من يتكلمون عن السلام وفي الوقت نفسه يزودون القتلة على كل جانب من النزاع بالأسلحة. وقد تساءل البابا فرانسيس: كيف يمكن للمرء أن يصدق شخصا يربّت بلطف على كتفه بيمناه ويضربه بيسراه ؟

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليناشد مرة أخرى الدول المنتجة للأسلحة أن تحد بشكل صارم من توريد الأسلحة إلى زبائنها من الدول وأن ترصد استخدامها. وعلى وجه الخصوص، يطلب وفد بلدي إلى المجتمع الدولي وقف الإمداد غير المشروع بالأسلحة إلى الجهات من غير الدول التي كانت في الآونة الأخيرة مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وغيرها من أشكال الفظائع الجماعية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

وتظهر الإحصاءات بوضوح أن السكان المدنيين هم الذين يقعون ضحايا بصورة غير متناسبة لاستخدام أسلحة متطورة تكنولوجيا أكثر من أي وقت مضى. إن الاغتيالات المدارة عن بعد دون مراعاة للأصول القانونية وما يسمى بالأضرار التبعية التي تقع في صفوف المدنيين بفعل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تبرز المسائل الأخلاقية والقانونية التي تستحق الاستعراض الدقيق وربما الاعتراض على أساس القانون الدولي الإنساني.

ويعتقد الكرسي الرسولي أن عمليات السلام لا تتوقف على المفاوضات الرسمية فحسب، مهما كانت ضرورية. وبوصف الشرق الاوسط مهدَ الحضارات العظيمة ومهد الديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام، فإن لديه من الموارد الثقافية والفكرية والدينية التي تجعله أرضا خصبة للمجتمع المدني ودبلوماسية المسار الثاني، بما في ذلك الدبلوماسية غير الرسمية الدينية، للقيام بدور في تعزيز قيم التلاقي والقبول المتبادل، وبذلك إعداد جميع المواطنين ليصبحوا مناصرين نشطين لصنع السلام وبناء السلام في المنطقة. ويجب على الأديان والمؤمنين، على وجه الخصوص، أن يثبتوا بأنفسهم أنهم يستحقون مكانهم اللائق في مجمل عملية إحلال السلام في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئكم وبلدكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وضمان الاهتمام المستمر بالمناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين.

إن جنوب أفريقيا تؤيد تماما عقد مجلس الأمن مناقشات مفتوحة منتظمة بشأن هذه المسألة حيث إنه يتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء للإعراب عن وجهات نظرها وتوليد مزيد من الزخم في المفاوضات، لأن هذه هي إحدى أقدم المسائل على جدول أعمال المجلس. كما نعرب عن تقديرنا لسلف اليابان في الرئاسة، الجمهورية الفرنسية، على الطريقة التي أدارت بها مداولات المجلس خلال شهر حزيران/يونيه، فضلا عن التزامها المستمر بإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

لئن كنا نعيد تأكيد أن المسؤولية الرئيسية عن إحلال السلام تقع في المقام الأول عى عاتق الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن دعم وتشجيع الطرفين صوب هذا المسعى. وترى جنوب أفريقيا أن أساس المفاوضات، وهو الحل القائم على وجود دولتين، معرض للخطر بسبب تزايد بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة، فضلا عن تصاعد التوتر وأعمال العنف المتفرقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن المبادرة الفرنسية التي أقرها المجتمع الدولي في باريس في حزيران/يونيه هي موضع ترحيب باعتبارها جهدا لإحياء عملية السلام، وبالتالي الحيلولة دون تلاشي الحل القائم على وجود دولتين. وكما قال وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا، في اجتماع باريس، ”إن هذه المبادرة هي أول الغيث بعد جدب طويل، ونحن نأمل أن تغذي عملية السلام“.

وتود جنوب أفريقيا أن تبرز آراء المشاركين في اجتماع باريس، مشددة على ضرورة أن يثبت كلا الجانبين التزامهما بالحل القائم على وجود دولتين والتوصل إلى حل لجميع مسائل الوضع الدائم من خلال المفاوضات المباشرة على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما نرحب ببيان باريس الذي يشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويواصل إبراز أهمية مبادرة السلام العربية والدور الرئيسي للمجموعة الرباعية، ويرحب بالعرض الفرنسي لتنسيق عقد مؤتمر دولي قبل نهاية السنة. ومن الضروري أن تشكل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية الإطار القانوني الدولي لتلك المبادرات.

إن تقرير المجموعة الرباعية الذي صدر في الأسبوع الماضي كان مُنتظرا بشغف كي يوفر القيادة والتوجيه من أجل المضي قدما بعملية السلام. ويدعو التقرير بحق كلا من الجانبين إلى

> ”أن يظهر بصورة مستقلة التزاما حقيقيا بالحل القائم على وجود دولتين من خلال السياسات والإجراءات، وأن يمتنع عن الخطوات الانفرادية التي تحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي“.

بيد أن رد فعل الطرفين، ولا سيما الفلسطينيين، يدل على مستوى ما من الشعور بخيبة الأمل حيال المجموعة الرباعية. فمنذ فترة طويلة، تم نقل مسؤوليتنا للمجموعة الرباعية التي توفر لها الأمم المتحدة الشرعية الأخلاقية. وفي ضوء تقرير المجموعة الرباعية الصادر مؤخرا، يجب على المجتمع الدولي أن يؤكد ثقله الأخلاقي والقانوني بإصراره على أن تجري عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وفقا للإطار القانوني الدولي حيث تضطلع الأمم المتحدة بدورها بوصفها حكما محايدا. ويمثل المؤتمر الدولي المقترح في باريس فرصةً أمام المجتمع الدولي للقيام بهذا الدور.

ويجب على مجلس الأمن أن يقوم بدوره في دعم الجهود الدولية. ومن المعروف أن المجلس يدعم عمليات السلام الأخرى باتخاذ قرارات تطالب بالامتثال للالتزامات الدولية. وأدى هذا النهج إلى النجاح في إنهاء صراعات حيث أدركت الأطراف المتنازعة أن عدم الامتثال سيؤدي إلى تدابير عقابية. ويلزم الشيء نفسه في السياق الإسرائيلي – الفلسطيني.

ونأسف لأنه بعد أربعة أيام على صدور تقرير المجموعة الرباعية، أعلنت السلطات الإسرائيلية خططا لبناء وحدات سكنية إضافية في الضفة الغربية. وهذا ينتقص من أي تقدم أُحرز في حل الصراع. وكما ذكر الأمين العام، فإن استمرار بناء المستوطنات

”يثير أسئلة مشروعة عن نوايا إسرائيل الطويلة الأجل، التي يفاقمها استمرار بيانات بعض الوزراء الإسرائيليين الداعية إلى ضم الضفة الغربية“.

إن إصدار إسرائيل لذلك الإعلان فورا عقب الدعوة الواردة في تقرير المجموعة الرباعية إلى وقف بناء المستوطنات يقوض أيضا فعالية المجموعة الرباعية.

وفحوى الرسالة المنبثقة عن باريس هو أن الوقت قد حان لكي يستأنف الطرفان المفاوضات بدعم كامل من المجتمع الدولي، استنادا إلى الإطار القانوني الدولي القائم، والعمل صوب حل الدولتين. ويجب على المجلس أن يضطلع بدوره في الإثناء عن اتخاذ التدابير الانفرادية التي قد تعوق تحقيق حل الدولتين والذي تعذر على شعوب المنطقة الوصول إليه لفترة طويلة جدا. وحان الوقت لأن ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته الكاملة في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على ترؤس بلدكم الصديق لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن واثقون من حنكتكم للعمل على ترسيخ مبادئ السلم والوئام، كما أنوه بمبادرتكم برمجة مناقشة موضوع الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين خلال رئاستكم للمجلس، وهو ما يؤكد بجلاء مدى حرص بلدكم على إيلاء هذا الموضوع، وفي الظرف الحالي، الأهمية اللازمة والمطلوبة، وهو موضوع يوليه بلدي أهمية قصوى من منطلق التزامه العربي والإسلامي.

لا زلنا نسجّل وبكل أسف وانشغال تدهور الوضع في فلسطين عامة والقدس خاصة، وتآكل صبر الشعب الفلسطيني مع استمرار هضم حقوقه. وبالمقابل وموازاة مع ذلك، نلاحظ انهماك وانجذاب المجتمع الدولي لمستجدات أخرى. إلا أنه وبالرغم من أهمية هذه المستجدات، فإنها يجب ألا تثنيه عن البحث وبجدّية عن قضية جوهرية عمرت لسنين طويلة، ألا وهي القضية الفلسطينية، والتي تبقى وبامتياز القضية المحورية في الشرق الأوسط والمفتاح لحل أزماته.

إلا أنه وبالرغم من ذلك، نسجّل وبكل شغف وتأييد الجهود الفرنسية الحثيثة لحلحلة الوضع والدفع بالمجتمع الدولي لإيجاد مسلك لعودة الفلسطينيين والإسرائيليين لطاولة المفاوضات بهدف إيجاد تسوية على أساس حل الدولتين. إن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تدعم المبادرة الفرنسية من أجل السلام في الشرق الأوسط، وقد أعرب جلالته عن هذا الدعم أكثر من مرة. كما شارك السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، إلى جانب زملائه وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ممثلين للجانب العربي، في أشغال المؤتمر الوزاري الذي احتضنته العاصمة الفرنسية باريس في ٣ حزيران/يونيه الماضي. وقد توج هذا الاجتماع ببيان هام يدعم حل الدولتين ويؤكد ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات. ويتطلع المغرب إلى أن تؤتي المبادرة الفرنسية، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي

في غضون الأشهر القليلة القادمة، أُكلها وتضخ دماء جديدة بغية إطلاق مفاوضات جدّية لتحقيق حل الدولتين وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧.

وجدير بالذكر تأكيد جلالة الملك محمد السادس أمام القمة الـ ١٣ لمنظمة التعاون الإسلامي التي احتضنتها تركيا مؤخراً، تأييده دعوة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها خطوة أساسية في اتجاه إنهاء الوضع المأساوي والمتفجر في فلسطين وإعادة الأمل في التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل يقوم على أساس حل الدولتين.

لقد أخذ المغرب علماً بالتقرير الذي أعدته المجموعة الرباعية والذي تم نشره في الفاتح من تموز/يوليه الجاري. إن الآمال تبقى معقودة وبشكل كبير على دور المجموعة الرباعية قصد تجاوز مرحلة الجمود، بل والتراجع الذي قد يعصف بحل الدولتين، والاستمرار في دوامة العنف والعنف المضاد، بل ويرمي بشباب المنطقة برمتها في أحضان الإرهاب والتطرف. وفي هذا الإطار نهيب بالمجموعة الرباعية أن تضافر جهودها وتشتغل مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وكذا الفاعلين المعنيين من أجل الدفع بعملية السلام إلى الأمام لتحقيق حل الدولتين استناداً إلى المرجعيات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، حذرت غير ما مرّة من تبعات تهويد القدس وانتهاك حرمة الأقصى والاستمرار في بناء المستوطنات وتضييق الخناق على الفلسطينيين. وهو نهج لن يخدم السلام والأمنفي المنطقة، بل يصب في خانة تأزيم الوضع. كما أكّد المغرب على أن مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، هو المخرج من حالة الاحتقان.

وختاماً، نؤكد على أن المجتمع الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى للعمل على تحريك عملية السلام وفق جدول زمني محدد وعلى أسس ومبادئ الشرعية الدولية. كما يبقى المغرب، كما كان من قبل، على استعداد للانخراط بكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قدماً بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة وقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووئام وأمان وتعايش وتعاون. وذلك هو السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية واستتباب الأمن في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هاهن تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأعتقد أن قيادتكم المقتدرة، سيدي، سترشد المجلس في الاتجاه الصحيح للوفاء بولايته في صون السلم والأمن الدوليين. كما أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وأود أيضاً أن أتقدم بأحر تعازي جمهورية كوريا إلى ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في اسطنبول وداكا والمدينة وجدة والقطيف وبغداد، فضلاً عن أطيب تمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى. وتدين جمهورية كوريا الهجمات الإرهابية البشعة والجبانة بأشد لهجة وسوف تواصل الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.

وترحب جمهورية كوريا بسلسلة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تيسير استئناف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك مؤتمر باريس الذي عقد في ٣ حزيران/

يونيه، وزيارة الأمين العام بان كي – مون إلى المنطقة في أواخر حزيران/يونيه، وتقرير المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الصادر في ١ تموز/يوليه. تتشاطر كل تلك الجهود نفس الهدف، ألا وهو تنشيط عملية حل الدولتين. ولكن ردود فعل الطرفين على تقرير المجموعة الرباعية تثير للأسف تساؤلات بشأن ما إذا كانت لديها نية حقيقية للدخول في مفاوضات جادة لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ونعرب على وجه الخصوص عن القلق الشديد إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية مؤخراً للنهوض بخطط لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتؤمن جمهورية كوريا بأن هناك حاجة ماسة لتدابير بناء الثقة، بما في ذلك وضع حد للتوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، للحفاظ على حل الدولتين. وندعو قادة الطرفين كليهما إلى إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين من خلال السياسات والإجراءات، على النحو المبين في تقرير المجموعة الرباعية.

وفي شأن سورية، تشيد جمهورية كوريا بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، وتتفق مع رأيه بأن وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وإيصال المساعدات الإنسانية المستمر ودونما عوائق بالتوازي مع عملية سياسية هي أمور مترابطة ترابطاً وثيقاً ويعزز بعضها بعضاً. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق الأخير بشأن وقف إطلاق النار على نطاق البلد في عطلة عيد الفطر وتحسين وصول المساعدات الإنسانية هي خطوات جديرة بالثناء. ومع ذلك، فإن الحالة على أرض الواقع – بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار المتكررة، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية التي تراوح بين مدّ وجزر، والاستخدام المستمر لنهج الحصار – تبين أن الجهود التي بذلتها أطراف النزاع ما زالت قاصرة عندما يتعلق الأمر بالتقيد بالالتزامات القائمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإلى جانب الرسالة المشتركة المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه الموجهة إلى الأمين العام ورئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، التي شاركت في تقديمها ٥٩ دولة من الدول الأعضاء بما في ذلك جمهورية كوريا، فإننا نحث مرة أخرى جميع الأطراف على التقيد الصارم بوقف الأعمال القتالية، ونحث الحكومة السورية على ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومستمر ودون عوائق. وتمهد هذه الإجراءات الملموسة الطريق لانتقال سياسي عن طريق التفاوض، وهي السبيل الوحيد لإنهاء هذه الحرب.

وبالانتقال إلى اليمن، تأمل جمهورية كوريا أن تؤدي محادثات السلام، التي من المقرر أن تستأنف في ١٥ تموز/يوليه في الكويت، إلى نتائج ملموسة مثل حل الخلافات بين الطرفين بشأن المسائل الرئيسية في خريطة الطريق التي اقترحها المبعوث الخاص للأمين العام السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد.

كما ندعو الطرفين والعناصر الفاعلة الإقليمية إلى تكثيف الجهود لاستمرار وقف الأعمال العدائية خلال المفاوضات، وما بعد ذلك.

وعلى الرغم من أن الحالة في الشرق الأوسط ما زالت فوضوية وتتسبب في معاناة بشرية هائلة، تستمر جهود المجتمع الدولي من أجل إنهاء النزاعات التي طال أمدها وتحقيق سلام مستدام. ونتعلم، من التجارب السابقة، أن الأمر الأهم لا يتمثل في تكرار الكلمات، وإنما في القيام بأعمال ملموسة لإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

وتحث جمهورية كوريا جميع أطراف النزاعات على اتخاذ التدابير اللازمة لتسوية هذه النزاعات وتحقيق السلام. وستواصل جمهورية كوريا الاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ترحب بنغلاديش بمناقشة القضية الفلسطينية دوريا في مجلس الأمن في السياق الأوسع للشرق الأوسط. فهذا من شأنه أن يساعد على بناء الزخم لاستئناف المفاوضات من أجل حل جميع قضايا الوضع النهائي، كما هو متوخى كذلك من المؤتمر الدولي المزمع عقده في الأشهر المقبلة.

ونشدد على ضرورة التمسك بروح البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري المعقود في باريس في ٣ حزيران/يونيه. وتتمثل رسالته الرئيسية في أن العالم يتوقع من المجلس أن يتصرف بعزم وعلى نحو واضح ومستدام لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. ويشكل استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والهجمات العشوائية ضد المدنيين وتوسيع المستوطنات غير القانونية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إهانة للقيم والمبادئ التي ترمز إليها المنظمة. ويجب على المجلس أن يظهر عزمه على معالجة القضية الفلسطينية على وجه السرعة.

وقد أدت الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني واحتلال الأراضي الفلسطينية إلى شيوع ثقافة فظيعة، هي ثقافة الإفلات من العقاب. وفي غياب أي جزاءات أو مساءلة دولية، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال قتل المواطنين الفلسطينيين، ولا سيما الشباب والأطفال، وسجن وإساءة معاملة العشرات من الفلسطينيين في مراكز احتجازها وجرح وتشريد الآلاف من الأسر الفلسطينية من خلال بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية. ومن الواضح أن ثمة تعمدا في مواصلة بناء المستوطنات والجدار في القدس الشرقية المحتلة وحولها من أجل إحداث تغيير جذري في طبيعة الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مركزها القانوني وتركيبتها الديمغرافية. وهذا لن يؤدي إلا إلى تأجيل عملية السلام في الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى، وبالتالي زعزعة آفاق التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وعلى المجلس التزام أخلاقي بحمل إسرائيل على الوقف الفوري لنظامها الاستيطاني غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حد لجميع أشكال الاحتلال. ويجب إعطاء أولوية فورية لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، الذي يعاني منذ عقود من سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية.

ويشتمل التقرير الصادر مؤخرا عن المجموعة الرباعية على تقييم يظهر حالة إنسانية بائسة في الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أن التقرير لا يغطي سوى جزء من الشواغل التي لا تزال تؤرق معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما لوحظ، ما زالت إسرائيل تعلن وتنفذ خططا لتوسيع مستوطناتها في الأراضي المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها، حتى في أعقاب صدور تقرير المجموعة الرباعية. وهذا يلقي بظلاله على إمكانية الانتقال نحو تنفيذ توصيات التقرير.

لقد قلنا عدة مرات هنا – وسنواصل قول ذلك – إن استمرار الظلم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يبقى من الأسباب الجذرية لعدد من الآفات التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين. وسيساعد حل القضية الفلسطينية، من بين طائفة من السيناريوهات المحتملة، على تجفيف معين التبريرات الأيديولوجية الذي ينهل منه الكثير من الإرهابيين الدوليين والجماعات المتطرفة العنيفة. ويجب التمسك بالمسائل المعنوية والأخلاقية التي تنطوي عليها القضية الفلسطينية على نحو لا لبس فيه من أجل التغلب على الرسائل الملتوية والمهلكة التي يستخدمها المتطرفون العنيفون لخدمة مصالحهم الخاصة.

وظهر ذلك مؤخرا عندنا في بنغلاديش بأبشع الطرق، إذ شهدنا زيادة في التركيبة السكانية للإرهابيين المحليين والذين

يجري الآن استقطابهم أيضا من فئة شباب الحضر المتعلمين. وتبين التحقيقات الأولية أن بعض هؤلاء الشباب تعرضوا لأنواع خطاب يميل إلى إقامة الحجة لصالح التطرف تحت غطاء الدين، تأسيسا على مظالم حقيقية أو متصورة تعانيها الشعوب في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، لا سيما في فلسطين. وهذا تحد لسنا في وضع يسمح لنا بالتعامل معه بمفردنا. وإذا أردنا أن ننجح في جهودنا الرامية إلى مواجهة الدوافع الداخلية والمحلية للتطرف العنيف والإرهاب، نحتاج إلى دعم مجد من المجتمع الدولي وإلى التزام بحل الدوافع الخارجية، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي والنزاعات الطويلة الأمد.

وتواصل بنغلاديش حكومة وشعبا، تمشيا مع التزامنا الدستوري، دعمها الثابت للنضال العادل والمشروع للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وقد دأبت رئيسة وزراء بلدنا الشيخة حسينة على بيان ذلك في خطابها السنوي أمام الجمعية العامة. ونواصل حث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على متابعة الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفقا لمبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر تأييدنا لمشروع قرار للمجلس لإحياء الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق حل الدولتين المنشود ولعقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للقضية الفلسطينية بطريقة مركزة ومنظمة وشاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد غونارسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تظل منطقة الشرق الأوسط غارقة في النزاعات والأزمات. وتتواصل معاناة الملايين من المدنيين على الرغم من جهود المجتمع الدولي الحثيثة. وتظل البلدان المجاورة للنزاعات تتأثر بها بشدة. وفي خضم المشاكل المستعصية التي تواجه المنطقة، ينبغي أن يكون النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني قابلا للحل، غير أن أعمال كلا الطرفين تواصل تقويض المسار الوحيد للسلام، وهو حل الدولتين.

ونرحب بتقرير المجموعة الرباعية الذي يقدم وصفا واضحا للتهديدات الرئيسية التي تواجه التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض في شكل حل الدولتين. ويحظى العنف والتحريض على العنف على كلا الجانبين بالاهتمام الواجب. إن موجة أعمال العنف ضد الإسرائيليين العاديين وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين والهجمات الصاروخية من غزة والإجراءات الأمنية غير المتناسبة من جانب القوات الإسرائيلية، كلها أمور توسع من الفجوة التي يتعين سدها.

ويصف التقرير أيضا الآثار الضارة للتوسع الاستيطاني وتخصيص الأراضي لاستخدام الإسرائيليين حصريا وحرمان الفلسطينيين من التنمية وهدم المباني الفلسطينية، ويحث إسرائيل على تنفيذ تحولات إيجابية وكبيرة في سياساتها، بما في ذلك نقل السلطات والمسؤوليات في المنطقة جيم.

ونرحب بمبادرة فرنسا للمساعدة في إيجاد سبيل لطرفي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لتحقيق السلام، وكذلك عرض فرنسا التنسيق لعقد مؤتمر دولي قبل نهاية العام.

ويوفر تقرير المجموعة الرباعية أساسا للعمل، أولا وقبل كل شئ من جانب طرفي النزاع. والتوصيات العشر موجهة أساسا إليهما. غير أن التقرير كذلك يوفر أساسا لعمل متضافر

من جانب مجلس الأمن. ويدعو التقرير كلا الطرفين إلى أن يبديا بشكل مستقل، من خلال السياسات والإجراءات، التزاما حقيقيا بحل الدولتين.

ولكن الانتهاكات للالتزامات مستمرة. وهناك فرصة أمام مجلس الأمن لمساندة توصيات المجموعة الرباعية، وذلك بإصدار تعليمات واضحة إلى الطرفين. لقد حان الوقت لأن يضع مجلس الأمن ثقله وراء استنتاجات المجموعة الرباعية والتي خلصت فيها إلى أن الاستمرار في المسار الحالي سيجعل الحل القائم على وجود ولتين بعيد المنال على نحو متزايد. ويتمثل البديل، وفقا للمجموعة الرباعية، في ترسيخ واقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال والنزاع الدائمين والذي يتعارض مع تحقيق التطلعات الوطنية للشعبين.

ونشجع مجلس الأمن على اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم توصيات المجموعة الرباعية من خلال اتخاذ قرار. كما نشارك في تشجيع الطرفين على تهيئة مناخ من التسامح، من شأنه تعزيز أسس السلام والتصدي للتطرف العنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ويلفرد إيمفولا، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد إيمفولا (تكلم بالإنكليزية): ترحب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالجهود التي بُذلت مؤخرا لكسر الجمود السياسي. إن هذا هو أول شعاع أمل منذ توقف المفاوضات الثنائية في ربيع العام الماضي. فقد جمعت حكومة فرنسا بين أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين في باريس في حزيران/يونيه والذين اتفقوا على بذل جهود متعددة الأطراف للمساعدة في تعزيز آفاق السلام، بما في ذلك عن طريق توفير حوافز مجدية للطرفين لتحقيق السلام.

وقبل أسبوعين، أصدرت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط تقريرها الذي طال انتظاره والذي سلطت فيه الضوء على التهديدات الرئيسية للحل القائم على وجود دولتين، وقدمت توصيات بشأن كيفية تهيئة الظروف لبدء مفاوضات سلام مجدية. وتشدد اللجنة على ضرورة اتخاذ خطوات قوية وحازمة لعكس مسار التهديدات السلبية على الفور. وفي سياق كل هذه الجهود، ثمة إجماع في المجتمع الدولي على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم سيكون على أساس القرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارات المجلس، والتوصل إلى نتائج تقوم على حل الدولتين عن طريق التفاوض بما يكفل تلبية التطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية؛ وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وحل جميع مسائل الوضع الدائم.

واللجنة تدعم تماما وصراحة جهود السلام. وقد نظمنا يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه مؤتمرا دوليا لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني في جنيف تحت عنوان ”السلام ممكن – أطر العمل للمضي قدما“. وشارك في المؤتمر مفاوضو سلام محنكون وخبراء دوليون، بما في ذلك من دولة فلسطين وإسرائيل، لمناقشة الدروس المستفادة والمبادرات السابقة وبحث الأفكار الجديدة.

ولتيسير إجراء تبادل مماثل للأفكار، نظمت اللجنة في أوائل أيار/مايو أيضا مؤتمرا بشأن القدس، وهي مسألة تقع في صميم تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. لقد وصفتُ هذه الجهود الدولية الأخيرة بأنها أول شعاع أمل. وكثيرا ما شهدنا اختفاء هذا الشعاع لأننا، في المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمجلس، لم نفعل ما يكفي لدعم وتعزيز الجهود السابقة أو لأن المجتمع الدولي أعطى الأولوية لقضايا أخرى تبدو أكثر إلحاحا. بيد أننا تجاهلنا، بقيامنا بذلك، مسألة رئيسية، ألا وهي: العجز الذي طال أمده عن إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي يشكل أحد أسباب التطرف في الشرق الأوسط وخارجه.

وفي نفس السياق، فإن رؤى تمتع إسرائيل بالأمن من دون سلام عادل ومستدام مع فلسطين تنطوي على أوهام. والعقوبات الجماعية، مثل الحصار المفروض على غزة أو هدم منازل من يشتبه بأنهم إرهابيون أو الحرمان من تصاريح العمل، لا تؤدي إلى القبول الضمني. بل إنها تولد الاستياء والمقاومة. وبالمثل، فإن منع التنمية الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة وبناء المستوطنات غير القانونية ومصادرة الأرض ليستخدمها الإسرائيليون حصرا لا يؤدي إلا زيادة الشعور بالإحباط واليأس والتشكيك في التزام إسرائيل بحل الدولتين.

ومن الأمثلة على ذلك مؤخرا القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل ببناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية بعد يومين فقط من نشر تقرير المجموعة الرباعية. كما أن التدابير الأمنية الانفرادية لا يمكن أبدا أن تكون كافية لحل الأسباب الجذرية والكامنة للعنف. والمطلوب هو قيادة توفر أفقا سياسيا وتجري تغييرات فورية على أرض الواقع بحيث يمكن للفلسطينيين أن يبدأوا في استعادة الأمل. والمطلوب هو العودة أساسا إلى مبادئ ومعايير المفاوضات المتفق عليها والتي أكدتها من جديد مبادرة السلام العربية ومؤتمر باريس الوزاري ومختلف تقارير المجموعة الرباعية. وفي هذا الصدد، فإن دولة فلسطين شريك سلام. بيد أن إمكانياتها وقدراتها على الإنجاز يعوقها بشدة استمرار الاحتلال وتدمير هياكلها الأساسية المادية والاجتماعية.

وفي أيار/مايو من هذا العام، عقدت اللجنة الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ستوكهولم والتي استعرض الخبراء خلالها التحديات والقيود أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لدولة فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي ونظروا في سبل بناء نمو اقتصادي مرن ومستدام مع تلبية الاحتياجات الإنسانية. وكان من بين المحاور الرئيسية للحلقة الدراسية الاستثمار الطويل الأجل في الشباب والنساء بوصفه أمرا أساسيا لبناء مجتمع سلمي وشامل للجميع. وكان من المشجع سماع أصوات الشباب الفلسطيني، وكذلك شهادة السيدة حنان الحروب من الضفة الغربية، الحائزة على جائزة أفضل معلم في العالم لعام ٢٠١٦، والتي تُعلم الأطفال الفلسطينيين المصابين بصدمات جراء العنف المتواصل ضدهم أن قول لا للعنف هو المسار الصحيح صوب مستقبل جيد.

لا يزال الانقسام السياسي الفعلي القائم بين غزة والضفة الغربية يؤثر على المجتمع الفلسطيني وعلى الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع. وترحب اللجنة بمحادثات المصالحة التي عقدت مؤخرا وتعرب عن أملها في أن تحقق نتائج قريبا. بيد أن هذا الانقسام لا يمكن أن يكون عذرا للتقاعس الدولي أو التأخير في دعم المانحين لإعادة إعمار غزة. إن أهالي غزة يستحقون حياة أفضل.

كما ترحب اللجنة بالدعوة إلى إجراء انتخابات للمجالس المحلية في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وتأمل أن يتم إجراؤها في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في غزة. فالحكم الرشيد والهياكل السياسية الشفافة أمران أساسيان لفلسطين والفلسطينيين لتطوير دولتهم ومؤسساتها لتأخذ مكانها اللائق بين دول العالم.

ولكي يجري الاضطلاع بتلك الجهود، هناك حاجة إلى استمرار وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وفكرة أن التنمية يجب أن تنتظر حتى تنتهي الأزمة الإنسانية أو حتى يتم التوصل إلى حل سياسي تنم عن قصر نظر، وكذلك فكرة أن بدء المشاريع الإنمائية يشير إلى أنه لم تعد هناك حاجة إلى المعونة الإنسانية. ليس هناك قانون يحول دون بدء برامج التعليم والرعاية الصحية وتوفير سبل العيش حتى بينما تجري إزالة الأنقاض.

واليوم، فإنني قد تعمدت التركيز على بصيص الأمل الساطع على خلفية العنف واليأس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والمنطقة خارجها. من المغري تبني نظرة قاتمة. علينا

أن نقاوم هذا الإغراء. وكما قيل في مؤتمر اللجنة في جنيف الشهر الماضي، فإن السلام ممكن، لكنه يتطلب جهود الجميع والقيادة. كلا الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، يتوقعان ذلك من زعمائهما ومنا جميعا ويعتمدان عليه. علينا ألا نخيب آمالهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا إذ نقترب من السنة الخمسين لاحتلال الأراضي الفلسطينية، لا تزال آفاق تحقيق السلام الدائم قاتمة. ليس تنشيط عملية السلام ضروريا فحسب لمنح حياة كريمة للشعب الفلسطيني، ولكنه أيضا شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. يساورنا قلق شديد إزاء الحالة المتدهورة على أرض الواقع. توسيع المستوطنات غير القانونية، مصادرة الأراضي، تشريد المجتمعات الأصلية، حرمان الفلسطينيين من الحق في استخدام الموارد الطبيعية وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب يضعف إمكانية الحل القائم على وجود دولتين.

لقد تضاعفت المساحة الإجمالية المخصصة للمستوطنات منذ اتفاقات أوسلو للسلام، كجزء من سياسة إسرائيل لإبقاء القدس الشرقية معزولة عن الضفة الغربية وقطاع غزة. ومؤخرا، في بداية تموز/يوليه، طرحت الحكومة الإسرائيلية خططا جديدة لبناء ٨٠٠ وحدة سكنية إضافية في المستوطنات غير القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساحة ١٠ في المائة من الضفة الغربية معزولة عن باقي الأرض الفلسطينية جراء جدار الفصل. إن الوضع الراهن غير مقبول ولا يمكن استمراره. يجب أن تتوقف ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي تتعارض مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن المحافظة على مركز وحرمة الحرم الشريف أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والوئام في المستقبل.

الظلم التاريخي ضد الشعب الفلسطيني يؤجج الاستياء والشعور بالاغتراب والتطرف في المنطقة وخارجها. والسبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو إقناع الفلسطينيين بأن مستقبلهم سيكون أفضل من اليوم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بجلوس الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات بصفتهم دولة فلسطين على قدم المساواة مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، فإن الاعتراف بدولة فلسطين من جانب أكثر من ١٣٧ بلدا وإدماجها الكامل في المحافل الدولية من شأنه أن يبعث الآمال في إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس مبادرة السلام العربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرات مثل مؤتمر باريس الوزاري، الذي شاركنا فيه أيضا، تمثل فرصا هامة في وقت أصبح إحياء عملية السلام فيه ضرورة ملحة. أخيرا وليس آخرا، من أجل التوصل إلى سلام دائم، فمن الأهمية بمكان أيضا أن يعبر الفلسطينيون عن مطالبهم المشروعة من أجل الوحدة. ستواصل تركيا جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية.

إن تمكين الشعب الفلسطيني وتحسين ظروفه المعيشية من خلال المساعدة الإنمائية والاستثمارات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ومن هذا المنطلق، يجري توجيه تعهد تركيا البالغ ٢٠٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى مشاريع مختلفة، مثل إنشاء منطقة صناعية في جنين في الضفة الغربية، مستشفى في طوباس ومهجع للفتيات في جامعة القدس. لقد جرى إبرام اتفاق تطبيع علاقاتنا الثنائية مع إسرائيل في ٢٦ حزيران/يونيه في روما، وفقا للمعايير التي طرحت في أعقاب حادث سفينة مافي مرمرة.

سيكون ذلك أساسيا لزيادة جهودنا الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، ولا سيما في غزة. وفي إطار متابعة ذلك، وصلت أول شحنة من معوناتنا الإنسانية إلى غزة في ٤ تموز/يوليه عبر ميناء أشدود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستشفى الصداقة بين تركيا وفلسطين، البالغ سعته ٢٠٠ سرير، سيصبح جاهزا لتقديم الخدمات بعد تركيب

المعدات الطبية. وسيتم قريبا الانتهاء من مشروع تشييد ٣٢٠ وحدة سكنية في غزة.

ولا يزال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، هو الحل العملي الوحيد. إن التزام تركيا بدعم الشعب الفلسطيني لتحقيق هذه الغاية لن يتوقف.

إن استمرار الوضع الخطير في سورية، ولا سيما الظروف الإنسانية المتدهورة، لم يبرح يقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وما زالت تركيا تتحمل جزءا كبيرا من عبء التدمير المستمر. تشكل العواقب الإنسانية والأمنية للأزمة خطرا مباشرا يهدد أمننا القومي. الفوضى في الجزء الشمالي من سورية يستغلها الإرهابيون الذين يستهدفون مواطنينا أيضا. لدينا مصلحة مشتركة في إحلال السلام والاستقرار في سورية من خلال عملية انتقال سياسي حقيقي. غير أنه لم يحرز تقدم كبير على الجبهات التالية، التي تركزت عليها جهود المجتمع الدولي.

لم يعد هناك وجود في الواقع لوقف الأعمال القتالية، الذي ينتهك بشكل منهجي على يد النظام ومؤيديه. المحادثات المتعلقة بإرساء وقف لإطلاق النار في حلب تسير جنبا إلى جنب مع محاولات النظام لوضع المدينة تحت الحصار. هذا ما تعنيه كلمة ”وقف إطلاق النار“ بالنسبة للنظام. والحالة الإنسانية لا تختلف كثيرا. لا يزال توفير الاحتياجات الأساسية يتعرض للتعطيل. إن توقيتها ومحتواها ونطاقها الجغرافي يكاد يكون تحت رحمة النظام تماما. ويواصل النظام استخدام البراميل المتفجرة ومهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمساجد والأسواق ومخيمات المشردين داخليا. يجب على مجلس الأمن أن يكفل تنفيذ جميع التدابير التي تتوخاها قراراته ذاتها.

إن ظلت الصورة على أرض الواقع دون تغيير، فلن تكون هناك إمكانية للتوصل إلى نتيجة ناجحة في جولة المحادثات المقبلة في جنيف. لا يمكن أن يتوقع من المعارضة، التي تمثلها الهيئة العليا للمفاوضات، أن تتفاوض في ظل إطلاق النيران. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محاولات تمييع وإضعاف المعارضة من شأنه فحسب أن يضر بالعملية. وبدون مزيد من التأخير، ينبغي ممارسة الضغط على النظام لإجراء محادثات عن الانتقال السياسي وفق جداول زمنية ملموسة ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات. وينبغي إنشاء هيئة حكم انتقالية تتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة. بعد ست سنوات من الوحشية والجريمة، لا يمكن توقع أن يقبل الشعب السوري بأي شيء أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الميساوي (تونس): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الحكيمة لأشغال مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على الدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

كما أود أن أؤكد تأييد وفد بلدي للبيانين اللذين أُدلي بهما باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأندد بشدة بالهجمات الإرهابية التي جدت في الفترة الأخيرة في كل من المملكة العربية السعودية والعراق وتركيا وبنغلاديش. وأتقدم بالتعازي إلى كافة هذه الدول الصديقة والشقيقة.

لقد أشار التقرير الأول للمجموعة الرباعية، الذي صدر في أوائل هذا الشهر، إلى استمرار السياسات الاستيطانية وتوسيعها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإلى تواصل مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية وضمها وإعلانها ملكيتها الحصرية وهدم المنازل. كما أشار إلى أن ذلك تسبب منذ اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ في سيطرة إسرائيل واستخدامها

الحصري لـ ٧٠ في المائة من أراضي المنطقة جيم التي كان من المفترض تسليمها للسلطة الفلسطينية وفق الاتفاقات الدولية السابقة. كما تسبب في ارتفاع عدد سكان المستوطنات إلى أكثر من الضعف ليبلغ ٠٠٠ ٧٥٠، منهم ٠٠٠ ٣٧٠ في المنطقة جيم وفي عمق الضفة الغربية. وبين التقرير بوضوح أن هذه الممارسات والإجراءات تقوض بجد إمكانية تطبيق حل الدولتين الذي يطمح إليه المجتمع الدولي، وتطرح عدد من التساؤلات حول نوايا إسرائيل ومدى التزامها بحل الدولتين، خاصة في ظل وجود موقف من بعض الوزراء في الحكومة الإسرائيلية الحالية يرفض إقامة دولة فلسطينية.

ورغم الدعوات التي تضمنها تقرير المجموعة الرباعية لوقف الأنشطة الاستيطانية وتوسيعها، فقد أعلنت سلطات الاحتلال الأسبوع الماضي، بعد أيام فقط من صدور هذا التقرير، عن قرار للمضي قدما في بناء حوالي ٥٦٠ وحدة سكنية جديدة بالضفة الغربية، فضلا عن خطط لبناء ٢٤٠ وحدة سكنية أخرى بمستوطنات أخرى بالقدس الشرقية، وهو ما انتقده الأمين العام للأمم المتحدة بشدة في إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

إن هذه الممارسات والسياسات الخارقة لكافة المواثيق والقوانين الدولية، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن إسرائيل ماضية فيما دأبت عليه من فرض سياسة الأمر الواقع، وكسب المزيد من الوقت لالتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها بالقوة، ووضع العراقيل أمام المحاولات والمبادرات التي تهدف إلى فتح آفاق جدية لتحقيق السلام وفق حل الدولتين، ذلك الحل الذي أصبح بدوره يتآكل شيئا فشيئا مع تآكل الأرض الفلسطينية من جراء التوسع الاستيطاني، لتتآكل معه آمال تحقيق السلم بالأراضي المحتلة وفي المنطقة ككل.

وللأسف الشديد، فإن كل هذه الممارسات تجري بشكل متزايد وبلا هوادة، أمام صمت دولي رهيب من قبل المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلسكم الموقر.

ولذلك، يؤكد وفد بلادي أنه لم يعد من المقبول استمرار الوضع على ما هو عليه. فقد حان الوقت لأن يتحمل المجتمع الدولي، وخاصة مجلسكم الموقر، المسؤولية الكاملة لوضع حد للاحتلال والاستيطان اللامسبوقين اللذين لا نختلف جميعا على عدم قانونيتهما وعدم شرعيتهما، وعلى كونهما يمثلان أصل ومحور المشكلة، والسبب الحقيقي لاستمرار التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة.

لقد حان الوقت لإحداث تغيير حقيقي في التعامل مع القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن، بما يمكّن من إنصاف الشعب الفلسطيني وتمكينه من استرداد حقوقه المشروعة، لأن بقاء الوضع على ما هو عليه يهدد بمزيد من التوتر والاضطرابات بالمنطقة التي لم تعد تحتمل المزيد من النزاعات، ولأن مشاعر اليأس والإحباط والظلم قد يكون نتيجتها المزيد من التشدد والتطرف ومظاهر العنف في المنطقة بأسرها.

فلا خيار أمامنا اليوم لمعالجة حقيقية وبناءة وعادلة للنزاع في الشرق الأوسط سوى التحرك الجدي والمسؤول من أجل العمل أولا وبالأساس على وضع حد للاستيطان الإسرائيلي، كشرط أساسي ولا غنى عنه لتوفير الظروف المناسبة من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة والقابلة للعيش والمتصلة جغرافيا على أراضيه المحتلة سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية كمرجعية أساسية لعملية السلام.

ولذلك، يدعم وفد بلادي أي مبادرة أو جهد دولي مشترك وصادق يمكن أن يسهم في المساعدة في تحقيق هذا الهدف. ويرحب في هذا الإطار، بانعقاد المؤتمر الدولي الذي دعت إليه فرنسا في ٣ حزيران/يونيه والذي أكد بيانه الختامي على الحاجة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعلى أهمية مبادرة السلام العربية لتحقيق السلام وفق حل الدولتين.

وفي نفس السياق، تساند تونس الطلب الفلسطيني بتوفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والقانون الدوليالإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ويرحب وفد بلادي في نفس السياق بشروع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مهمته بالمنطقة من أجل إعداد تقريره المقرر أن يقدمه للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

ولا يفوتني، قبل أن أختم، أن أؤكد أن عملية السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط عملية شاملة لا تتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل والأراضي التي لا زالت محتلة في جنوب لبنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد المومني (الأردن): أود بداية، أن أتقدم بالتهنئة لسعادة الممثل الدائم لليابان على رئاسة بلده المتميزة لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. كما أتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة على إيجازه الوافي الذي قدمه صباح اليوم.

تشهد منطقتنا تحديات كبيرة سياسية وفكرية، وواقعا مريرا، مهما عبرنا عنه بالكلمات في بياناتنا، لن يوازي الشعور بالخوف والمعاناة اللذين تعيشهما شعوب المنطقة، سواء كان ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في سورية أو اليمن أو غيرها من دول المنطقة. إن ازدياد حدة النزاعات يجعلنا نسأل أنفسنا عما إذا كان المجتمع الدولي يقوم بما هو كاف لحل النزاعات وفقا للقرارات والمواثيق الدولية التي يعتمدها، وهل هناك ما نقوم به أو علينا القيام به لتحقيق الأمن والاستقرار المستدامين؟

لقد بذل الأردن جهودا كبيرة خلال عضويته في مجلس الأمن، وتمكن بكل ما أوتي من إمكانات من تحقيق الزخم المطلوب لمحاولة التوصل لحلول واقعية للنزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وقد عبّرنا مرارا عن رؤيتنا لحل النزاعات في المنطقة، وأكدنا أن القضية الأساس ستبقى قضية فلسطين وغياب الحل العادل والدائم لهذه القضية الذي قوض وما زال يقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن التلازم بين حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتحقيق السلام في المنطقة غدا واضحا ولا يجوز تجاهله. وما نحتاج إليه هو مقاربة شاملة لأبعاد هذا النزاع، بالإضافة إلى بذل جهد حقيقي من قبل المجتمع الدولي لإيجاد حل مستدام له، بحيث لا نسمح للعنف والتطرف استغلال هذا النزاع وغيره من الفراغات والتداعيات السياسية والأمنية للتمدد والاستفحال في المنطقة والعالم بأسره.

إن الانتهاكات الإسرائيلية اليومية غير الشرعية، من تدمير للمنازل وطرد وتهجير للسكان ومحاولات تغيير الوضع القائم، وعلى رأسها التوسع الاستيطاني الممنهج، أمر خطير ومرفوض ومدان، يجعل من مطالبتنا لهذا المجلس الكريم بتحمّل مسؤولياته واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الاستيطان حاجة مُلحّة. إن الاستيطان في الضفة الغربية والقدس مخالف لكافة القوانين والمواثيق الدولية، وما تقوم به إسرائيل على أرض الواقع لا ينسجم مع مواقفها المعلنة ورغبتها في السلام وحل الدولتين، بل يعوق ويضع العراقيل أمام أي جهود مبذولة لإعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينة – الإسرائيلية.

وهنا يؤكد الأردن أهمية استئناف المفاوضات الجادة وفقا لحل الدولتين، والمقيدة بسقف زمني للوصول إلى اتفاق يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني وعلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى المرجعيات

الدولية ومبادرة السلام العربية، وبشكل يحفظ ويحقق المصالح الحيوية العليا للأردن، المرتبطة بجميع قضايا الحل النهائي.

إن للقدس والمسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف خصوصية وأولوية ضمن اهتمامات حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاه، انطلاقا من دور الوصاية التاريخية الذي يضطلع به جلالته على المقدسات الإسلامية والمسيحية. ولا يألو جلالة الملك المعظم جهدا في الدفاع عن هذه المقدسات وفي توظيف علاقاته الدولية القوية والواسعة في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية على المدينة المقدسة ووقف كافة إجراءاتها الأحادية وغير القانونية. وسيتصدى الأردن بكل حزم، كما كان على الدوام، لكل ما من شأنه أن يمس هذه المقدسات، وفقا لهذه الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية. وسيحتفظ الأردن كذلك بكافة الخيارات لاتخاذ جميع الإجراءات الدبلوماسية والقانونية للوقوف بوجه الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية في القدس، واعتبار كافة الإجراءات الإسرائيلية بهذا الخصوص لاغية وباطلة بطلانا مطلقا ومعدومة الأثر قانونيا وسياسيا، كونها صادرة عن ”قوة الاحتلال“ لا يجيز لها القانون الدولي ولا الشرعية الدولية القيام بتلك الانتهاكات.

إن أي مبادرات إقليمية أو دولية لحل هذا النزاع قد لا تُترجَم إلى إجراءات فعلية دون وجود إرادة سياسية والتزام بالمضي قدما فيها، كما أنها ستبقى أفكارا مقيدة ومرهونة بالتزام إسرائيل الجاد باحترام تعهداتها وإبداء رغبة حقيقية في السلام، مقرونة بإجراءات فعلية.

لم تَعُد المطالبة بالتصدي للإجراءات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مطلباً فلسطينياً فحسب، بل هي مطالبة دولية لإنقاذ شعبٍ بات محروماً من أبسط مقوِّمات الحياة، وهو الحق في العيش بكرامة وأمان. إن الأزمة في سورية، التي سبَّبت حجماً هائلاً من الدمار والتشريد، تتطلب تكثيف الجهود من قبل جميع الأطراف لدعم مساعي الأمم المتحدة وإنجاح المفاوضات الجارية بين الأطراف السورية للتوصل إلى حلٍّ سياسي، وفقاً لبيان جنيف I وقرارات الأمم المتحدة، خاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وما زال الأردن يؤكد دعمه لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، وجهود الفريق الدولي لدعم سورية. ونأمل في أن تنجح المفاوضات ويتم التوصل إلى توافق بشأن المرحلة الانتقالية ومبادئ الحُكم والدستور، الأمر الذي سيمهِّد الطريق لعودة الأمن والاستقرار إلى سورية وعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم لإعادة بنائه وإعداد أسس المرحلة الجديدة من تاريخه. ولعلَّ زيادة أعداد اللاجئين واستمرار تدفُّقهم الهائل من سورية إلى الدول المجاورة، وما تعدَّاها إلى الدول الأوروبية، لهو خير دليل على حجم المأساة الإنسانية في سورية، والتي، إن استمرت، ستجعل المنطقة بأسرها عرضة للانفجار. ويستمر الأردن في القيام بواجبه الأخلاقي والإنساني تجاه اللاجئين السوريين. وما زالت الأعباء الضخمة التي يحملها الأردن جرَّاء تلك الاستضافة تستنزف موارده المحدودة أصلاً وتدفعه باتجاه الوصول إلى حدود طاقته القصوى على التحمُّل، مما يستوجِب على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته وتحمُّل مسؤولياته وتقديم دعم أكبر، تنفيذاً لتعهُّداته التي تقدَّم بها خلال مؤتمر لندن في شهر شباط/فبراير الماضي، لكي يتمكَّن الأردن والدول الأخرى المضيفة للاَّجئين السوريين من تحمُّل الأعباء المتزايدة المترتِّبة عليها.

ويُقلقنا استمرار سيطرة جماعات إرهابية على مناطق في دول المنطقة، مثل سورية والعراق وليبيا، وتشبُّثها بأفكار التمدُّد والسيطرة. فالهجمات الإرهابية التي حصلت خلال الفترة الماضية في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والعراق وتركيا وبلجيكا، وعلى الحدود الأردنية السورية، تؤكد أنَّ الحرب على هذه العصابات الإرهابية الضالَّة وخوارج العصر ذات المسمَّيات المختلفة باتت فعلاً، كما قال جلالة الملك عبد

الله الثاني بن الحسين المعظَّم، حفظه الله ورعاه، حرباً عالمية ثالثة بأساليب أخرى، تستدعي تنسيقاً دولياً مشتركاً، يجمع دول العالم بأسره، وأنَّ معركتنا كمسلمين ضدَّ من شوه ويشوِّه صورة الإسلام العظيم والعمليات الإرهابية الجبانة في دول العالم تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون من المجتمع الدولي لمجابهة الإرهاب والفكر المتطرف على مستوياته كافة. وهذا يتطلَّب جهداً موحَّداً دولياً مدعوماً بإرادة قوية، وتطبيقاً كاملاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التصدِّي لهذه العصابات، خاصة عصابة داعش الإرهابية.

ونحن على ثقة بأنَّ السلام والأمن والاستقرار يمكن أن يتحقق في شرق أوسطَ، هدفه التقدم والرخاء لشعوبه. ونحن في الأردن مصمِّمون على القيام بدورنا لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة نعيم (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشُكر رئاسة اليابان لمجلس الأمن على عقْد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

إنَّ منطقة الشرق الأوسط تبقى إحدى أكثر مناطق العالم اضطراباً، وهي ما انفكّت تشكل تحدياً هائلاً للسلم والأمن الدوليين. وبينما تستمر الجهود الجارية في مكافحة الإرهاب، يواصل التطرف العنيف انتشاره في المنطقة، كما أظهرت الاعتداءات الأخيرة في اسطنبول وبغداد والمدينة وسواها، وهي هجمات بشعة بشكل خاص لأنها نُفِّذت خلال شهر رمضان المبارك. وتُدين ملديف تلك الاعتداءات بشدة وتقدم تعازيها ومواساتها للضحايا وللأشخاص الذين تضرروا من تلك الأعمال الإرهابية.

ونلاحظ أيضاً بقلق شديد القمع المتواصل لحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصعيد العنف ضد الفلسطينيين، بما يشمل الاعتداءات والتخريب وتدمير الممتلكات. وعلى الرغم من إعراب الحكومة الإسرائيلية عن دعمها لحلٍّ ودِّي قائم على وجود دولتين، فإنها تواصل الإخلال بالتزاماتها وفقاً لاتفاقات أوسلو وتستمر في صنيف الضفة الغربية، في بياناتها الرسمية ووسائطها الإعلامية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل. بل أن العديد من السياسيين الإسرائيليين أعربوا عن الدعم للضم الرسمي الكامل للضفة الغربية. لذا، من الواضح أنَّ إسرائيل لا تعترف عمليا بحق دولة فلسطينية ذات سيادة في الوجود.

وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل تنفيذ سياسات التوسُّع الاستيطاني في انتهاك للقانون الدولي. ونحن نشهد الترع الكامل والتامَّ لمشروعية مظالم الشعب الفلسطيني وتطلعاته، بإنكار حقوقه تدريجياً عبْر توسيع تلك المستوطنات غير القانونية. وإنكار حق فلسطين في التنمية يتناقض بوضوح مع التطلعات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، التي وافق عليها العالم بأسره في السنة الماضية. وعدم معالجة تلك الحالة يشكِّل سابقة خطيرة للمستقبل. لذا، تدعو ملديف مجلس الأمن إلى استنباط حلٍّ عملي وفوري ومستدام للتراع، واتخاذ إجراء فوري يحقق ذلك. ولا يتمثل الحل في عقد مناقشات دورية في المجلس بشأن عدم فعالية التدابير الراهنة، بل في إيجاد نهج جديد من شأنه أن يحقق نتائج عملية.

وملديف، إلى جانب أغلبية المجتمع الدولي، تؤكد مجدداً التزامها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وشغلها لمقعدها المستَحَق بصفتها عضواً كاملاً في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة ضد الفلسطينيين، تُدين ملديف أيضاً الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة لبنان وحقوقه الإقليمية وفي الجولان السوري المحتل. وندعو إسرائيل إلى

التقيُّد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوقف الفوري لتلك الأعمال التي تهدد أيضا السلام والأمن في الشرق الأوسط، وتنتهك القانون الدولي.

وترجع جذور عدم الاستقرار الحالي في الشرق الأوسط بدرجة كبيرة إلى النزاعات السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية الطويلة الأمد، والتي لا يوجد حلٌّ سهل لها. وأدخل تغير الظروف الجغرافية السياسية في النزاعات شعوباً مختلفة، وعليها في نهاية المطاف أن تتعلم أو تعيد تعلم كيف تتقبل الاختلافات وتعيش بسلام، أحدها إلى جنب الآخر، عملاً بمبادئ القانون الدولي التي تشكل الركن الأساسي للسلام العالمي. لذا، لا يمكننا السماح لأية دولة بالاستمرار في التجاهل الصارخ للحلول العملية لإحلال السلام المستدام، وبإطالة أمد حالة النزاع في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إنَّ الحالة في منطقة الشرق الأوسط تبقى مصدر قلق دائم للمجتمع الدولي. وقد تم التعبير عن ذلك في المناقشات السابقة العديدة التي عقدها مجلس الأمن. ولكن على الرغم من المناقشات المفتوحة المتكررة بشأن المسألة في المجلس، حيث نشهد تأييداً ساحقاً للقضية الفلسطينية، فإنَّ هذا الجهاز قد أخفق حتى الآن في اعتماد مشروع قرار يطالب بأن تضع إسرائيل حداً لسياساتها العدوانية وممارساتها الاستيطانية. وتقاعس المجلس في مواجهة تلك السياسات مثير للقلق. ومن غير المقبول أن يبقى المجلس رهينة حقِّ النقض أو التهديد به من قِبَل الولايات المتحدة لمنع هذا الجهاز من تنفيذ ولايته وحماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وتكرر كوبا دعوتها مجلس الأمن إلى الوفاء بالمسؤولية المسندة إليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، واعتماد التدابير اللازمة للمطالبة بإنهاء إسرائيل الفوري لاحتلالها للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، ورفع الحصار عن قطاع غزة، ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها، والتوقف عن بناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف تدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، وإنهاء التشريد القسري لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية، وإنهاء نقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغير ذلك من الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة.

ويتعين على المجلس أيضا مساءلة إسرائيل عن اعتداءاتها وانتهاكاتها الصارخة والممنهجة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وعلى جرائم الحرب والعقاب الجماعي ضد ذلك الشعب. وحملة الاستيطان الإسرائيلية والإفلات من العقاب الذي يستمر لفترات طويلة يهدد قابلية الدولة الفلسطينية للبقاء ويؤثر على إمكانية حل النزاع بطريقة عادلة ودائمة وشاملة وسلمية.

وترحب كوبا بالجهود الإقليمية والدولية المبذولة من أجل استئناف محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك مبادرة السلام الفرنسية لعقد مؤتمر سلام متعدد الأطراف، ومبادرة السلام العربية. ونحيط علماً بتقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإننا ندين محاولات المساواة في المسؤوليات بين شعب يرزح تحت الاحتلال والسلطة القائمة بالاحتلال. ونكرر أن على مجلس الأمن أن يفي بالتزامه بالنهوض بحل تفاوضي يكفل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

والحل الوحيد الممكن للقضية الفلسطينية يتمثل في التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين، مع إقامة دولة فلسطين مستقلة

وذات سيادة وقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، يمكن للشعب الفلسطيني أن يمارس فيها كل حقوقه، بما في ذلك حق تقرير المصير. وكوبا مقتنعة بأن تسوية ذلك النزاع الطويل الأمد من شأنها أن تساعد على الحد من التوترات التي يشهدها الشرق الأوسط اليوم إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالطلب المقدم من فلسطين في عام ٢٠١١ للاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة، تؤكد كوبا مجدداً دعمها الكامل لقبول فلسطين عضواً كامل العضوية في المنظمة وتدعو مجلس الأمن للنظر في ذلك الطلب وقبوله دون تأخير. تلك هي رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة، وخلاف ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تتصرف بحزم لحسم القضية.

بالنسبة للحالة في سورية، تكرر كوبا أنه لا يمكن تحقيق السلام في ذلك البلد إلا من خلال احترام حق الشعب السوري في تقرير مصيره. والحل السياسي الذي يتم التوصل إليه من خلال الحوار والمفاوضات من دون شروط مسبقة هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع في سورية. وترحب كوبا بتمديد وقف العمليات القتالية وفتح مسارات جديدة بغية التوصل إلى حل سياسي وسلمي وتفاوضي للنزاع.

ونحن نؤيد تطلعات الشعب السوري للعيش في سلام واختيار مصيره بنفسه دون تدخل خارجي. وأولئك الذين يؤججون النزاع من الخارج، بهدف معلن هو فرض تغيير النظام، هم المسؤولون عن سقوط الآلاف من المدنيين ضحايا النزاع. ونأسف لفقدان أرواح بريئة نتيجة لذلك الوضع، وندين كل أعمال العنف ضد السكان المدنيين في ذلك البلد.

إن التهديد الذي تمثله الجماعات المتطرفة في سورية، وبعضها يمارس الأساليب الإرهابية، هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الدولة العربية. ومكافحة تلك الآفة تتطلب مساعدة المجتمع الدولي. وتكرر كوبا أنه ينبغي عدم تعزيز أجندة التدخل بذريعة مكافحة الإرهاب. ونطالب بوقف الانتهاكات لسيادة سورية وانسحاب الوجود العسكري الأجنبي الذي لا يحظى بموافقة الحكومة السورية، السلطة الوحيدة المنتخبة شرعياً في البلاد، أو تنسيق العمليات معها. ونحن نقدر جهود الحكومة السورية وتعاونها في تسهيل الوصول للمساعدات الإنسانية، ونؤكد أنه يجب تسليم المساعدات الإنسانية في امتثال صارم لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

إن مجلس الأمن مطالَب بالنهوض بحل شامل وعادل ودائم للنزاعات في الشرق الأوسط بما من شأنه الحفاظ على السيادة والأمن والسلامة الإقليمية لجميع دول المنطقة. وما تستحقه الشعوب كافة، بما في ذلك شعوب الشرق الأوسط، من سلام وأمن ورفاه وتنمية، يتوقف على اتخاذ هذا الهيئة إجراءات حاسمة، في ظل الصلاحيات الممنوحة لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تمارس كل صلاحياتها بموجب الميثاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئاسة اليابانية لعقد هذه المناقشة المفتوحة، كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز وبيان ممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

أنشئت الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين وتعزيز المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، في جملة أمور. وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في تلك المجالات، بما في ذلك من خلال مساعدة الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي على التحرر. لكن، لا يمكن أن نكتفي بذلك. فإن حل النزاعات المزمنة وإنهاء الاحتلال الأجنبي يبقى التحدي الأكبر الذي تواجهه الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الذي

يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي أحد تلك النزاعات.

ولفترة طال أمدها أكثر من اللازم، يشهد المجتمع الدولي تناقضاً، بل وحتى الخداع، في الجهود الرامية إلى حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وقد تخذ المجلس وحده ٨٩ قراراً بشأن النزاع، وبعضها يدعو إلى انسحاب قوة الاحتلال الإسرائيلية. وللأسف، لم يحترم منها شيء، حتى من قبل الهيئة التي اتخذتها. وكثيراً ما أعلنت إندونيسيا في المجلس والعديد من المحافل ذات الصلة الأخرى أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي أمر لا غنى عنه لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويجب أن يمنح الشعب الفلسطيني الفرصة لممارسة حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة فلسطين المستقلة، وفقاً لرؤية الدولتين.

وفي هذا الصدد، تؤكد إندونيسيا على أهمية المؤتمر الوزاري الذي عقد في باريس في الشهر الماضي، والذي يعكس الالتزام الدولي الدائم بالسلام بين فلسطين وإسرائيل. وكمشارك في المؤتمر الوزاري، فإن إندونيسيا مستعدة للعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لمتابعته، بما في ذلك تجميع حزم من الحوافز لاستئناف عملية السلام. كما سنعمل على كفالة نجاح المؤتمر الدولي للسلام الذي سيعقد بحلول نهاية العام الحالي.

وإندونيسيا تحيط علماً بتقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط فيما يتعلق بعملية السلام بين فلسطين وإسرائيل. ولئن كنا نقدر دور المجموعة الرباعية في السعي إلى تحقيق السلام، ترى إندونيسيا أن التقرير جاء مخيباً للآمال. فهو لم يتناول السبب الحقيقي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي. وعلينا أن نسمي الأشياء بأسمائها. لأكثر من ٦٠ عاما، يعيش الشعب الفلسطيني بلا وطن. وقد سلبت منه كرامته وأجبر على العيش مقهوراً. ونحن لا نتغاضى عن العنف، ولكن الامتناع عن تحديد العلاقة بين العنف والاحتلال المستمر لفترة طويلة يعادل إنكار الإحباط الذي يعانيه الشعب الفلسطيني. وإن أردنا استئناف عملية سلام ذات مصداقية، لا بد من الاعتراف بفجيعة الشعب الفلسطيني وسخطه وشعوره باليأس. وأكرر أنه لا يمكن التغاضي عن العنف، ولكن كلما طال أمد الاحتلال، سيشهد العالم مزيداً من العنف على الأرجح.

ومن المؤسف أيضاً أن ينحى التقرير باللوم على فلسطين وإسرائيل بالتساوي. متجاهلاً حقيقة أن فلسطين ترزح تحت الاحتلال. ومفهوم المسؤولية المتساوية بين فلسطين وإسرائيل يتعارض أيضاً مع اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة المختلفة، بما فيها قرارات المجلس، التي تنسب إلى إسرائيل مسؤوليات السلطة القائمة بالاحتلال.

ومن المؤسف ظهور هذه الاستنتاجات في تقرير المجموعة الرباعية. فنحن نرى أنها تتعارض مع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل. وعلى الرغم من خيبة أملنا، تتفق إندونيسيا مع المجموعة الرباعية على أنه يجب بذل مزيد من الجهود المكرسة للنهوض بحل الدولتين. ولا بد من مواصلة تعزيز مناخ الثقة. ويجب وقف التوسع في المستوطنات – ليس لأنها غير قانونية فحسب، بل لأنها تؤدي إلى تعقيد الجهود المبذولة لبناء الثقة. وفي هذا السياق، من المثير للقلق أن التقرير لا يذكر شيئا عن الطابع غير القانوني للمستوطنات.

وفي ما يتعلق بأمر آخر، إن جميع الأعمال التي تساهم في بناء العلاقات الودية وتعزيزها بين المجتمعات المحلية الفلسطينية والإسرائيلية يجب توطيدها. ولا بد للرغبة في السلام أن تأتي من داخل هذين المجتمعين المحليين لكي يكون سلاما دائما. وغني عن القول إنه يجب أيضا منع أعمال العنف. وعلى مجلس الأمن أن يشارك بمزيد من النشاط في السعي إلى تحقيق السلام. ومن خلال الاستمرار في البقاء على هامش الأحداث، يعمل المجلس على السماح لحل الدولتين بأن يصبح أكثر بعدا. والأدهى من ذلك أن تقاعس المجلس يضيف إلى الشعور بالحزن والغضب لدى الشعب الفلسطيني، ويزيد من تقويض اعتقادهم في إيجاد حل سلمي للصراع. ومن المؤكد أننا لن

ندع ذلك يحدث، لأننا مدينون لأطفال فلسطين بتنفيذ الوعد الأساسي المتمثل في تحقيق السلام والكرامة الإنسانية اللذين يكمنان في جوهر ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة إسرائيل الكلمة لكي تدلي ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): مرة أخرى، أثبت بعض المتكلمين في القاعة اليوم أنهم لن يدعوا الوقائع تربكهم عندما يقررون مهاجمة إسرائيل زورا، بدلا من إقامة حوار مخلص ومجد بشأن هذه الحالة. فالملاحظات التي أدلي بها في المجلس اليوم لا يمكن تفسيرها سوى بانعدام واضح للمعرفة، أو اختيار صريح لإدامة النهج المنحاز ضد إسرائيل في هذا الصرح.

لقد ذكرنا في بياننا هذا الصباح أن البعض قد يحاولون إقامة توازن بين الانتقادات المعنية بالإرهاب الفلسطيني وأعمال البناء الإسرائيلية، وربما هذا البعض يوجه الانتقادات المعنية بأعمال البناء بينما يتجاهل الإرهاب الفلسطيني. ومما يؤسف له أن هذا التوقع صحّ مرات عديدة جدا. إن إسرائيل ترفض بشدة أي محاولات للمساواة من المنظور الأخلاقي بين أعمال البناء والإرهاب. فليست هذه المحاولات خطأ أخلاقيا فحسب، ولكنها توفر أيضا تبريرا للإرهاب.

لقد جلس الممثل الإيراني هنا ووجّه اللوم إلى إسرائيل على كل ما هو خطأ في الشرق الأوسط، في حين الحقيقة هي أن القوة الفعلية لزعزعة الاستقرار في المنطقة هي إيران. فإيران ليست الرائدة في رعاية الارهاب على الصعيد العالمي فحسب، إنما لا تخفي أيضا نواياها حيال السعي إلى تدمير دولة عضو أخرى. ولست بحاجة إلى تذكير الممثلين الجالسين في هذه القاعة اليوم بأن هذه هي إيران نفسها التي أطلقت قذيفة تسيارية كتبت على جانبها عبارة ”ينبغي محو إسرائيل عن وجه الأرض“. وقبل مجرد أسبوع، قامت إيران بمظاهرتها السنوية للتدليل على كراهيتها لإسرائيل. ومن بين حشود الناس الذين كانوا يحرقون العلمين الإسرائيلي والأمريكي ويهتفون ”الموت لإسرائيل“، عمد الرجل الثاني في قيادة الحرس الثوري الإيراني إلى التهديد بأن عميلها، حزب الله، يمتلك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صاروخ في لبنان، جاهزة لإطلاقها على إسرائيل.

حسن نصر الله، رئيس حزب الله، الجماعة المعترف بها دوليا بأنها إرهابية، لا يضيّع أي فرصة لتوجيه الشكر إلى وليّة نعمته الرئيسية، إيران. ويعترف نصر الله بأن الأموال والصواريخ تأتي إلى حزب الله من المصدر نفسه، أي آية الله طهران السخي. وإلى الوفد اللبناني، أود أن أقول: أولئك الذين يعيشون في بيت من زجاج ينبغي ألاّ يلقوا الحجارة على الآخرين. أمّا أولئك الذين تشكل المنظمات الإرهابية جزءا من حكوماتهم، فينبغي ألاّ ينتقدوا الديمقراطية الأكثر تقدمية وليبرالية في الشرق الأوسط.

وممثل الكويت الذي تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، وهي المنظمة نفسها التي حاولت قبل أسبوع واحد فقط التدليل على أن الهجمات ضد إسرائيل ليست إرهابا، كانت لديه الجرأة اليوم لمقارنة إسرائيل بداعش. أليست هناك حدود لما تريد منظمة التعاون الإسلامي أن تقوله؟

أخيرا، إلى زملائي الفلسطينيين في هذه القاعة، أود أن أقول إن السبيل الوحيد لمعالجة المشكلة العالقة بين الجانبين هو الاجتماع معنا لإجراء مفاوضات مباشرة. وتلك هي الطريقة الوحيدة لتحويل رؤية دولتين لشعبين إلى حقيقة واقعة. إن إسرائيل تريد السلام وتصلّي من أجله، ولكننا لن نتمكن من إحراز أي تقدم ما لم نضع حدا للإرهاب والتحريض، والاتفاق في نهاية المطاف على إجراء مفاوضات مباشرة وجها لوجه. إن السلام لن يتحقق من خلال تجنب اتخاذ القرارات الصعبة والحلول التوفيقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.